

سلسلة الإصدارات العلمية (٣٤)

الإصدار رقم (٩٩)

التحفة الوردية في علم العربية

لابن الوردى، زين الدين أبي حفص عمر

ابن مظفر بن عمر، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)

- رَحِمَهُ اللهُ -

مُحَقَّق على ثمانى نُسَخٍ خَطِّيةٍ

ومعها: الروضة الندية شرح التحفة الوردية

بحَقَّقها وشرَحها

الدكتور عماد بن يونس السواعير العجزمي

حقوق الطبع محفوظة للجمعية

- الطبعة الثانية -

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٩ / ١١ / ٥٩٥٩)

٤١٥ السواعير، عماد يونس

التحفة الوردية في علم العربية / عماد يونس السواعير.

عمان: المؤلف، ٢٠١٩

() ص.

ر.ا.: ٢٠١٩ / ١١ / ٥٩٥٩

الواصفات: النحو / قواعد اللغة / النحويون العرب / اللغة العربية /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا

المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية



المقدمة

إِنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) ﴿١﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) ﴿٢﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) ﴿٣﴾.

أما بعد، فإنَّ أصدق الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُّ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ مُحدثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعة ضلالةٌ، وكلُّ ضلالة في النار.

وبعد؛ فإنَّ طالب العلم لا يستغني عن اللغة العربية؛ إذ هي لغة الوحي الشريف من كتاب كريم وسُنَّة نبوية مطهرة، ولا سبيل إلى فهم الكتاب والسنة إلا

(١) آل عمران: (١٠٢).

(٢) النساء: (١).

(٣) الأحزاب: (٧١-٧٢).

بتعلم اللغة العربية؛ لذا كان لزامًا علينا العناية بهذه اللغة، وبجميع ما يتعلق بها من علوم وفنون، من نحو وصرف، ومعجم ودلالة وبلاغة، وغير ذلك.

ولمَّا كان الحفظ من أفضل وسائل ضبط العلوم وتحصيلها؛ جاءت عناية السلف بهذا الجانب في شتى العلوم والفنون، فوضعوا لنا منظومات في العقائد والفقه والأصول والنحو وغير ذلك، ودأب العلماء على تحفيظ طلابهم هذه المتون وإقراءها وشرحها. وإيمانًا مني بهذه الطريقة في التعليم حرصت على أن يكون بحثي حول منظومة نحوية، تقرب لنا هذا الفن، وتكون بعثًا لجزء يسير من تراث أسلافنا الذي لا يزال دفينًا.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يهدف إلى تحقيق منظومة في أحد أبرز فنون اللغة العربية وعلومها، وهو النحو؛ فهذا العلم يُعنى بضبط اللسان العربي وتقويمه في النطق والكتابة. ويكشف لنا أسرار النظم القرآني الفريد، ويسهم في إبراز المعنى وتجليته. ولقد رأيت حال كثير من متعلمي العربية -ولا سيَّما الناطقين بغيرها- يستصعبون ضبط قواعد النحو العربي وحفظها، فعزمت على إيجاد متن منظوم في النحو، صغير الحجم، يسهل حفظه، ولا يعسر شرحه، يسيِّر على منوال ألفية ابن مالك التي تعدُّ أصلًا معتمدًا في بابها؛ فيقرب بذلك علم النحو إلى المتعلمين؛ ولا سيما الناطقين بغير اللغة العربية، والمبتدئين؛ إذ يصعب على عدد كبير منهم حفظ المنظومات الطويلة، كألفية ابن مالك وغيرها.

فوقفت -بعد توفيق الله وحمده- على منظومة اختصر فيها ناظمها ألفية ابن مالك في (١٥٣) بيتًا، وهي منظومة ابن الوردي المسمَّاة: التحفة الوردية. فعمدْتُ إلى تحقيقها تحقيقًا علميًا رصينًا، ونشرها بين طلبة العلم، مع شرحها شرحًا متوسطًا.

وهذه المنظومة -مع حاجة طلبة العلم إليها- لم تحقق تحقيقاً علمياً وفق قواعد أهل الصنعة في التحقيق؛ إذ ظلت نسخها الخطية حبيسة المكتبات، مع شهرتها، وعلو كعب ناظمها في هذا الفن؛ مما جعلني أعزم على تحقيقها؛ فكان اختياري لهذه المنظومة لعدة أسباب منها: صغر حجمها؛ مما يعين على سهولة حفظها. وعذوبة نظمها. وتضمنها لجلّ أبواب النحو، وبعض المباحث الصرفية. إضافة إلى أنّها تُعدُّ تلخيصاً موجزاً لألفية ابن مالك كما سبق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أحد طلبة العلم^(١) استلّ أبيات هذه المنظومة من نسخة خطية لأحد شروح هذه المنظومة، ثم قام بنشرها في الشبكة العنكبوتية، وجهده مبارك بلا شك؛ ولا سيّما أنّه اعتنى بهذه الأبيات فضبطها ضبطاً جيّداً. إلّا أنّ عمله هذا لا يُعدّ تحقيقاً للمنظومة؛ إذ لم يعتمد على النسخ الخطية للمنظومة نفسها.

وقد أكرمني الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** بأنّ قدمت هذا التحقيق للنشر في صورة بحث علمي في المؤتمر العلمي السابع الذي أقيم في جامعة القصيم للعام الدراسي (١٤٣٦-١٤٣٧هـ) لمّا كنت طالباً فيها. وقد حصل هذا البحث بعد التحكيم على المركز الأول، بفضل الله ومنتته وتوفيقه. وقد عرّضت بعد انتهاء المؤتمر على شرح هذه المنظومة؛ فتمّ لي ذلك -والله الحمد- في دورة علمية أقيمت في مركز النخب العلمية ببريدة؛ حيث شرحت هذه المنظومة لعدد من طلبة العلم. وبعد الفراغ من الشرح نصّحتني بعض الزملاء والطلاب بطباعة هذا الشرح ونشره؛ ليستفيد منه من لم يتيسر له حضور الدورة. وبعد تأمل انشرح صدري لذلك؛

(١) وهو الأخ: أحمد بن سالم الشنقيطي حفظه الله تعالى.

فقمّت بمراجعة الشرح وتصحيحه، وتتميم بعض مواضع النقص فيه، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح، وحذف بعض الاستطرادات التي وقعت لنا أثناء الشرح. ثم ألحقت هذا الشرح بالتحقيق. وبالله التوفيق. وكان الفضل بعد الله جلّ وعلا في تفرّغ الشرح ونشره للأخ الفاضل عبدالرحمن بن ناصر الحربي؛ فجزاه الله خيراً.

ولقد حرصت في هذا الكتاب على إخراج النّص كما أراده المؤلف، وذلك باتّباع القواعد المعتمدة عند أهل الصنعة في التحقيق، من جمع أكبر عدد من النسخ الخطية للمنظومة، وترتيب النسخ والترجيح بينها، وذكر الفروق في الحواشي، وتوصيفها، وضبط النّص ضبطاً تامّاً، والتعريف بالأعلام، وتوضيح الغامض والغريب، والإشارة إلى مسائل الخلاف مع الإحالة على مصادر بسطها. كما اجتهدت في اتباع المنهج التاريخي ومنهج علماء الحديث، في التعريف بالمؤلف، وذكر مصنفاته، وإثبات صحة نسبة المنظومة إلى مؤلفها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الكتاب أن يكون مقسماً إلى قسمين؛ القسم الأول يقع في فصلين: أمّا الفصل الأول، فتضمن مبحثين، ترجمت في المبحث الأول للمؤلف ترجمة موجزة؛ مكتفياً بالإحالة على المراجع التي توسعت في ترجمته، مع ذكر شيء من مصنفاته. أمّا المبحث الثاني فجعلته للتحقيق؛ إذ أثبت فيه صحة نسبة المنظومة لصاحبها. وحررت الخلاف في الاسم الصحيح لهذه المنظومة. ثم ذكرت المنهج الذي سرت عليه في التحقيق، ووصفت النسخ التي اعتمدت عليها، وأوردت صوراً منها، أمّا الفصل الثاني فأثبت فيه متن المنظومة المحقق كاملاً. ثم القسم الثاني للكتاب، وهو شرح علمي متوسط لهذه المنظومة.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنني قبل طباعتها مع الشرح وقفت على تحقيق لها بعنوان: النفحة التّوّائِيَّة على التحفة الوردية، طبع سنة (٢٠١٧م) في دار الكتب



العلمية. أي بعد تحقيقي لهذه المنظومة ونشرها في المؤتمر العلمي السابع في جامعة القصيم عام (٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ)، والله الحمد. وقد نظرت فيه فوجدت أنَّ المحقق

- جزاه الله خيرًا - اعتمد فيه على نسختين خطيتين. كما قام بشرح مطول للمتن. جعله الله في ميزان حسناته.

وبعدُ، فهذا الجهد جهد بشر، لذا فهو عرضة للخلل والزلل والنقص؛ فما كان فيه من صواب فمن الله وحده. وما كان فيه من خطأ فالدين النصيحة، ومن وجد فيه خطأ أو أيَّ ملحوظة فإنِّي أسعد بالتواصل على بريدي الإلكتروني. والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وصَلَّى اللهُ على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

د. عماد بن يونس السواعير

alhareth4@gmail.com

القسم الأول

الدراسة والتحقيق

الفصل الأول: الدراسة 

المبحث الأول: ترجمة المؤلف 

المبحث الثاني: التحقيق 

الفصل الثاني: المتن المحقق كاملاً 

المبحث الأول

ترجمة المؤلف

❖ اسمه ونسبه :

هو أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعري الشافعي، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. نحوي، فقيه، مؤرخ. ولد في مَعْرَةَ النُّعْمَانِ فِي الشَّامِ سنة (٦٩١هـ). نشأ وترعرع في بيت علم وفضل. ورحل في طلب العلم؛ فتتلمذ على يد عدد كبير من مشايخ الشام في ذلك العصر كهبة الله بن عبد الرحيم البارزي، وابن الوكيل محمد بن زين الدين، وشهاب الدين أحمد بن محمد المرادي الحنبلي، وغيرهم^(١). حتى تصدر للتدريس فتتلمذ على يده عدد من طلبة العلم الذين صاروا بعد ذلك علماء كبار في عصرهم؛ من أشهرهم صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. وتولى القضاء بِمَنْبَجٍ فِي الشَّامِ لمدّة عشر سنوات تقريباً.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن الوردي له صلة بشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد قال بعد أن ذكر قصيدته التي رثى فيها شيخ الإسلام: «وكنتم اجتمعت به رَحِمَهُ اللَّهُ بدمشق سنة خمس عشرة وسبعمائة بمسجده بالقصاعين، وبحثت بين يديه في فقه وتفسير ونحو، فأعجبه كلامي، وقبّل وجهي، وإنّي لأرجو بركة ذلك.

(١) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٤، ٣٢٢).

وحكى لي عن واقعه المشهورة في جبل كسروان. وسهرت عنده ليلة فرأيت من فتوته ومروءته ومحبه لأهل العلم، ولا سيما الغرباء منهم أمراً كثيراً. وصليت خلفه التراويح في رمضان فرأيت على قراءته خشوعاً، ورأيت على صلاته رقة حاشية تأخذ بمجامع القلوب»^(١).

وقال مرعي الحنبلي: «قال في رحلته لما ذكر علماء دمشق: وتركت التعصب والحمية وحضرت مجالس ابن تيمية؛ فإذا هو بيت القصيدة، وأول الخريدة، علماء زمانه فلَّكْ هو قُطْبُهُ، وجسم هو قلبه، يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر والبحر على القطر، بحثت بين يديه يوماً فأصبت المعنى، فكُنَّانِي وقَبَّلَ بين عَيْنِي اليمنى»^(٢).

وقد عُرف ابن الوردي بكرمه وسخائه وحسن خلقه. كما تميَّز بأدبه الرفيع من شعر ونثر. أمَّا وفاته فكانت في حلب سنة (٧٤٩هـ)^(٣).

(١) «تاريخ ابن الوردي» (٢/٢٧٦).

(٢) «الشهادة الزكية في ثناء العلماء على ابن تيمية» ٣٠.

(٣) انظر ترجمته مفصلة في: «أعيان العصر وأعوان النصر» (٣/٦٧٧-٧٠٦)، «فوات الوفيات» (٣/١٥٧-١٦٠)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/٣٧٣-٣٧٧)، «الدرر الكامنة» (٤/٢٢٨-٢٣١)، «المنهل الصافي» (٨/٣٣١-٣٣٤)، «بغية الوعاة» (٢/٢٢٨)، «شذرات الذهب» (٨/٢٧٥-٢٧٦)، «البدر الطالع» (١/٥١٤-٥١٥)، «شرح التحفة الوردية» لابن الوردي (٢١-٥٤)، «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» (١/١١-٣٠).

❖ تصانيفه:

لم يكن ابن الوردي إمامًا في الأدب شعرًا ونثرًا فحسب، بل كان إمامًا في الفقه والنحو والتاريخ وغير ذلك؛ فلا ين الوردي تصانيف كثيرة في فنون شتى^(١)، أذكر أبرزها وهي:

١. أبكار الأفكار في مشكل الأخبار^(٢).
٢. اختصار ملحة الإعراب^(٣).
٣. أرجوزة في خواص الأحجار والجواهر^(٤).
٤. البهجة الوردية في فروع الفقه الشافعي. وهي منظومة فقهية، تقع في (٥٠٦٣) بيتًا^(٥).
٥. تنمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)^(٦).
٦. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. وهو شرح لألفية ابن مالك^(٧).

(١) انظر: «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» (٧٤-٧٥)، «معجم المطبوعات» (١/٢٨٢-٢٨٥)،

«هدية العارفين» (١/٧٨٩-٧٩٠)، «معجم المؤلفين» (٨/٣-٤).

(٢) «إيضاح المكنون» (١/١٢).

(٣) «أعيان العصر» (٣/٦٨٥).

(٤) «ديوان ابن الوردي» (١٠٣).

(٥) طبعت عدة مرات مع شروحاتها وبهامش كتاب الحاوي.

(٦) طبع في بيروت، بتحقيق: أحمد رفعت البدرائي سنة (١٣٨٩هـ).

(٧) طبع في بيروت بتحقيق: محمد مزعل خلاطي. وطبع في دار الرشد بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال.



٧. تذكرة الغريب نظمًا وشرحها^(١).
٨. ديوان ابن الوردي. وقد اشتمل على شعره وشيء من نثره كبعض مقامته، وبعض الإجازات التي كتبها لتلاميذه. وقد حقق الديوان عدة مرات^(٢). إضافة إلى اللامية المشهورة (نصيحة الإخوان ومرشدة الخلان). وقد عني العلماء بشرحها. وقد طبعت مفردة عن الديوان عدة مرات^(٣).
٩. ضوء الدرة على ألفية ابن معط^(٤).
١٠. ضوء درة الأحلام في تعبير المنام^(٥).
١١. قصيدة اللباب في علم الإعراب، وشرحها^(٦).
١٢. الوسائل المهذبة في المسائل الملقبة، في الفرائض. وتسمى الملقبات الوردية^(٧).



- (١) «كشف الظنون» (١/ ٣٩٠).
- (٢) طبع الديوان سنة (١٣٤٠هـ) في مطبعة الجوائب. وطبع سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب في دار القلم، الكويت. وطبع سنة (١٤٢٧هـ) بتحقيق الدكتور عبدالحميد هندأوي في دار الآفاق العربية، القاهرة.
- (٣) انظر: «تحرير الخصاصة» (١/ ٣٠).
- (٤) «أعيان العصر» (٣/ ٦٨٥)، ديوان ابن الوردي (١٠٣)، كشف الظنون (١/ ١٥٥).
- (٥) طبع ببولاق سنة ١٢٨٥هـ.
- (٦) «شذرات الذهب» (٦/ ١٦١)، «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩).
- (٧) «بروكلمان» (٢/ ١٧٦)، «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩).



المبحث الثاني

التحقيق

❁ تحقيق اسم المنظومة ، وصحة نسبتها إلى مؤلفها :

تكاد تجمع كلمة المترجمين لابن الوردي على أنَّ له منظومة مختصرة في النحو، ولكن اختلف هؤلاء المترجمون في وصفها واسمها؛ فذكر ابن شاعر والسُّبكي وابن قاضي شهبة والسيوطي أنَّ هذه المنظومة اختصارٌ لملحة الإعراب التي نظمها الحريري^(١). بينما ذهب الإمام ابن حجر العسقلاني إلى أنَّها اختصار لألفية ابن مالك^(٢)، وتابعه على ذلك الشوكاني^(٣). والذي يظهر لي أنَّ هذا القول هو الراجح؛ لعدة أسباب منها: أولاً: ترتيب أبواب هذه المنظومة جارٍ على ترتيب أبواب الألفية بالجملة؛ وليس على ترتيب أبواب الملحة. ومعلوم الفرق بين ترتيب أبواب المنظومتين. ثانياً: اشتغالها على أبواب لم تذكر في الملحة كباب الندبة والاستغاثة وأفعال المقاربة. ثالثاً: وجود تشابه كبير بين أبيات منظومة ابن الوردي، وأبيات ألفية ابن مالك. مع التزام شبه تام بأبواب الألفية بالترتيب ذاته. إضافة إلى أنَّ ابن الوردي أشار إلى ابن مالك كما سيأتي في بعض أبياته. مع التنبيه

(١) انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ١٦٠)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/ ٣٧٤)، «بغية

الوعاء» (٢/ ٢٢٨)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٦).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٢٩).

(٣) «البدر الطالع» (١/ ٥١٤).

إلى أن ابن الوردي له نظم اختصر فيه ملحّة الإعراب كما صرح هو نفسه بذلك في إجازته للصفدي^(١). ولكن هذا الاختصار ليس هو التحفة الوردية. والظاهر أنّه مفقود. والله أعلم. ويحسن التنبيه إلى أن عددًا من الباحثين المتأخرين^(٢) ذهبوا إلى القول بأنّ هذه المنظومة اختصارٌ لكتاب أبي حيان الأندلسي «اللمحة البدرية». وهو قول بعيد جدًّا؛ لأنّ كتاب أبي حيان المشار إليه ليس نظمًا؛ فضلًا عن الاختلاف الظاهر بين المتنّين في المضمون وترتيب الأبواب.

أمّا اسم هذه المنظومة فهو: التحفة الوردية؛ وقد صرّح الناظم بهذا الاسم في مقدمة منظومته فقال:

فَاغْنِ بِهِذِي التُّحْفَةَ الْوَرْدِيَّةُ فِي مِثْلَةِ وَنَصْفِهَا مَحْوِيَّةُ

وتجدر الإشارة إلى أنّ اسم المنظومة جاء في بعض المصادر: النفحة الوردية^(٣)، ويظهر لي أنّه تصحيف؛ لأنّ أكثر المصادر تثبته بالتاء، وجميع النسخ الخطية التي ورد فيها العنوان جاءت بالتاء أيضًا، إضافة إلى بيت الناظم المشار إليه الذي ذكر فيه اسم منظومته. كما أنّه صرّح باسمها في ديوانه في موضعين: الأول في إجازته للكمال حيث قال: «ولما عرض عليّ التحفة زادها طولًا»^(٤). والثاني لمّا ذكر إجازته للقاضي نور الدين الفيومي؛ فقد قال في معرض سرده

(١) «أعيان العصر» (٣/ ٦٨٥).

(٢) انظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩)، ابن الوردي وكتابه «شرح التحفة» ٩، «الجواهر المختارة من تراث العرب» ٤٨، «معجم أعلام شعراء المدح النبوي» (٢٨١).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ٥٨)، «كشف الظنون» (٢/ ١٩٦٩)، «هدية العارفين» (١/ ٧٩٠)، معجم المؤلفين (٨/ ٣).

(٤) «ديوان ابن الوردي» (٧٣).

للمؤلفات التي أجازها بها: «ومقدمتي في العربية الموسومة بالتحفة الوردية»^(١).

ولهذه المنظومة عددٌ من الشروح، تدل على شدة عناية العلماء بها، وأنَّ لها منزلة رفيعة بين المتعلمين؛ فقد شرحها الناظم نفسه، وشرحه مطبوع في دار الرشد بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال، كما شرحها محمد بن أحمد بن عثمان البساطي (٨٤٢هـ) بعنوان: المنحة السَّريجية من التحفة الوردية. وهو مفقود إلى الآن. وشرحها أبو الحسن البكري الصديقي، المعروف بإمام الكاملية (٨٧٤هـ) بعنوان: النفحة الندية في شرح التحفة الوردية. وشرحه لا يزال مخطوطاً فيما أعلم. كما شرحها جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) وشرحه مفقود إلى الآن. وشرحها يونس بن عبدالرحمن العيثاوي (٩٧٨هـ) بعنوان: التحفة القدسية على التحفة الوردية، وهو مفقود إلى الآن فيما أعلم. وشرحها عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ) وقد طبع شرحه في تركيا بتحقيق: محرم خواجه. كما طبعت مع شرح لها باللاتينية بتحقيق المستشرق الألماني أيبخت (R. Abieht)، في برسلاو سنة (١٨٩١م)^(٢). وشرحها من المتأخرين محمد حبيب الله بن مايابي الجكني الشنقيطي (١٣٦٤هـ) بعنوان: الهدية الصمدية في حل التحفة الوردية. وهو مطبوع في الهند سنة (١٣٢٣هـ)^(٣). وحققها مع شرح مطول محمد سالم بن عبدالقادر بن عبدالكريم التواتي بعنوان: النفحة التواتية على التحفة الوردية، وشرحه صدر سنة

(١) «ديوان ابن الوردي» (٧٦). علماً بأنَّه سمَّاها في إجازة أخرى في الديوان ٨٢: «البهجة الوردية». ولعله تحريف؛ للأسباب التي ذكرناها.

(٢) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١/ ٢٨٤)، «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» ٣٠٦، «معجم أسماء المستشرقين» ٨٨.

(٣) انظر: «جامع الشروح والحواشي» (١/ ٥٦٧-٥٦٨).

(٢٠١٧م) في دار الكتب العلمية.

❖ منهج التحقيق:

- اعتمدت منهج التوفيق بين النسخ؛ إذ لم يظهر لي تميز نسخة عن الأخرى، فلمَّا كانت النسخ متساوية لم أأخذ إحداها أصلًا.
- قمت بكتابة النصّ وفق الرسم الإملائي الحديث، علمًا بأنّ المتن لم يخالف هذا الرسم إلا في تسهيل الهمزة ياءً في بعض المواضع، فما جاء منها مسهلًا أثبت فيه رسم الهمزة. إلّا ما كان تسهيل الهمزة فيه لإقامة الوزن.
- ضبطت النصّ ضبطًا تامًّا بالحركات الإعرابية، كما ضبطت أبنية الكلمات والصيغ التي قد تلبس بغيرها.
- وضعت علامات الترقيم المناسبة في المتن كلّها.
- ترجمت ترجمة موجزة للأعلام الوارد ذكرهم في متن المنظومة، وأحلت على ثلاثة من مصادر ترجمتهم.
- حرصت على إخراج النصّ كما أراده مؤلفه؛ فابتعدت عن إثقال الحواشي بكثرة التعليقات. وإنّما اقتصررت على ذكر الفروق بين النسخ، وتوضيح بعض الكلمات التي قد تخفى على القراء. واكتفيت بالإحالة على المصادر التي بسطت المسائل الخلافية التي وردت الإشارة إليها في النظم.

❖ توصيف النسخ:

لهذه المنظومة عدد من النسخ الخطية في مكتبات العالم، غير أنّي حرصت على جمع النسخ التي انفردت بإثبات متن المنظومة دون الشرح. وقد وقفت على ثمان نسخ خطية -ولله الحمد- هي:



١. نسخة مكتبة الدولة ببرلين برقم (we.87). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ، تقع في (١٠) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح. مسطرتها (١١) سطرًا. دُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها. وعليها عدد من التمليكات. التزم فيها النسخ نظام التعقبة. رمزت لها بالرمز (ب).

٢. نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع برقم (٦٣٨٦). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ، تقع في (٤) ورقات. كتبت بخط نسخ جميل مضبوط بالشكل. مسطرتها (٢٥) سطرًا. أضاف النسخ عناوين فرعية لبعض الأبواب. وفيها تقديم وتأخير لبعض الأبواب على بعض، مع الإشارة إلى ذلك التقديم في الهامش. رمزت لها بالرمز (ظ).

٣. نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر، عن مكتبة الدرديري. ضمن مجموع برقم (٣٠٠٦). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في (٥) ورقات. كتبت بخط نسخ معتاد. مسطرتها (٢١) سطرًا. دُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها. التزم فيها النسخ نظام التعقبة. رمزت لها بالرمز (ك).

٤. نسخة المكتبة الأزهرية في القاهرة ضمن مجموع برقم (٣٩١١). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في (٥) ورقات. كتبت بخط مقروء. مسطرتها (١٩) سطرًا. دُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها، غير أنه قال: كتاب الوردية في علم العربية. التزم فيها النسخ نظام التعقبة. رمزت لها بالرمز (ز).

٥. نسخة مركز الملك فيصل في الرياض ضمن مجموع برقم (١٢٤١١). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في (٨) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح مضبوط بالشكل. مسطرتها (١٥) سطرًا. التزم فيها النسخ نظام التعقبة.

رمزت لها بالرمز (ف).

٦. نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ضمن مجموع برقم (٦٨٠٥). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في (٤) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح. مسطرتها (٢٠) سطرًا. سقط منها عدد من الأبواب، وهي من بداية باب المفعول معه إلى البيت (٩٢) في باب التوابع. جلّ عناوين الأبواب مطموسة. التزم فيها النسخ نظام التعقبة. وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والتحريف. رمزت لها بالرمز (م).

٧. نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر، عن مكتبة الأحمدي، ضمن مجموع برقم (١٤٢٣). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في ورقة واحدة. كتبت بخط نسخ معتاد مضبوط بالشكل. وهذه النسخة اشتملت على قطعة يسيرة جدًا من المنظومة، وهي المقدمة وباب الكلمات فقط. التزم فيه النسخ نظام التعقبة. رمزت لها بالرمز (أ).

٨. نسخة مكتبة يوسف آغا- قونية بتركيا ضمن مجوع برقم (٦١٣٣). وهي نسخة مجهولة النسخ والتاريخ. تقع في (١٥) ورقة كتبت بخط نسخ جميل مضبوط بالشكل. التزم فيها النسخ نظام التعقبة. ورمزت لها بالرمز (ق).

ويحسن التنبيه إلى أنني اعتمدت في هذا التحقيق أيضًا على نسخة خطية من شرح التحفة الوردية لابن الوردي. وهي نسخة جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٤٦٢). إضافة إلى الشرح المطبوع بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال.



نماذج من النسخ الخطية

الورقة الأولى من نسخة برلين (ب)

سواء الحرف واما النكرة فهو الذي لا يشترط
وغيره معرفة كابي الذي هو يوسف الفاضل في النسخ

المعرب

المعرب اسم متكن وما هو صارت وقد بنوا غيرهما
واشركا رفاعا ونصبها بنجر لا سافعل جزم
فرفع بضم وانصب بنجره بكسرة واجزم سكونا كير
وغير ذينوب وانصب بالالف ورافع واو ويا جزم
ابا اخا هنا وناكلا والحي وشذ غير ذلك
ولبنو غير النصب فيما نفا وقد راجع في نحو العصا
مالا لرافع كما قد نسا وشيمه واجره وانصبها
ومنه كناو كلا ان كانه مع مصر وطلعت كانه

بسم الله الرحمن الرحيم
قال النفايز عبد الواردي رحمه الله تعالى ابداء محمد
صلى الله عليه وسلم النبي ولما العجب وتبع النبي
وبعد فالجاهل بالخواص اذ كل علم فاليه يقتصر
فالحن هذه الثخفة الوردية في مائة ونصفها اخويه

الكلمات

الكلمات ليس فيها اختلفت في الاسم ثم الفعل ثم الحرف
فالام بالنون ولما جازا رة عنه الجذر والاء ضمير
والفعل بالالف اسلمت وسلم كلف امر وكان امر كما علم
ان كان فالانون اكدت فالاول الماضي كلف ولها
والثاني صارع محمد ركي وثالث الفعل فعل الامر

سواء

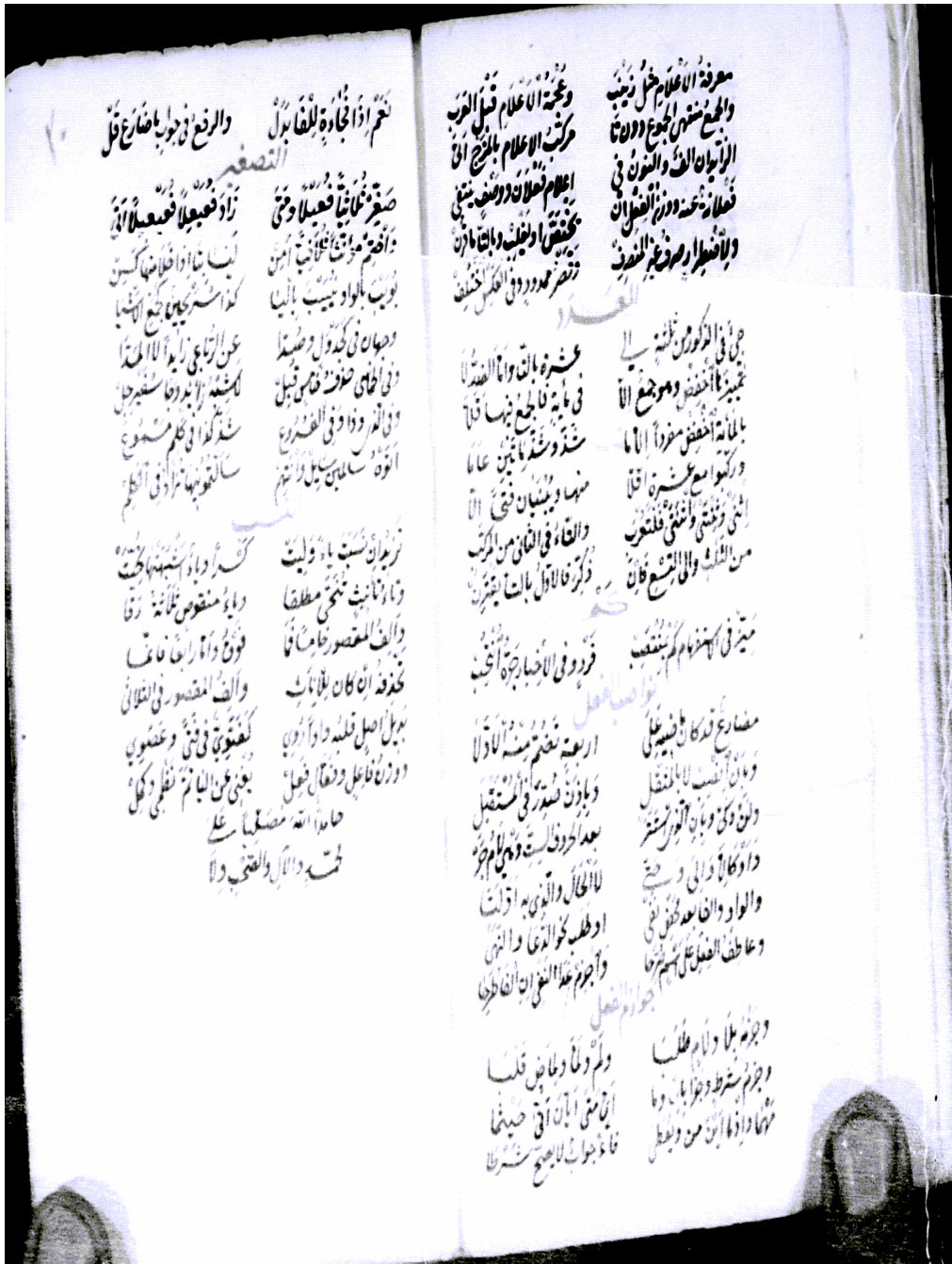
الورقة الأولى من نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر

عن مكتبة الدريديري (ك)





الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية (ظ)



معرفة الأعلام مثل ربيع
والبحر من البحر والجمع دون
الزبان الف واليون في
فعلاته خمسة ودرج الضمان
ولا يضطر إلى غير المصنف

عشرة بالث والالف
في ما به لا جمع فربا
شدة وشدة ما بين عا
منها وبينان فحقى
والقاء في الثاني من المكنة
فذكرنا الأول بالثا بقرن

متر في الهجاء لم يتعقب
مصادر قد كان في غير
وإن النسب لا بالفضل
ولكن في بيان الترتيب
وأولها إلى وسبع
والواد والفاء بعد الف
وعاطف الفعل على اسمها

وجزم بلا ولا م طلب
وجزم بشرط وجراب وما
نوما إذا ما إن من ويعطى

نعم إذا جازة للفا بول
والرفع في جواب ما ضاع قبل
صغر عما في فعلها وحكي
وأخضع مكنة ثا في المكنة
لوبي بالواد يسيب باليا

وجها في كدول وضبط
وفي أطهر ضوف في فلي
وفي القرد وفي الضرب
أولها سلبان بل لا تهم

نريد أن نثبت ما ولبت
وإننا نثبت نتمى مطلقا
والف المعصور عا في
نحذفه إن كان ثا ثا
ببريل أصل قلبه واو أو
ووزن فاعل وفعل فعل

حامدا لله مصعبا على
ثمت والآل والعقب وال

الورقة الأولى من نسخة مركز الملك فيصل (ف)

مخففة للنحو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الفقير عمر بن الورد
مصلح السبل العرب
وبعد فاجعل اليي حقير
فاغضض الحقة الوردية
بينه تنكري ابا محمد
والال والعقب ولباب النبي
او كما علم فابعد بقدر
وبالذرة بفقر الحوبة

الكلمات

الْكَايِبُ لَيْسَ فِيهَا خَافٌ
 هَذَا لَيْسَ بِالشَّوْنِ وَالْأَجَارِ
 وَأَفْعَلُ بِالْأَلِ انْصَبَتْ وَبِلَمْ
 أَنْ كَانَ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْدُبْ
 وَأَنْتَ أَمَّا نَدْبُوعُ هُوَ أَدْبُ
 سَوَالِهُ الْحَرْفُ وَأَمَّا الْكَلْبَةُ
 هِيَ مَعْرُوفَةٌ كَأَنَّهَا لَيْسَتْ

الْأَسْمُ تَمُّ الْفِعْلِ تَمُّ الْحَرْفِ
 عَدُوٌّ وَلَمْ يَكُنْ وَالْأَصَارُ
 كَلِمَةٌ أَمْ وَكَانَ أَمْزَاكَ عَالِمٌ
 فَلَا أَوَّلَ لَأَخِي كُنْتُ وَأَهْبَتُ
 وَنَالْتُ لِأَفْعَلِ فَعِلَ الْأَسِيرُ
 هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَمْ يَنْدُبْ
 هِيَ يَوْسُفَ الْفَاعِلُ بِالْأَلِ انْصَبَتْ

قوله: **الأعراب** منزهة عن اللغة العربية
والعرب اسم متين وما ضارعه وقد بسوا عيرها

واشترکا

[illegible]

الأبدا

وَيَرْفَعُو السُّبْحَ وَالْخَبْرَ وَمَا لَهُ صُدَّ الْكَافِرُ صَدِّ

إلى بالافاق المقصود

جاء



الورقة الأولى من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة (م)

١٧٧

فأرفع بضم أو نصب من فتاوحه بلسان الجرم سكونا كما جزر
وغيره أيوب بالنصب بالالف وأرفع يواو وبها جزر ان تصد
أبا الخاهها و فاصا وذالها وسد غير ذلكا
وكيف تجر لنصب فيما نقصا وقل الجمع في نحو العضا
باللطف

بالالف أرفع كما أنه شبا ونصبه واجره والنصب ما
ومنه كلنا وكان كانه مع مظام وأطلقت كانه

وأرفع يواو سالم من جمع مذكرنا لباء لعين الرفع
والجمع فيه الف وتسا فنصبه كجره سوا
وجر الفتح سوا المنصرف مالم تعرفه بال أو تصف
من نحو يفعلا أن تفعلا ونفعلا يحمدا من التونا
والجزم والنصب ونحو نفعها يدعو ويرى الرسم الطرعا
جزمها ويسوقا في الجمع الرفع وأبدل نصب ما كبرى يدعو

وبرفعون المدي والجرها ومالم صدر الكلام صدرا
وتد يكون المبدأ المنكسر أن يتخصص نحو ما عدا
وماهاها بن جالس والعقب اختاره جاز رفعه والنصب

لأن البيت لكس لعل كان نصب ثم رفع وليقل
لعل عمل ولعن عنا لعن عن ولاون أنا

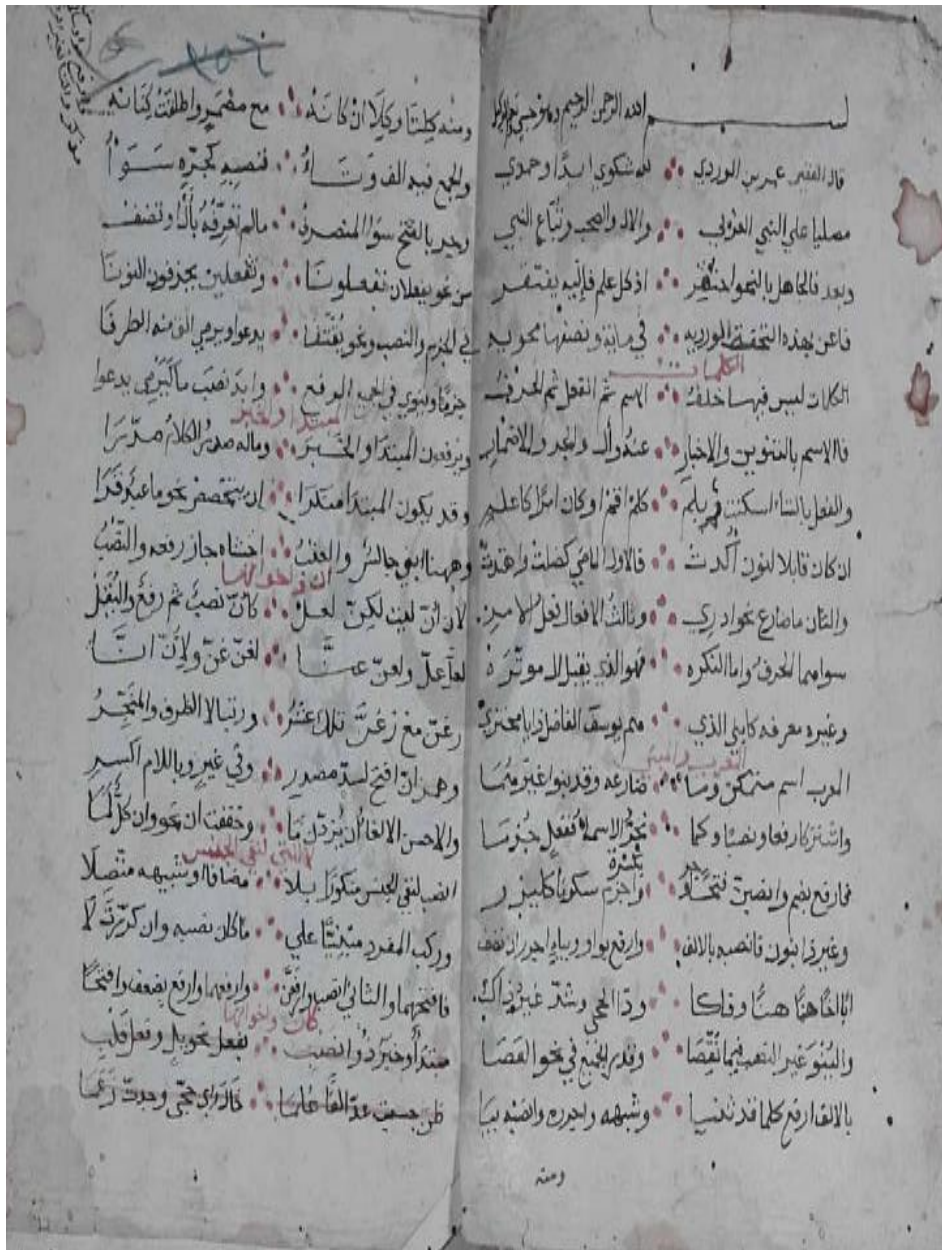
بسم الله الرحمن الرحيم
قال الفقير عمر الوردى لله شكرى ابدى وحدى
مصليا على الرسول العربى والاول والصلى وسابع النبى
وبعد فالجاهل بالحق العنق اذ كل علم فالبية يقتصر
فأعن بهذا التحفة الوردية فمابقه ونصفها سمويه

الكلمات ليس فيها خلف الاء ثم الفعل ثم الحرف
فأم بالنسبين والاختبار عنه والاء والجروالاء فتأخر
والفعل بالاء اسكنت وبلم كرام او كان او راكن علم
ان كان قابلا للنون الكدت والاول الما نحي صلتها
والثان ما ضاع نحو ادري وثالث الاء ففعل الاء اخرى
سواها الحرف وما المنكسر فحق لن يقبل الاء من شره
وغيره معروفة كما هو الذي هم بسد الفاضل ذابا بمجذى

والمراد بهم متمكن وما صارعة قد لاوا غيرهما
واشتراكا رفعها ونصبها وكما يحل الاء حماد وفعل جرما

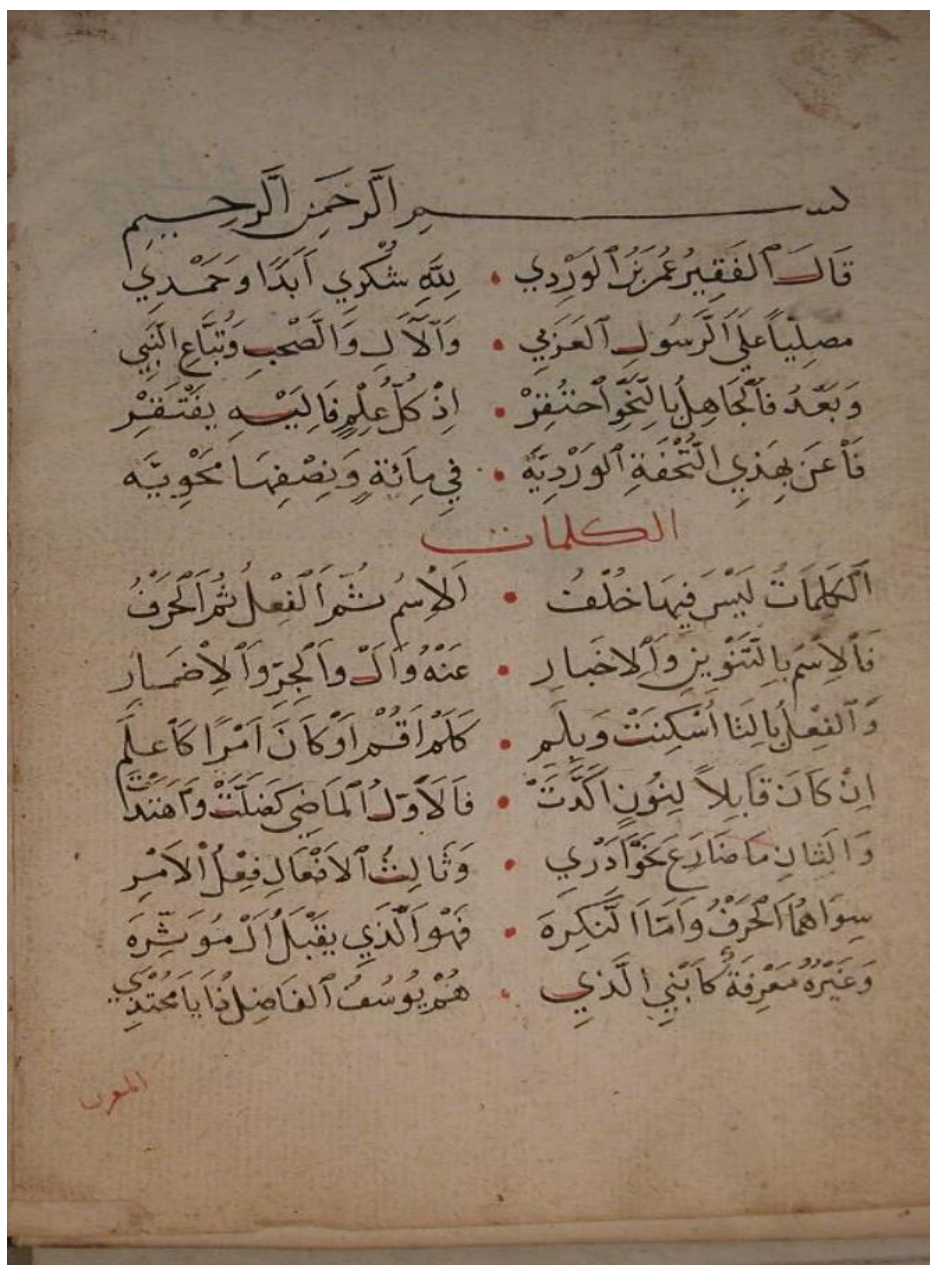


الورقة الأولى من النسخة الأزهرية (ز)





الورقة الأولى من نسخة قونية (ق)





المتن المحقق كاملاً

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

- ١ - قَالَ الْفَقِيرُ عَمْرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ: اللَّهُ شُكْرِي أَبَدًا وَحَمْدِي
 ٢ - مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ^(٢) الْعَرَبِيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَتُبَّاعِ^(٣) النَّبِيِّ
 ٣ - وَبَعْدُ فَالْجَاهِلُ بِالنَّحْوِ احْتَقَرُ^(٤) إِذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَفْتَقَرُ
 ٤ - فَاعْنِ^(٥) بِهِدِي^(٦) الثَّخَفَةَ الْوَرْدِيَّةَ فِي مِئَةِ وَنِصْفِهَا مَحْوِيَّةً

الكلمات^(٧)

- ٥ - الْكَلِمَاتُ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ الْإِسْمِ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ
 ٦ - فَلَا إِسْمٌ بِالتَّنْوِينِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ، وَالْجَرُّ^(٨)، وَالْإِضْمَارُ

(١) زاد بعدها في (ك): وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(٢) في (ك) و(أ): النبي. بدل: الرسول.

(٣) في (م): وأتباع. بدل: وتبَّاع.

(٤) في (م): المحتقر. بدل: احتقر.

(٥) في (م) و(ز) و(ق): فاعن.

(٦) في (ز): هذه. وفي (م) هذا. بدل: هذي.

(٧) عنوان الباب بياض في (م).

(٨) في (ك): والحرف. بدل: والجر.

- ٧- والفِعْلُ بِالتَّاءِ أُسْكِنَتْ وَبِ(لَمْ) كَ(لَمْ أَقُمْ)، أَوْ كَانَ أَمْرًا كَ(اعْلَمْ) ^(١)
 ٨- إِنْ كَانَ قَابِلًا لِنَوْنٍ أَكَّدَتْ
 ٩- والثَّانِي مَا ضَارَعَ نَحْوُ (أَدْرِ)
 ١٠- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ. وَأَمَّا النَّكِرَةُ
 ١١- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَ(ابْنِي، الَّذِي
- كَ(لَمْ أَقُمْ)، أَوْ كَانَ أَمْرًا كَ(اعْلَمْ) ^(١)
 فَالْأَوَّلُ الْمَاضِي كَ(ضَلَّتْ وَاهْتَدَتْ)
 وَالثَّالِثُ الْأَفْعَالُ فِعْلُ الْأَمْرِ
 فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ (أَلْ) مُؤَثَّرَةٌ
 هُمْ، يُوسُفُ، الْفَاضِلُ، ذَا، يَا مُحْتَضِي

المعرب والمبني ^(٢)

- ١٢- الْمَعْرَبُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ وَمَا
 ١٣- وَاشْتَرَكَ رَفْعًا وَنَصْبًا، وَكَمَا
 ١٤- فَارْفَعِ بَضْمٌ وَانْصِبْ ^(٣) فَتَحًا وَجُرْ
 ١٥- وَغَيْرُ ذَا يَنْتَوِبُ فَانْصِبْ ^(٤) بِالْأَلِفِ
 ١٦- (أَبَا، أَخَا، حَمًّا، هَنَّا، وَفَاكَا
 ١٧- وَلْيُنَوِّغَ غَيْرُ النَّصْبِ فِيمَا نَقَصَا
 ١٨- بِالْأَلِفِ ارْفَعِ كُلَّ مَا ^(٥) قَدْ ثَنِيَا
- ضَارَعَهُ، وَقَدْ بَنَوْا غَيْرَهُمَا
 تُجَرُّ الْأَسْمَاءُ فَفِعْلٌ جُزْمًا
 بِكَسْرَةٍ، وَاجْزِمْ سُكُونًا كَ(لِيُزَرَ)
 وَارْفَعِ بِوَاوٍ، وَبِأَجْرُرْ إِنْ تُضِفْ:
 وَذَا الْحِجَا)، وَشَذَّ غَيْرُ ذَاكَ
 وَقُدِّرَ الْجَمِيعُ فِي نَحْوِ (الْعَصَا)
 وَشَبَّهَهُ، وَاجْرُرْهُ وَانْصِبْهُ ^(٦) بِ(يَا)

(١) في (م): كن علم. بدل: كاعلم.

(٢) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ك): المعرب. وفي (ب): الإعراب.

(٣) في (ق): وانصب.

(٤) في (ز): فانصبه. وفي (ب): وانصب. بدل: فانصب.

(٥) في (ق): كَلِمًا. بدل: كُلَّ مَا.

(٦) في (ك): وانصبه واجرره. بدل: وانصبه واجرره.



- ١٩- وَمِنْهُ (كَلْتَا وَكِلَا) إِنْ كَانَ (١)
 مَعَ مُضْمَرٍ، وَأُطْلِقَتْ كِنَانَةٌ (٢)
 ٢٠- وَارْفَعُ بِوَاوٍ سَالِمًا مَنْ جَمَعَ
 مُذَكَّرٍ، وَإِلَيَا لَغَيْرِ (٣) الرَّفْعِ
 ٢١- وَالْجَمْعُ فِيهِ أَلِفٌ وَتَاءُ
 فَنَضَّبُهُ كَجَرِّهِ سَوَاءُ
 ٢٢- وَجُرَّ بِالْفَتْحِ سِوَى الْمَنْصَرِفِ
 مَا لَمْ تُعَرِّفْهُ بِـ(أَلْ)، أَوْ تُضَفِ
 ٢٣- مِنْ نَحْوِ: (يَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَا
 وَتَفْعَلَيْنِ) يَحْدِفُونَ النَّوْنَا
 ٢٤- فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ. وَنَحْوُ (يُقْتَفَى
 يَدْعُو وَيُرْمِي) (٤) أَلْقِ مِنْهُ الطَّرْفَا
 ٢٥- جَزْمًا. وَيُنَوِّى فِي الْجَمِيعِ الرَّفْعُ
 وَأَبْدِ نَضَبَ مَا كـ (يُرْمِي يَدْعُو) (٥)

الابْتِدَاءُ (٦)

- ٢٦- وَيَرْفَعُونَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ
 وَمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ صَدْرًا
 ٢٧- وَقَدْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ مُنْكَرًا
 إِنْ يَتَخَصَّصُ (٧) نَحْوُ: (مَا عَبْدٌ قَرَا)
 ٢٨- وَ(هَهْنَا ابْنِي) (٨) جَالِسٌ، وَ(الْعَتَبُ
 أَخْشَاهُ) جَاَزَ رَفْعُهُ وَالنَّصْبُ (٩)

(١) الهاء في قوله: (كانه) هي هاء السكت.

(٢) كنانة: قبيلة عربية من مُضَرٍّ؛ تُلْحَقُ (كلا وكلتا) بالمشى مطلقًا بلا قيد أضافتهما إلى الضمير.

انظر: «معاني القرآن للفراء» (٢/ ١٨٤)، «تسهيل الفوائد» ١٢، «الهمع» (١/ ١٥١).

(٣) في (ف): غير. بدل: لغير.

(٤) في (ب): كيرمي. بدل: ويرمي.

(٥) من البيت الحادي والعشرين إلى هذا البيت بَوَّبَ عليها الناظم بباب الجمع.

(٦) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ق) سَمَّاهُ: باب المبتدأ وخبره. وقَدَّمَ في (ظ) باب كان

وأخواتها وباب ما الحجازية وأفعال المقاربة على هذا الباب والذي يليه.

(٧) في (ب): بَأَن يَخْصَصُ. بدل: إِنْ يَتَخَصَّصُ.

(٨) في (ف): وَأَيْنَ أَنْتَ. بدل: وَهَهْنَا ابْنِي.

(٩) لك في كلمة (جالس) وجهان: الرفع على أَنَّهَا خبر. ويجوز فيها النصب على الحال؛ لِأَنَّ

الكلام تَمَّ دونها.

(إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا^(١)

- ٢٩- لَإِنْ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنْ، لَعْلُ كَأَنَّ نَصَبٌ ثُمَّ رَفْعٌ، وَلْيُقَلِّ:
- ٣٠- (لَعْلٌ، عَلٌّ، وَلَعَنَّ، عَنَّا لَفَنَنَّ، غَنَنَّ، وَلَآنَ، أَنَّا
- ٣١- رَعَنَّ مَعَ (رَعَنَّ) تِلْكَ عَشْرُ^(٢) وَرُتَّبَا^(٣)، لَا الظَّرْفُ وَالْمَنْجَرُ
- ٣٢- وَهَمَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ عَنْهَا، وَفِي غَيْرِ بِاللَّامِ اكْتَسَرَ
- ٣٣- وَالْأَحْسَنُ الْإِلْغَاءُ إِنْ يُزْدَنَ^(٤) (مَا) أَوْ خُفِّفَتْ^(٥) (إِنَّ) كَـ (إِنْ)^(٦) كُلُّ لَمَّا^(٧)

(لَا) لِنَفِي الْجِنْسِ^(٨)

- ٣٤- انْصَبْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مَنكُورًا بِـ (لَا) مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ^(٩) مُتَّصِلًا

- (١) عنوان الباب بياض في (م).
- (٢) يعني أَنَّ في (لعل) عشر لغات. وذكر غير ذلك. انظر: «تسهيل الفوائد» ٦٦، «الجنى الداني» ٥٨٢، «التذليل والتكميل» (١٦٩/٥).
- (٣) أي: رتب اسم هذه الحروف وخبرها؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم.
- (٤) في (م): تزد. بدل: يزدن.
- (٥) في (ف): وخُفِّ. وفي (م) و(ب): أو خف. بدل: أو خففت.
- (٦) في (ز): نحو إِنْ. وفي (م): أَنْ أَكُون. وفي (ب): مثل إِنْ. بدل: كَلَّإِنْ.
- (٧) يشير إلى إهمال (إِنَّ) مخففة في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].
- وتقرأ ﴿لَمَّا﴾ مخففة كما أرودها الناظم. انظر: «معاني القراءات» (٣٠٥/٢)، «الحجة» (١٤٩/٦)، «جامع البيان في القراءات السبع» (١٥١٨/٤).
- (٨) عنوان الباب بياض في (م).
- (٩) في (م): شبه. بدل: أو شبيهه.



٣٥- وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا كَانَ نَصْبُهُ، وَإِنْ كَرَّرْتَ ^(١) (لَا)

٣٦- فَافْتَحَهُمَا، وَالثَّانِي أَنْصَبَ وَارْفَعَنْ ^(٢) وَارْفَعَهُمَا، وَارْفَعُ بَضْعْفٍ وَافْتَحَنْ

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا ^(٣)

٣٧- لَ (كَانَ، بَاتَ) ^(٤)، صَارَ، أَمْسَى، لَيْسَ، ظَلَّ مَا دَامَ (عَكَّسَ مَا لَ (إِنْ) مِنْ عَمَلٍ

٣٨- (أَصْبَحَ، أَضْحَى، بَرِحَ، انْفَلَكَ، فَنِيَ زَالَ) بَنَحَوْ نَفْيِي ذِي الْأَرْبَعَةِ

٣٩- وَجَائِزٌ فِي الْكُلِّ تَوْسِيطُ الْخَبَرِ وَسَبْقُهُ ذَوَاتِ (مَا) - لَا لَيْسَ - ضَرُ ^(٥)

(مَا) الْحَاجَازِيَّةُ ^(٦)

٤٠- وَفِي الْحَاجَازِ (مَا) كَ (لَيْسَ) مَعَ بَقَا نَفْيِي وَتَرْتِيبِ بَلَا (إِنْ) مُطْلَقًا

أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ ^(٧)

٤١- يُرْجَحُ اقْتِرَانُ (أَوْشَكَتَ، عَسَى) بِ (أَنْ) وَفِي (كَادَ، كَرَبْتُ) عَكْسًا ^(٨)

٤٢- وَإِنْ تَلَّى الْأَوَّلَتَانِ ^(٩) مُظْهَرًا جَرَّدَهُمَا أَوْ بِهِمَا ارْفَعُ مُضْمَرًا

(١) فِي (م): كَرَّرَ. وَفِي (ب): كَسَرَتْ. بَدَل: كَرَّرَتْ.

(٢) فِي (ق): وَارْفَعَا.

(٣) عَنَوَانُ الْبَابِ بِيَاضٍ فِي (م).

(٤) قَوْلُهُ: بَاتَ. سَقَطَ مِنْ (ز).

(٥) أَي: سَبَقَ الْخَبَرُ لَذَوَاتِ (مَا) النَّافِيَةِ يَضُرُّ. أَي: لَا يَجُوزُ. أَمَّا سَبْقُهُ لَ (لَيْسَ) فَلَا يَضُرُّ.

(٦) عَنَوَانُ الْبَابِ بِيَاضٍ فِي (م).

(٧) عَنَوَانُ الْبَابِ بِيَاضٍ فِي (م).

(٨) فِي (ظ): اَعْكَسَا.

(٩) يَعْنِي: أَوْشَكَتَ وَعَسَى.



(ظننت) وأخواتها^(١)

- ٤٣ - مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ذُو نَصْبٍ بِفِعْلِ تَحْوِيلٍ وَفِعْلِ قَلْبٍ
 ٤٤ - (ظَنَّ، حَسِبْتُ، عَدَّ، أَلْفَى، عَلِمَا خَالَ، رَأَى، حَجَا، وَجَدْتُ، رَعَمَا)
 ٤٥ - وَيَقْبَحُ الْإِلْغَاءُ إِنْ جَاءَتْ أَوَّلُ وَغُلِّقَتْ حَيْثُ مُصَدَّرٌ فَصَلْ

(أرى) وأخواتها^(٢)

- ٤٦ - عَدَّ إِلَى ثَلَاثَةِ (أَنْبَأَ)^(٣)، أَرَى أَعْلَمَ، نَبَأَ^(٤)، أَخْبَرُوهُ، خَبَّرَا

الفاعل ونائبه^(٥)

- ٤٧ - الْفَاعِلُ الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا فِعْلٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدَا
 ٤٨ - خَالَفَ صَوْغًا وَاقْتِضَاءً لـ (فُعِلَ) يُفَعَّلُ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ جُعِلَ
 ٤٩ - وَيُرْفَعُ الْفَاعِلُ وَالنَّائِبُ لَهُ كـ (قَامَ زَيْدٌ)، وَ (تُسَبُّ الْعَجَلَةُ)
 ٥٠ - وَالتَّالِفُ لِفِعْلِ مُضَمَّرٍ مُتَّصِلٍ أَنْتَ، أَوْ ذَاتِ حِرٍّ^(٦) لَمْ يُفْصَلْ

المفعول به^(٧)

- ٥١ - تَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ مَا نَابَا عَنْ فَاعِلٍ كـ (تَقْرَأُ الْكِتَابَا)

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) عنوان الباب بياض في (م).

(٣) في (ظ) و(ق): نَبَأَ.

(٤) في (ظ) و(ق): أَنْبَأَ.

(٥) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ب): الْفَاعِلُ.

(٦) أي: ذات فَرْج. ويقصد بذلك المؤنث الحقيقي.

(٧) عنوان الباب بياض في (م).



- ٥٢- وَحَيْثُ فاعِلٌ ضَمِيرٌ وَصِلَا أَوْ وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إِلَّا)
٥٣- أَوْ انْتَفَى الإعرابُ في الاثنَينِ لَفْظًا، وَخَفَتِ اللَّبْسَ رَتَّبَ ذَيْنِ

المصدر وعمله^(١)

- ٥٤- وَتَنْصِبُ المَصْدَرَ وَهُوَ الْأَصْلِي بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْمِثْلِ
٥٥- وَمُطْلَقًا تُعْمَلُ بِهِ مُكَبَّرًا مُقَدِّمًا كِفْعَلِهِ، لَا مُضْمَرًا
٥٦- وَإِنْ يُضَفُّ يُكْمَلُ وَلَوْ بِمُرْتَفَعٍ وَحَذْفِ فاعِلٍ هُنَا لَا يَمْتَنِعُ

المفعول له^(٢)

- ٥٧- المَصْدَرُ الظَّاهِرُ إِنْ جَاءَ عَلَيْهِ لِحَدَثٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ
٥٨- مُتَّحِدِي وَقْتٍ وَفاعِلٍ فَإِنْ شَرَطُ يَفْتُ بِحَرْفٍ تَعْلِيلٍ قُرْنُ

المفعول فيه^(٣)

- ٥٩- وَتُنْصَبُ الْأَسَامِي الْمُضْمَنَةُ (في)، وَهِيَ مِنْ أَزْمَنَةٍ وَأَمْكَنَةٍ^(٤)
٦٠- بِوَاقِعٍ مِنْ فَعَلٍ أَوْ مَا^(٥) أَشْبَهَهُ فِيهِ، وَأَبْهَمَ^(٦) الْمَكَانُ كَالْجِهَةِ^(٧)

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) عنوان الباب بياض في (م).

(٣) عنوان الباب بياض في (م).

(٤) في (ف): أَوْ أَمْكَنَةٍ.

(٥) قوله: ما. سقط من (ب).

(٦) في (م): وانبهم. بدل: وأبهم.

(٧) هذا البيت سقط من (ف).

المفعول معه^(١)

- ٦١- ما بعدَ واوٍ مِثْلِ (مَع) لَا مُتَّبِعَةً مِنْ فَضْلَةٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا مَعَهُ
٦٢- بِسَابِقٍ مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ، وَرَجَحَ لِضَعْفٍ^(٢) عَطْفٍ، وَلِيَجِبَ إِنْ لَمْ يُبَحَّ

الاستثناء

- ٦٣- مَا اسْتُثْنِيَ (إِلَّا) مُوجِبًا تَمَّ انْصِبَ^(٣) وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ^(٤) شَيْئِهِ اجْتِبَى
٦٤- إِتْبَاعُ جِنْسِيٍّ، وَنَصَبٌ مَا انْقَطَعَ وَأَبْدَلْتُ تَمِيمٍ^(٥) ذَا إِنْ يُسْتَطَعُ
٦٥- لِسَابِقٍ فِي غَيْرِ الْإِجَابِ الْأَثَمِ نَصَبٌ، وَفِي التَّفْرِيعِ (إِلَّا) كَالْعَدَمِ
٦٦- وَاجْرُزُ بـ (غَيْرٍ) وَهِيَ كَاسْمٍ (إِلَّا) وَبـ (خَلَا، حَاشَا، عَدَا) انْصَبَ فِعْلًا

الحال

- ٦٧- الْحَالُ وَصَفُ فَضْلَةٍ قَدْ أَعْرَبَتْ هَيْئَةً مَا جَاءَتْ لَهُ فَنُصِبَتْ
٦٨- نُكَّرَ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَمَا وَجَبَ وَلَا انْتِقَالَ وَاشْتِقَاقًا، بَلْ^(٦) غَلَبَ

التمييز

- ٦٩- انْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا تَضَمَّنَا مَعْنَى (مِنْ) الَّذِي أَتَى مُبَيَّنًا

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) في (ف): بضعف.

(٣) في (ز): فلتنصب. بدل: تَمَّ انصب.

(٤) في (ظ) و (ب) و (ق): و.

(٥) إذا كان الاستثناء منقطعاً وجب نصبه إلا عند بني تميم؛ فإنهم يجيزون الإتيان إذا صح الاستغناء عنه بالمستثنى. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣١٩)، «تسهيل الفوائد» ١٠٢، «شرح التحفة»

لابن الوردي ٢٢٧.

(٦) في (ز) و (ظ) و (ك): قد. بدل: بل.



- ٧٠- نَكْرَةً رَافِعَةً الْإِبْهَامِ عَنْ جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ تَمَامِ
٧١- بِنُونٍ أَوْ تَنْوِينٍ أَوْ إِضَافَةٍ كـ (طَبَّتْ نَفْسًا)، و (مَمَّا^(١) سُلَافَةٌ^(٢))

حروف الجر

- ٧٢- حُرُوفُ جَرٍّ: (مِنْ، إِلَى، فِي، عَنْ، عَلَى
٧٣- وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَ(لَعَلَّ، وَمَتَى
٧٤- وَ(رُبَّ) صُدِّرَتْ وَجَرَّتْ نَكْرَةً وَبَعْدَ (بَلْ)، وَالْوَاوِ، وَالْفَاءُ مُضْمَرَةٌ

الإضافة

- ٧٥- وَيُحذفُ التَّنْوِينُ وَالتَّنُونَانِ مِمَّا يُضَافُ، وَيُجَرُّ الثَّانِي
٧٦- وَاللَّامُ دُونَ (مِنْ) وَ(فِي) فَأَوَّلُ^(٤) فِيمَا عدا جِنْسٍ وَظَرْفِ الْأَوَّلِ

عمل اسم الفاعل

- ٧٧- كِفْعِلُهُ اسْمُ فَاعِلٍ لَا فَا لِمُضِيٍّ مُعْتَمِدًا، وَإِنْ أَصَفْتَهُ ارْتُضِي
٧٨- وَرَاعٍ فِي التَّابِعِ لَفْظًا أَوْ مَحَلٍّ وَمُطْلَقًا يَعْمَلُ إِنْ يُوصَلُ بِـ(أَلْ)

(١) المَنَا: رطلان. والجمع: أَمْنَان. انظر: «الصحاح» (٢٢٠٧/٦)، «لسان العرب» (٤١٩/٣١)، «القاموس المحيط» ٩٤٥.

(٢) السُّلَافَةُ: مَا سَالَ مِنَ الْعَنْبِ قَبْلَ الْعَصْرِ. وَقِيلَ: خُلَاصَةُ الْخَمْرِ. انظر: «الصحاح» (١٣٧٧/٤)، «لسان العرب» (١٦٠/٩).

(٣) الْمَثْبُتُ مِنْ (ظ). وَفِي (ق): مَنْذُ، مَذٌ وَاللَّامُ. وَفِي بَاقِي النِّسْخِ: مَنْذُ، مَذُ، اللَّامُ.

(٤) الْمَثْبُتُ مِنْ (ق) (ظ). وَبَاقِي النِّسْخِ: تَأَوَّلُ. بَدَلُ: فَأَوَّلُ.

فعل التعجب وأفعال التفضيل^(١)

- ٧٩- تَنْصِبُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ بِـ (ما أَفْعَلَ)، والكوفي يَرى الفِعْلَ سُما^(٢)
 ٨٠- وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِـ (الْبَاءِ) وَلَنْ تُحَذَفَ مَا لَمْ تَتْلُهَا (أَنَّ) وَ (أَنَّ)
 ٨١- وَصُغْهُمَا وَ (أَفْعِلْ) التَّفْضِيلِ مِنْ مُثَبَّتٍ لَمْ يُبْنَ لِلْمَفْعُولِ
 ٨٢- مُصَرَّفٌ تَمْ، وَسَيَبِيهِ لَا يَعْدُو الثَّلَاثِيَّ، بَلَى فِي (أَفْعَلَا)^(٣)
 ٨٣- لِفَقْدِ شَرْطِ جِيءَ بِـ (أَشَدِّدْ) أَوْ (أَشَدِّ) وَبَابُ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يُسَدُّ

أفعال المدح والذم^(٤)

- ٨٤- (نَعَمْ، وَبَيْسَ، سَاءَ، حَبَّذَا، فَعِلْ) كـ (كَبُرْتُ) تَرْفَعُ فَاعِلًا تَحُلْ
 ٨٥- (أَلْ) فِيهِ، أَوْ يُضَافُ لِلتَّالِي ^(٥) لِـ (أَلْ) أَوْ مُضَمَّرًا، تَمِيِزُهُ عَنْهُ بَدَلْ
 ٨٦- وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ إِمَّا خَبَرَ أَوْ مُبْتَدَأًا إِنْ لَمْ يُقَدِّمَ مُشْعِرُ

(١) المثبت في عنوان الباب من (ظ) و(ق). وفي باقي النسخ: التعجب.

(٢) انظر الخلاف في مسألة أفعال التعجب؛ هل هو فعل أو اسم؟ في: الإنصاف (١/ ١٤٠ - ١١٨). وقوله: سما. لغة في الاسم.

(٣) اشترط سيبويه في الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب أن يكون ثلاثيًا، إلا في وزن (أفعل). انظر: «الكتاب» (١/ ٧٣).

(٤) عنوان الباب في (ز) و(ظ) و(ب) و(ق): نعم وبئس وأخواتها. وفي (ك): نعم وبئس.

(٥) في (ف): للثاني. بدل: للتالي.



التَّوَابِعُ (١)

- ٨٧- نَعْتَانِ، توكيدانِ، كُلُّ بَدَلٍ عَطْفَانِ، في الإعرابِ مثلُ الأوَّلِ
 ٨٨- فَالْنَعْتُ فِي قِسْمِيهِ كَالْمَنْعُوتِ فِي تَنْكِيرِهِ أَيْضًا وَفِي التَّعْرِيفِ
 ٨٩- وَهُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَتَذْكِيرٍ وَفِي فُرُوعِهِ كِفْعَلُهُ (٢) الْمَصْرَفِ
 ٩٠- وَ(نَفْسٌ أَوْ عَيْنٌ، كِلَا، كِلْتَا، وَكُلُّ أَجْمَعُ) وَالْفُرُوعُ فِي التَّوَكِيدِ قُلُّ
 ٩١- وَفِي الْمَثْنَى اخْتِيرَ لَفْظُ (الْأَنْفُسِ) وَكَرَّرَ اللَّفْظِيَّ كَ(أَحْسِ أَحْسِ)
 ٩٢- إِبْدَالُنَا: مُطَابِقٌ أَوْ مَا اشْتَمَلَ أَوْ بَعْضٌ أَوْ بَائِنٌ (٣)، وَالْأَوَّلَى بِ(بَلْ)
 ٩٣- كَ(زُرُّهُ زَيْدًا)، (رُمَ عَلَيْهِ يُمْنُهُ) قَبْلُهُ كَفَّهُ، (ارْجُ عَمْرًا ابْنَهُ)
 ٩٤- عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ فِي الْعَشْرِ خَالَفَ إِبْدَالَ كَبَيْتِ (٤) (الْبَكْرَى
 ٩٥- بَشْرٌ) (٥)، وَ(يَا أَخِي عَلِيًّا) وَالنَّسَقُ بِالْوَاوِ وَالْفَا (ثُمَّ، أَوْ، إِمَّا) سَبَقُ

(١) قَسَمَ فِي (ظ) وَ(ق) هَذَا الْبَابَ إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ فَجَعَلَ الْبَدَلَ وَعَطَفَ الْبَيَانَ فِي بَابَيْنِ مُسْتَقِلَيْنِ. فِيمَا جَاءَ عَنَوَانُ الْبَابِ فِي (ك) هَكَذَا: النَّعْتُ وَالتَّوَكِيدُ وَالْبَدَلُ وَالْعَطْفُ.

(٢) فِي (ب): وَفَعْلُهُ. بَدَلَ: كِفْعَلُهُ.

(٣) يَعْنِي الْبَدَلَ الْمُبَايِنَ، وَهُوَ الْإِضْرَابُ وَالْغَلْطُ.

(٤) الْمَثْبُتُ مِنْ (ك). وَفِي بَاقِي النَّسَخِ: بَيْتٌ.

(٥) يَشِيرُ النَّازِمُ إِلَى بَيْتِ الْمَرَارِ بْنِ سَعِيدِ الْفَقْعَسِيِّ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَدَمُ صَحَةِ إِعْرَابِ (بَشْرٌ) بَدَلًا مِنْ (الْبَكْرِيِّ) بَلْ هُوَ عَطْفُ بَيَانٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي تَقْدِيرِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَ(التَّارِكِ) لَا يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ، إِذْ لَا تُضَافُ الصِّفَةُ الْمَقْتَرَنَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى مَا هُوَ عَارٍ مِنْهُمَا. انْظُرْ: «الْكِتَابُ» (١/ ١٨٢)، «الْأَصُولُ فِي النَحْوِ» لِابْنِ السَّرَاجِ (١/ ١٣٥)، «شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» (٣/ ١١٩٦).

٩٦- عليه (أَمَّا) وِبِـ (لَكِنْ)، وِبِـ (أَمْ) و (لَا) ^(١)، و (حَتَّى) غَايَةً، و (بَلْ) وَتَمْ

النِّدَاءُ

٩٧- بِالْهَمْزِ فِي الْقُرْبِ النَّدَاءِ (أَيُّ) ^(٢)، و (يَا) و (آ) (أَيَّا) لِنَحْوِ بُعْدٍ و (هَيَا)

٩٨- وَفِي سَوَى اسْتِغَاثَةٍ وَنُدْبَةٍ و (اللَّهُ) وَالْمُضْمَرِ جَوْرٌ سَلْبَةٌ

٩٩- فَمَفْرُودٌ مَعْرِفَةٌ يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ، لَا (هَؤُلَا)

١٠٠- وَالْمَفْرُودُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَالِمًا خِلَافًا ^(٣)

١٠١- عَنْ ثَعْلَبٍ ^(٤) فَهُوَ يَقُولُ: إِنْ صَلَحَ ذَانِ لِـ (أَلْ) ضَمَّهُمَا، وَالنَّصْبُ صَحَّ ^(٥)

١٠٢- تَابِعُ مَا كَذَبِي ^(٦) ارْتِفَاعٌ إِنْ يُضَفُّ دُونَ (أَلِ) أَنْصَبَ، كَـ (أَعْمُرُو بَنَ خَلْفَ)

(١) قوله: ولا. سقط من (م).

(٢) في (ظ) و (ب): بل أي. بدل: بأي.

(٣) أشار الناظم في شرحه على التحفة أنه أخذ هذا البيت من ألفية ابن مالك، إلا أن ابن مالك قال:

عادمًا خلافا. فأراد ابن الوردي الإشارة إلى وجود خلاف مروي عن ثعلب في مسألة جواز

ضم المنادى المضاف والشبيه به. انظر: «تسهيل الفوائد» ١٨٠، «شرح التحفة الوردية» لابن

الوردي ٣١١.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، من أئمة المدرسة الكوفية. توفي سنة (٢٩١هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات اللغويين والنحويين» ١٤١-١٥٠، «إنباه الرواة» (١/١٧٣-

١٨٦)، «سير أعلام النبلاء» (٤١/٥-٧).

(٥) اختلط عجز هذا البيت من عجز البيت الذي يليه في (م).

(٦) في (ك): لذى. وفي (ز): بذى. بدل: كذي.



الاستغاثة^(١)

- ١٠٣- تُفْتَحُ لَامٌ مُسْتَغَاثٌ نُودِيَا وَكُسِرَتْ لِلْعَطْفِ مَا لَمْ تَتَلُ (يا)
١٠٤- وَعَاقَبْتُهَا أَلْفٌ وَلَتُكْسَرُ فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ^(٢) اسْتُغِيثَ الْمُظْهَرُ^(٣)

النَّدِيَّةُ^٤

- ١٠٥- وَمَا نَدَّبَتْهُ^(٤) بِ (يا) أَوْ (وا) فَلَهُ مَا لِلنِّدَا، أَوْ^(٥) أَلْفٌ مُكَمَّلَةٌ
١٠٦- وَيُونُسُ^(٦) فِي صِفَةِ الْمَوْصُوفِ يَرَاهُ^(٧)، وَامْنَعُ فِي سِوَى مَعْرُوفٍ

الترخيم^(٨)

- ١٠٧- آخِرَ مَا نَادَيْتَ دُونَ نُدْبَةٍ رَخِّمُ سِوَى الْمُضَافِ وَالْمَشَبِّهَةِ
١٠٨- أَنْتَ بِأَلْفِهَا^(٩) مُطْلَقًا أَوْ فَاقِدًا (ها)، عَلَمًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) في (ك): لأجله. بدل: من أجله.

(٣) في (ز): المضممر. بدل: المظهر.

(٤) في (ب): تندبه. بدل: ندبته.

(٥) في (ك) و (ب): و.

(٦) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولا هم. إمام نحوي بصري، شيخ سيبويه، توفي سنة (١٨٢ هـ) انظر ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» ٥١-٥٣، «إنباه الرواة» ٧٤-٧٨، «وفيات الأعيان» (٧/ ٢٤٤-٢٤٩).

(٧) يرى يونس بن حبيب جواز وصل ألف الندبة بآخر الصفة بعد موصوفها؛ فيجوز عنده أن تقول: وازيد الظريفاه. انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٢٦)، «الإنصاف» (١/ ٣٠٠)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٣٤٥).

(٨) عنوان الباب بياض في (م).

(٩) في (ف): بالتا. بدل: بالها.

- ١٠٩ - فَإِنْ وَلِيَ الْخَتْمُ سَكُونَ لَيْنٍ زَادَ تَلَا^(١) أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ
 ١١٠ - فَاحْذِفْهُمَا وَلَا تُغَيِّرْ مَهْمَا^(٢) نُوِي^(٣)، وَالْأَفْهَوُ كَاسِمٌ تَمَّا

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

- ١١١ - (إِيَّاكُمْ الْإِعْيَاءَ) أَوْ (وَالْإِعْيَا) نَضَبٌ، كَذَا الْإِغْرَاءُ، وَدُونَ (إِيَّا)
 ١١٢ - انْصَبْ بِفِعْلِ جَائِزِ الْإِظْهَارِ إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ

مَا لَا يَنْصَرَفُ^(٤)

- ١١٣ - لَا تَنْصَرِفِ اسْمًا حَازَ عَلَتَيْنِ مِنْ تَسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٍ كَتَيْنِ^(٥) :
 ١١٤ - فَاعْدِلْ، صِفْ، انْتُ، عَرَّفْ، اعْجِمْ، اجْمَعْ رَكَّبْ، وَزِدْ، وَالْفِعْلُ زَنْهُ^(٦) تَمْنَعُ
 ١١٥ - وَأَلْفَا التَّأْنِيثِ^(٧)، وَالْجَمْعُ الَّذِي قَامَتْ مَقَامَ عَلَّةٍ وَعِلَّةٍ
 ١١٦ - فَالْعَدْلُ مُطْلَقًا كَ (مَثْنَى)، وَ (عَمْرُ) وَالْوَصْفُ أَصْلًا مُنِعَ التَّأْنِيثُ (أَعَزَّ)
 ١١٧ - مَوْنَتْ التَّأْنِيثُ كَالْمَعْنَوِي وَمَنْعُ (هَنْدٍ) لَا كَ (نُوحٍ) قَدْ قَوِيَ

(١) في (ف): زائدتين. بدل: زاد تلا.

(٢) في (م) تغييرهما. بدل: تغيير مهما. في (ز) و(ف): منهما. بدل: مهما.

(٣) في (ب): نوذي. بدل: روي.

(٤) عنوان الباب بياض في (م).

(٥) تين: اسم إشارة للمؤنث المشن.

(٦) في (ز): وزن فعل. بدل: الفعل زنه.

(٧) في (ب): والتاء للتأنيث. بدل: وألفا التأنيث. ويعني الناظم بهما: ألفي التأنيث المقصورة

والممدودة.



- ١١٨ - معرفةُ الأعلامِ مثْلُ: (زَيْبٍ) وَعُجْمَةُ الأعلامِ قَبْلَ الْعَرَبِ
 ١١٩ - الْجَمْعُ مُتَّهَى الْجُمُوعِ دُونَ (تَا) مُرَكَّبُ الأعلامِ بِالْمَزَجِ ^(١) أَتَى
 ١٢٠ - الزَّائِدَانِ أَلِفٌ وَالثَّوْنُ فِي أعلامِ (فَعْلَانِ)، وَوَصَفٍ يَنْتَفِي
 ١٢١ - (فَعْلَانَةُ) عَنْهُ، وَوزنُ الفعلِ إِنَّ يَخْتَصُّ أَوْ ^(٢) يَغْلِبُ وَبِالتَّامِ قُورِن ^(٣)
 ١٢٢ - وَلَا ضُطْرَارٍ صَرَفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ ^(٤) وَقَصْرٌ مَمْدُودٍ، وَفِي الْعَكْسِ ^(٥) اخْتِلَفٌ ^(٦)

العدد (٧)

- ١٢٣ - جِئَ فِي الذِّكْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ بِـ (التَّاءِ)، وَأَمَّا الضُّدُّ لَا
 ١٢٤ - تَمْيِيزُهُ اخْفِضْ، وَهُوَ جَمْعٌ إِلَّا فِي مِئَةٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ ^(٨) قَلَّا
 ١٢٥ - بِالْمِئَةِ اخْفِضْ مَفْرَدًا إِلَّا مَا شَذَّ، وَشَذَّ: (مَتْنَيْنِ عَامًّا)
 ١٢٦ - وَرَكَّبُوا مَعَ عَشْرَةٍ أَقَلَّا مِنْهَا، وَبَيَّنَّانِ فَتَحًّا إِلَّا ^(٩):

(١) فِي (ف): لِلْمَزَجِ. وَفِي (م): بِالْمَدْحِ. بَدَلُ: بِالْمَزَجِ.

(٢) فِي (م): إِنْ. بَدَلُ: أَوْ.

(٣) فِي (ف): فَاقْرَن. بَدَلُ: مَا قَرَنَ.

(٤) فِي (م) وَ(ظ) وَ(ك) وَ(ب) وَ(ق): غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ. بَدَلُ: مَا لَا يَنْصَرِفُ.

(٥) فِي (ز): وَبِالْعَكْسِ. بَدَلُ: وَفِي الْعَكْسِ.

(٦) انْظُرِ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ مَنْعِ صَرْفِ الْمَنْصَرَفِ فِي: «الْأَصُولُ فِي النُّحُو» (٣/٤٣٧)،

الْإِنْصَافُ (٢/٤٠٣-٤٢٣)، «الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ» (١/٥٢٣-٥٢٤).

(٧) عَنَوَانَ الْبَابِ بِيَاضٍ فِي (م).

(٨) فِي (ظ) وَ(ك) وَ(ق): فِيهَا.

(٩) فِي (ز): قَلَّا. بَدَلُ: إِلَّا.

- ١٢٧- (اِثْنِي، وَثْنَتِي، وَاثْنَتِي فَلْتُعَرِّبِ وَالتَّاءُ فِي الثَّانِي^(١) مِنْ الْمَرْكَبِ
١٢٨- مِنْ الثَّلَاثِ وَإِلَى التَّسْعِ فَإِنْ دُكِّرَ فَالْأَوَّلُ^(٢) بِالتَّائِيَقْتَرِنِ

كـ^(٣)

- ١٢٩- مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمُتَّصِبٍ فَرَّدَ، وَفِي الْإِخْبَارِ جَرُّهُ انْتِخِبَ

نواصب الفعل

- ١٣٠- مُضَارَعٌ قَدْ كَانَ ماضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ تَضُمُّ مِنْهُ الْأَوَّلَا
١٣١- وَبِـ (أَنْ) أَنْصَبَ لَا مِنْ الْمُثَقَّلِ^(٤) وَبِـ (إِذَنْ) صُدِّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
١٣٢- وَ (لَنْ)، وَ (كَيْ)، وَبِـ (أَنْ) الَّذِي اسْتَتَرَ بَعْدَ الْحُرُوفِ السَّتِّ؛ وَهِيَ لَامُ الْجَزْرِ
١٣٣- وَ (أَوْ) كَدَ (إِلَّا) أَوْ (إِلَى) وَ (حَتَّى) لَا الْحَالِ، وَالَّذِي بِهِ أَوَّلَتَا
١٣٤- وَالْوَاوُ وَالْفَا بَعْدَ مَحْضِ نَفْيِ^(٥) أَوْ طَلَبِ، نَحْوُ: الدُّعَا وَالنَّهْيِ
١٣٥- وَعَاطَفُ الْفَعْلِ عَلَى اسْمٍ صُرِّحَا وَاجْزَمَ عِدَا النَّفْيِ إِنْ الْفَا طُرِحَا

(١) فِي (ف) وَ (م): وَالثَّانِي. بَدَلُ: فِي الثَّانِي.

(٢) فِي (ز): فَأَوَّلُ.

(٣) سَقَطَ هَذَا الْبَابُ مِنْ (م). وَسَقَطَ الْعِنَانُ فَقَطْ مِنْ (ك) وَ (ب).

(٤) فِي (ظ): بِالْمُثَقَّلِ. وَفِي (ب): بِأَنَّ الْمَثَقَّلَ. بَدَلُ: مِنَ الْمَثَقَّلِ.

(٥) فِي (ز) وَ (ك): النَّفْيِ.

جَوَازِمُ الْفِعْلِ^(١)

- ١٣٦ - وَجَزُمُ بِهِ (لا)، وَلَا مِ طَلَبَا وَ(لَمْ)، وَ(لَمَّا)، وَلِمَاضٍ قَلْبَا
 ١٣٧ - وَجَزُمُ شَرْطًا، وَجَزَا بِ(إِنْ)^(٢) وَ(مَا) (أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَنَّى، حَيْثُمَا)
 ١٣٨ - (مَهُمَا)، وَ(إِذْمَا، أَيْنَ، مَنْ)^(٣)، وَيُعْطَى فَاءَ جَوَابٍ لَا يَصِحُّ شَرْطًا
 ١٣٩ - نَعَمْ (إِذَا) فُجَاءَةٌ لِلْفَا بَدَلٌ وَالرَّفْعُ فِي جَوَابٍ مَا ضَارَعَ قَلٌ

التَّصْغِيرُ^(٤)

- ١٤٠ - صَغُرُ ثَلَاثِيًّا (فَعِيلًا) وَمَتَى زَادَ (فَعِيلًا، فُعَيْلًا) أَتَى
 ١٤١ - وَاخْتِمَ مَوْثَنًا ثَلَاثِيًّا^(٥) أَمِنْ لَبَسَا بِ(تَا)، إِذَا خَلَا مِنْهَا كَ (سِنْ)^(٦)
 ١٤٢ - (بُؤَيْبُ) بِالْوَاوِ، (نُيَيْبُ) بِالْيَا كَذَا (سُرَيْحِينَ) كَجَمْعِ الْأَشْيَا
 ١٤٣ - وَجَهَانٍ فِي كَ (جَدُولٍ) وَضَدًا عَنِ الرُّبَاعِيِّ زَائِدًا، لَا الْمَدَّ
 ١٤٤ - وَفِي الْخُمَاسِيِّ حَذْفُ خَامِسٍ قَبْلَ لَا شِبْهَ زَائِدٍ، وَجَا (سُفَيْرِ جُلْ)
 ١٤٥ - وَفِي (الَّذِي) وَ(ذَا)، وَفِي الْفُرُوعِ شَدَّ، كَذَا فِي كَلِمٍ مَسْمُوعٍ^(٧)

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) قوله: بـإن. سقط من (ز).

(٣) في (م): إذا ما إنما. بدل: إذا أين من.

(٤) عنوان الباب بياض في (م).

(٥) في (م): ثلاثيًا مؤنثًا. بدل: مؤنثًا ثلاثيًا.

(٦) في (ز) و(ف): عري منها سكن. بدل: خلا منها كسن.

(٧) هذا البيت سقط من (ز) و(ف).

الحروف الزوائد^(١)

١٤٦ - (آتَوْهُ سَالِمِينَ)، (سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ) (سَأَلْتُمُونِهَا) تُزَادُ فِي الْكَلِمِ

النَّسَبُ^(٢)

١٤٧ - تَزِيدُ إِنْ نَسَبْتَ يَاءً وَلَيْتَ كَسَرًا، وَيَاءٌ أَشْبَهَتْهَا نُحِّيَتْ

١٤٨ - وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تُنَحَّى مُطْلَقًا وَيَاءٌ مَنْقُوصٌ ثَلَاثَةٌ رَقَا

١٤٩ - وَالْفُ الْمَقْصُورِ خَامِسًا فَمَا فَوْقَ، وَأَمَّا رَابِعًا^(٣) فَإِنَّمَا

١٥٠ - تَحْذِفُهُ إِنْ كَانَ لِلْإِنَاثِ^(٤) وَالْفُ الْمَقْصُورِ فِي الثَّلَاثِي^(٥)

١٥١ - بِدِيلٍ أَصْلُ قَلْبِهِ وَآوًا^(٦) رُوي^(٧) كَا (فَتَوِيٌّ) فِي (فَتَى)، وَ(عَصَوِيٌّ)^(٨)

١٥٢ - وَوزنُ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ فَعِلٌ) يُغْنِي عَنِ الْيَاءِ، تَمَّ نَظْمِي وَكَمُلْ

١٥٣ - حَامِدًا اللَّهَ، مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَلَا^(٩)



(١) عنوان الباب بياض في (م). وسقط من (ظ) و(ك) و(ب) و(ق).

(٢) عنوان الباب بياض في (م).

(٣) في (ب): رافعًا. بدل: رابعًا.

(٤) في (ف): في لإِنَاث. بدل: لِلْإِنَاث.

(٥) في (ف): الثاني. بدل: الثلاثي.

(٦) في (ك): قبله واو. بدل: قبله واوًا.

(٧) في (م): رقي. بدل: روي.

(٨) في (م): فتاه أو عصوتي. بدل: فتى وعصوي.

(٩) قوله: (ولا) بالكسر. من الولاء أي: التابع. انظر: «تهذيب اللغة» (١٥ / ٣٢٥)، «الصحاح

تاج اللغة» (٦ / ٢٥٣٠)، «لسان العرب» (١٥ / ٤١٢).

القسم الثاني

الشرح

الروضة الندية شرح التحفة الوردية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الناظم]

- ١- قَالَ الْفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ: اللَّهُ شُكْرِي أَبَدًا وَحَمْدِي
- ٢- مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْعَرَبِيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَتُبَّاعِ النَّبِيِّ
- ٣- وَبَعْدُ فَالْجَاهِلُ بِالنَّحْوِ اخْتُقِرَ إِذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَفْتَقِرُ
- ٤- فَاعْنِ بِهِذِي التَّحْفَةَ الْوَرْدِيَّةَ فِي مِئَةِ وَنِصْفِهَا مَحْوِيَّةً

بدأ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بمقدمة موجزة ضمَّنها حمدَ الله وشُكْرَهُ، ثُمَّ الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأهله وصحبه وأتباعهم.

ثُمَّ بَيَّنَّ فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ أَهْمِيَّةَ عِلْمِ النَّحْوِ وَمَكَانَتَهُ بَيْنَ عُلُومٍ؛ فَوَصَفَ الْجَاهِلَ بِهِ بِأَنَّهُ مُحْتَقِرٌ بَيْنَ النَّاسِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ جَمِيعَ الْعُلُومِ مَفْتَقِرَةٌ إِلَى النَّحْوِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ قِيَمَةَ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ الَّتِي أَمَرَ الْمُتَعَلِّمُ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْتِمَاسِ بِالْعَنَاءِ بِهَا، مُشِيرًا إِلَى عَدَدِ أَيْبَاتِهَا.

قوله: «وَبَعْدُ فَالْجَاهِلُ بِالنَّحْوِ اخْتُقِرَ»:

أي: نقصت قيمته بين الناس، وكان بعض السلف يقول: «اللحن في اللسان

كالجدري في الوجه»^(١).

قوله: «إِذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَفْتَقِرُ»:

أي: أنه وسيلة يفهم بها كلام الله، وكلام رسوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، ونصوص هذا الدين، وكل العلوم مفتقرة إليه كما يقول الناظم. فالمفسر والفقيه والأصولي والمحدث وغيرهم لا يستغنون عن النحو خصوصاً، وعن علوم اللغة عموماً.

قوله: «فَاغْنُ بِهِدِي التُّحْفَةَ الْوَرْدِيَّةَ...»:

هذا أمر من الناظم على سبيل الالتماس، أي: اعتن بهذه التحفة الوردية، ففيها غنية لك في علم النحو. وهنا صرح الناظم باسم هذه المنظومة.

قوله: «فِي مِئَةٍ وَنُصْفِهَا مَحْوِيَّةٌ»:

يبين الناظم أنَّ عدد أبياتها مئة وخمسون بيتاً على سبيل التقريب؛ وإلاَّ فعدد أبياتها كما أثبتناه في التحقيق هو: مئة وثلاثة وخمسون بيتاً.



(١) نُقِلَتْ هذه العبارة ونحوها عن مسلمة بن عبد الملك، وعبد الله بن المبارك وغيرهم. انظر: «عيون الأخبار» (٢/ ١٧٢).

الكلمات

- ٥- الْكَلِمَاتُ لَيْسَ فِيهَا خُلْفٌ الْإِسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ
 ٦- فَالِإِسْمُ بِالتَّنْوِينِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ، وَ(أَلْ)، وَالْجَرِّ، وَالْإِضْمَارِ
 ٧- وَالْفِعْلُ بِالتَّأْسُكِنَتِ وَبِ(لَمْ) كَ(لَمْ أَقُمْ)، أَوْ كَانَ أَمْرًا كَ(اعْلَمْ)
 ٨- إِنْ كَانَ قَابِلًا لِنَوْنٍ أَكَّدَتْ فَالْأَوَّلُ الْمَاضِي كَ(ضَلَّتْ وَاهْتَدَتْ)
 ٩- وَالثَّانِي مَا ضَارَعَ نَحْوُ (أَدْرِي) وَثَالِثُ الْأَفْعَالِ فِعْلُ الْأَمْرِ
 ١٠- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ. وَأَمَّا التَّكْرَرُ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ (أَلْ) مُؤَثَّرَةٌ
 ١١- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَ(ابْنِي، الَّذِي هُمْ، يُوسُفُ، الْفَاضِلُ، ذَا، يَا مُحْتَضِي)

بدأ الناظم بباب الكلمات، الذي يُعبر عنه بأقسام الكلمة، وعلامات كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة.

قوله: «الْكَلِمَاتُ لَيْسَ فِيهَا خُلْفٌ... الْإِسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ»:

أي: لم يقع خلاف يُعتدُّ به عن النحويين في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف؛ فلا يوجد قسم رابع؛ إذ الكلمات كلها في كلام العرب من القرآن والسُّنة والشَّعر والنثر، لا بدَّ أن تكون واحدة من هذه الثلاثة. وقد دأب العلماء إلى العناية بهذا التقسيم؛ لأنَّه لما كان كلامنا كُلُّه -كلام العرب- اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، كان لا بدَّ أن نعرف ما الاسم؟ وما الفعل؟ وما الحرف؟. وإذا استطاع طالب العلم التمييز بين الاسم والفعل والحرف سهل عليه الإعراب. أمَّا

الاسم: فهو ما دلَّ على معنى بنفسه، متجرد عن الزمن. نحو: المسجد. وأمَّا الفعل: فهو حدث مقترن بزمن. أو: ما دلَّ على معنى بنفسه، مع الارتباط بالزمن. نحو: سجد، يسجد، اسجد. والحرف: ما دلَّ على معنى في غيره. نحو: في، هل.

قوله: «فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ وَالْإِخْبَارِ... عَنْهُ، وَ(أَلْ)، وَالْجَرِّ، وَالْإِضْمَارِ»:

الناظم رَحِمَهُ اللهُ اكتفى بذكر علامات الاسم، دون تعريفه، وهو مهمٌّ جدًّا؛ فبهذا التعريف يتميَّز الاسم عن غيره من أقسام الكلمة.

تنبيه: كثير منا يسأل عن الضمائر؛ هل هي حروف أو أسماء؟ لا شكَّ أنَّ الضمائر أسماء؛ لأنَّها تدل على معنى بذاتها. وكثير منا أيضًا يسأل عن أدوات الاستفهام، أو أدوات الشرط، أو غيرها من الأدوات، هل هي حروف، أو هي أسماء؟.

نقول: الأداة إن دلت على معنى بذاتها يفهمه السامع فهي أسماء.

مثال: (مَنْ)، و(أَيْنَ)، و(هل).

يقول لي محمد: وقعَ حادثٌ. فأسأله أنا فأقول: أين؟. سيفهم محمد أنني أسأل عن مكان الحادث؛ إذن كلمة (أين) اسم؛ لدلالاتها على معنى بذاتها.

مثال آخر: إذا طُرِقَ البابُ. فسأقول: مَنْ؟. سيفهم الطارق أنني أسأل عن هويته، عن ذاته؛ فكلمة (مَنْ) اسم.

لكن لو قال لي: هل؟ أو (أ). فلن أفهم؛ وعليه فهذه حروف، وتلك أسماء. بهذا الضابط -أي: الدلالة على المعنى بذاته- نستطيع التفريق بين أنواع الأدوات، فالأداة في اللغة العربية عامة، تشمل الحروف والأسماء.

س: (إن) الشرطية، و(مَنْ) الشرطية، أيهما حرف، وأيهما اسم؟.



ج: (إن) حرف، لأنَّها لا تدل على معنى بذاتها، لكن (مَنْ) يفهم منها شيء؛ فهي اسم.

قوله: «فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ»:

ذكر الناظم في هذا البيت علامات الاسم، والعلماء لا يقصدون حصر جميع العلامات وسردها، وإنَّما يذكرون أبرزها وأشهرها، فالعلامة الأولى للاسم هي التنوين، والتنوين: نون ساكنة تلحق الأسماء لفظاً لا خطأً. فالفعل والحرف لا ينونان.

والتنوين أنواع، من أشهرها: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة. أي: هذه الأسماء متمكنة. ومثاله التنوين الذي في كلمة (محمد) في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(١).

التنوين الثاني: تنوين العوض؛ وهو على أنواع:

الأول الذي يكون عوضاً عن كلمة، كاللاحق لكلمة (كل) و(بعض)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلُهُمْ﴾^(٢). أي: وإنَّ كلَّ أحدٍ. وقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾^(٣). أي: كلُّ مخلوق، أو كلُّ أحد. فكلمة (كل) أو (بعض) إذا وجدت منونة فاعلم أنَّ المضاف إليه محذوف؛ لأنَّها ألفاظ تلزم الإضافة، فإذا حذف المضاف إليه نونت، فكان هذا التنوين تنوين عوض عن كلمة.

(١) الفتح: (٢٩).

(٢) هود: (١١١).

(٣) البقرة: (١١٦).

والثاني: عوض عن حرف، كاللاحق لكلمة (جوار) و(غواش) وللأسماء المنقوصة.

ومثاله التنوين اللاحق لكلمة (دان) في قوله تعالى: ﴿وَحَيَّ الْجَنَّةِ دَانَ﴾^(١). أصلها: دانيُّ، حذفت الياء وعوض عنها بتنوين كسر.

والثالث عوض عن جملة، ويكون في كلمة: (يومئذ، حينئذ، وقتئذ). فأنت لما تقرأ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾^(٢). ستسأل نفسك: أي يوم هذا؟ لا شك أنه يوم القيامة. ولكن أين ذكر يوم القيامة؟ يفهم من هذا التنوين، أي: يوم يأتي يوم القيامة. فالمحذوف هنا جملة تقديرها: (يوم يأتي يوم القيامة)، أو (يوم يأتي الله للفصل بين الخلائق). فالتنوين اللاحق لكلمة (يومئذ، حينئذ، وقتئذ) هو تنوين عوض عن جملة محذوفة.

التنوين الثالث: تنوين التنكير. وهو تنوين يلحق بعض الأسماء المبنية، كاسم الفعل والعَلَمُ المختوم بـ(وَيْه)؛ للتفريق بين المعرفة منها والنكرة، فالمنون نكرة. وما لم ينوَّن يكون معرفة. فمثاله من أسماء الأفعال: (صَه وصَهٍ. ومَه ومَهٍ. وإِيه وإِيهِ). فالفرق بينها أنَّ المنون منها كـ(صَه) يدل على أنك تطلب من المخاطب السكوت عن كل حديث وكلام. بخلاف غير المنون الذي يدل على طلب السكوت عن الحديث الذي يتحدث به المخاطب. ومثاله من الأعلام: (سيبويه). فإذا نُوتَ فاعلم أنَّه ليس سيبويه المعروف إمام النحاة، عمر بن عثمان بن قنبر، وإنما رجل آخر. فهذا التنوين يسمى تنوين تنكير، للدلالة على نكرة، ولا يعني

(١) الرحمن: (٥٤)

(٢) الحاقة: (١٨).



ذلك أَنَّ الكلمة نكرة في ذاتها، وإنما ليست هي المعروفة أو المشهورة عند السامع.

قوله: «وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ»:

هذه العلامة الثانية من علامات الأسماء؛ فيتميز الاسم بأنه يُخبر عنه، فتقول: سجدَ زيدٌ. وزيدٌ طالبٌ علمٍ. في كلا المثالين أخبرت عن (زيد)، فهذا يسمى الإسناد، فالإخبار عنه يعني: الإسناد إليه، فالاسم يسند إليه فعل أو خبر، فتسند للاسم فعلاً، وتسند للاسم اسماً آخر. ففي المثال الأول أسندنا فعل السجود لـ(زيد). وفي المثال الثاني أسندنا طلب العلم لـ(زيد)، فـ(زيد) مسند إليه، كما قال الناظم: مخبر عنه. فالإخبار عنه يسمى: الإسناد. وهذه العلامة أشار إليها ابن مالك في الألفية. وأغفلها غيره.

وهذه العلامات غاية في الأهمية، فالإخبار عنه (الإسناد) يميز لنا الضمائر؛ فبعض الضمائر لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء إلا الإخبار، نحو: سجدتُ. التاء هنا اسم أم حرف؟ اسم؛ لأنه أخبر عنها، أي: أسند إليها. ولكنك لا تستطيع إدخال علامات الاسم الباقية عليها؛ فلا تقبل (أل) ولا التنوين ولا الجر ولا النداء. فبالإسناد يتميز الاسم عن الحرف مهما قلَّ عدد حروف الاسم. والضمائر منها ما يبنى على حرف واحد. كتاء الفاعل وواو الجماعة.

قوله: «وَالْأَل»:

العلامة الثالثة من علامات الاسم هي (أل) التعريف، فـ(أل) التعريف من علامات الأسماء بأنواعها: الاستغراقية، والعهدية، والتي للحقيقة. فالأفعال لا تدخل عليها (أل) التعريف، وكذلك الحروف. واحترزنا بقولنا إِنَّ (أل) هي (أل) التعريف إخراجاً لـ(أل) الموصولة؛ لأنَّ (أل) الموصولة تدخل على الأفعال. كما في قول الفرزدق:

ولستَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِي حَكُومَتُهُ الْأَصِيلُ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْبَدَلِ

الشاهد: الترضى، أي: الذي ترضى. و(أل) الموصولة إلى اليوم تدخلها بعض اللهجات العربية على الأفعال وهي لغة فصيحة، فتقول مثلاً: ذهبت إلى المسجد الصلينا فيه. أي: الذي صلينا فيه، أو النجلس فيه. أي: الذي نجلس، وهكذا. ف(أل) التي من علامات الأسماء هي (أل) التعريف، خلافاً للموصولة التي تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال.

قوله: «وَالْجَرُّ»:

الجر بالإضافة أو بحرف الجر أو بالتبعية من علامات الأسماء، فالأفعال لا تجر، والحروف كذلك لا تجر. وإن وجدت حرف جرّ باشرَ حرفاً آخر، فاعلم أن هذا الحرف إمّا أنّه مضمن لمعنى اسم من الأسماء، وإمّا أن الحرف مصدري. نحو قولهم: مرّ من عن يميني. ف(من) هنا ضمنت معنى الاسم. أي: جهة يميني.

وكذلك في قولك: علمت بأنّ الله واحدٌ. الباء هنا دخلت على (أنّ)، وقد تقرر أنّ الجر من علامات الاسم، فكيف نفعل وماذا نقول؟. النحاة لما قعدوا القواعد وضعوها بعد جمع واستقراء وتأمل طويل في نصوص كلام العرب، ووضعوا قواعدهم مطردة لا تتخلف، فهل فاتتهم مثل هذه الأشياء؟ وهذا في القرآن الكريم كثير جداً. والجواب على ذلك أن تكون (أنّ) مصدرية، وقولنا: مصدرية. يجعلها مع الفعل الذي دخلت عليه مؤولة باسم، فيكون حرف الجر - حرف الباء في المثال - لم يدخل على (أنّ) وإنما دخل على المصدر. والمصدر اسم.

قوله: «وَالِإِضْمَارُ»:

الأسماء تضمّر؛ فإذا أردت إضمار الاسم (زيد) في قولك: سجدَ زيدٌ. فستقول: سجدَ. وهكذا يكون الاسم قد صار ضميراً مستتراً. وإن كنت أنت

المتكلم فستقول: سجدتُ. وللغائب تقول مثلاً: سجداً، وسجدنَ. فقوله «والإضمام» أي: يحل محلها الضمائر. فالضمائر تعود على الأسماء، ولا تعود على الأفعال ولا على الحروف. وهذه العلامة لم يذكرها ابن مالك في الألفية.

قوله: «وَالْفِعْلُ بِالتَّاءِ أُسْكِنَتْ»:

انتقل الناظم رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الحديث عن الفعل. فالفعل -كما سبق- حدث مرتبط بزمان. وعلامته قبول التاء الساكنة. فما هذه التاء الساكنة؟ هي تاء التأنيث الساكنة؛ لأنَّ غيرها من تاءات التأنيث لا تختص بالأفعال؛ فمؤنث (مسلم) هو: مسلمة. هذه التاء تاء تأنيث دخلت على اسم. ومنها ما يدخل على الحروف نحو: (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ) فكيف نضبط القاعدة؟ نقول: تاء التأنيث الساكنة هي التي من علامات الفعل. فالمتحركة كما في (مسلمة) تدخل على الأسماء وتدخل على الحروف. وتاء التأنيث الساكنة كما في (سجدتُ) تدخل على الفعل الماضي خصوصاً؛ فالتاء تدخل على الفعل المضارع نحو: (تسجد عائشة) تاء تأنيث متحركة.

ولا تحرك تاء التأنيث الساكنة إلا لمنع التقاء الساكنين. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾^(١). فلو سُكِّنَتْ تاء (قَالَتْ) فسيصعب النطق بها؛ لوجود ساكن بعدها وهو الألف في (امْرَأَةٌ).

❖ فائدة: للعرب في التخلص من التقاء الساكنين مسالك منها:

الأول: أن تحرك الساكن الأول. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمَرْحُومٍ مِّنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾^(١). (من): حرف جر ساكن؛ لكنه حُرِّك بالفتح لمنع التقاء ساكنين.

الثاني: الحذف: كحذف حرف العلة الواو من الفعل (يكون) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٢). أصلها (لم يكن) (لم يكون)، ولكن أين الواو؟ حذفت. لماذا؟ لمنع التقاء الساكنين، النون الساكنة للجزم، والواو حرف العلة ساكن، فحذفت الواو؛ لأنها حرف علة ضعيف فيسقط.

ونلاحظ أن هذا المثال اشتمل على المسلكين؛ فقد حذفت الواو لمنع التقاء الساكنين؛ وهما النون والواو، ثم حركت النون بالكسر؛ لمنع التقاء ساكنين آخرين وهما النون وألف الوصل.

قوله: «وَبِ(لَمْ) كَ(لَمْ أَقُمْ)»:

(لم) الجازمة لا تدخل إلا على الأفعال، ولا تدخل إلا على الفعل المضارع. نحو: لم أترك قيام الليل منذ سنتين.

قوله: «أَوْ كَانَ أَمْرًا كَ(اعْلَمَ)»:

الفعل الثالث هو فعل الأمر، ومثَّل له بالفعل: (اعْلَمَ). والناظم يريد أن يتحدث عن علامات الأفعال، لكن ألزمه هذا الكلام أن يتحدث عن أقسام الأفعال

(١) البقرة: (٩٦).

(٢) البينة: (١).



بذكر علامات كل فعل.

وَيُعَرَّفُ فعل الأمر بأنه طلب القيام بالفعل مع صحة قبول نون التوكيد وياء المخاطبة. فالعرب تأمر بغير فعل الأمر، فأقول آمراً إياكم بالصبر: صبراً. وقال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(١)**. هذا أمر، لكن بصيغة المصدر وهو (إحساناً). والعرب تقول: صه. بمعنى: اسكت، فتأمر باسم فعل الأمر. وغالباً ما يكون فعل الأمر بصيغة (افعل). وهذا يفهم من قوله: (اعلم).

قوله: «إِنْ كَانَ قَابِلًا لِنُونٍ أَكَّدَتْ»:

ذكر الناظم هنا معلومة لطيفة؛ وهي أَنَّ نون التوكيد لا تدخل إلا على هذا الفعل، فلا تدخل على المصدر الذي يُأمر به نحو: صبراً، وإحساناً؛ إذ لا يقبل نون التوكيد. وكذلك نون التوكيد لا تدخل على (صه). فالناظم ذكر نون التوكيد هنا؛ لأنها علامة فعل الأمر.

تنبيه: نون التوكيد ليست مختصة بالأمر، فإنها تدخل على المضارع كما في قوله تعالى: **﴿كَلَّا لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾^(٢)**. ولكن ما علاقتها بفعل الأمر هنا؟ ولماذا خصّها؟ الجواب: ليخرج اسم فعل الأمر والمصدر النائب عن فعل الأمر، فالعرب تأمر بغير فعل الأمر كما سبق، ولكن الذي يميز فعل الأمر أنّه يقبل نون التوكيد. فالأمر إن لم يقبل النون فهو مصدر أو اسم فعل.

فائدة: نون التوكيد نون مخففة أو مشددة يؤتى بها للتأكيد، يوقف على

(١) البقرة: (٨٣).

(٢) الهُزْمَةُ: (٤).

المخففة بألف، فلو تأملت الرسم القرآني لها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(١). فنون التوكيد في كلمة: (وَلَيْكُونًا) رسمت ألفًا. وقد جاء الوقوف عليها بألف في كلام العرب، وذلك في قول الأعشى، قال:

وصل على حين العشيّات والضّحى ولا تعبّد الشيطان والله فاعبدا

ماذا أراد بقوله: فاعبدا؟ أصل هذه الألف نون التوكيد أي: فاعبدن؛ فالشاعر يخاطب واحدًا. وهذا الفعل فعل أمر، والأصل أن يكون ساكنًا، وليست الألف فيه للإطلاق كما قد يظن؛ فهذه نون التوكيد، لكن وقف عليها الشاعر بالألف.

قوله: «أَكَّدْتُ»:

(أَكَّدْتُ) بفتح همزة الكاف المشددة؛ وليس (أَكَّدْتُ)؛ لأنّ النون هي التي يؤكد بها.

وبعد أن ذكر لنا ثلاث علامات للأفعال، سينسب كل قسم من أقسام الأفعال إلى علامته.

قوله: «فالأوّل الماضي»:

يعني بالأوّل قوله: (والفعل بالتاء أسكنت). أي: الفعل الأوّل الذي علامته تاء التأنيث الساكنة هو الفعل الماضي، ويعرّف الفعل الماضي بأنّه فعل وقع وحدث وانتهى قبل لحظة التكلم. ثم المضارع: وهو الذي وقع، ولا يزال يقع عند التكلم، أي عند وصفه والإخبار به، تقول: (سجد زيدٌ). أي: سجد وانتهى سجوده وقام، فقلت مخبراً عنه: سجد. أمّا إن كان لا يزال ساجدًا، فستقول: (يسجد زيدٌ). فهو

(١) يوسف: (٣٢).



ساجد قبل أن تتكلم ولا يزال ساجداً. وهذا هو الفعل المضارع. والأمر كما سبق: هو طلب القيام بالفعل في المستقبل. مثل: (اسجد). هذه الأفعال الثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

قوله: «كَضَلْتُ وَاهْتَدْتُ»:

يمثل الناظم على الفعل الماضي بالفعلين: ضَلْتُ وَاهْتَدْتُ.

قوله: «وَالثَّانِي مَا ضَارَعَ»:

يقصد بالثاني: الذي علامته قبول (لم). وهو الفعل المضارع. والمضارعة في اللغة هي المشابهة، أي: المشابهة للأسماء، فالمضارع يشبه الأسماء في أوجه كثيرة منها أنه معرب كالأسماء.

قوله: «نَحْوُ (أَدْرِي)»:

مثّل على الفعل المضارع بالفعل: (أدري).

قوله: «وَالثَّالِثُ الْأَفْعَالُ فِعْلُ الْأَمْرِ»:

الثالث هو المقصود بقوله: (أو كان أمراً كاعلم).

قوله: «سِوَاهُمَا الْحَرْفُ»:

أي: سوى الاسم والفعل؛ فالحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلمة. وهذا البيت قريب جداً من أحد أبيات ألفية ابن مالك، وهو دليل على أنه يستحضر الألفية وهو ينظم. والحرف ليست له علامة. ولذلك لم يذكر له علامات. فعلامته عدمية. أي: عدم قبول علامات الاسم والفعل. بخلاف الأسماء والأفعال التي علاماتها وجودية.



قال الحريري في الملحمة:

والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علامة

مسألة: الحروف التي نتحدث عنها هي حروف المعاني. فهي قسيمة الأفعال والأسماء. وليست حروف المباني، فالحرف حرفان: حرف معنى، وحرف مبنى، فالسين في قولك: سجد. حرف مبنى، أي: من بنية الكلمة. وليست هي المقصودة هنا، وإنما المقصود به حروف المعاني كحروف الجر، والاستفهام، والنداء وغيرها.

قوله: «وَأَمَّا النِّكْرَةُ، فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ (أَل) مُؤَثَّرَةٌ»:

النكرة يُعرِّفها النحاة بأنها اسم شائع في جنسه؛ فهي تدل على شيء، ولكنه غير محدد. نحو: مسجد، رجل، كتاب. وعرفها ابن الوردي بقوله: الذي يقبل (أَل) مؤثرة. أي: هي التي يصح دخول (أَل) التعريف عليها. فإذا تعرفت بـ(أَل) فهي نكرة عند عدم وجود (أَل).

مثال: مسجد: المسجد. كتاب: الكتاب.

ومعنى قولهم: (اسم شائع في جنسه) أي: لا يتعلق بواحد دون غيره. فـ(رجل) اسم شائع في جنسه، فلا يتعلق برجل دون رجل؛ فلا تتعلق بمحمد دون عماد، فهذا رجل وهذا رجل. ومعنى قوله: (مؤثرة) أي: تؤثر فيه تعريفاً.

قوله: «وغيره معرفة»:

أي: غير النكرة هو المعرفة. وهي اسم يدل على واحد معين. ثم استغنى بالأمثلة عن ذكر أنواع المعارف، فذكر أمثلة، كل مثال يعود على نوع من أنواع المعارف على طريقة ابن مالك في الألفية تماماً.



والمعرفة أنواع يمكن حصرها بخلاف النكرة، فالنكرة كل كلمة تقبل (أل) تعريفاً، وهي كثيرة جداً، بخلاف المعارف؛ فهي محصورة.

قوله: «ك(ابني)»:

أشار بـ(ابني) للمعرف بالإضافة؛ فـ(ابن) اسم مضاف إلى ياء المتكلم. وصورة المَعْرِف بالإضافة أن يكون المضاف نكرة أضيفت إلى نوع من أنواع المعارف. كما في قولنا: إمام المسجد. فـ(إمام) نكرة، لكنها أضيفت إلى المَعْرِف بـ(أل) فتعرفت. وهذا النوع لم يذكره ابن مالك في الألفية.

قوله: «الَّذِي»: (الذي) اسم موصول، والأسماء الموصولة كلها معارف. نحو: التي، اللذان، الذين.

قوله: «هُمْ»: (هم) ضمير، والضمائر كلها معارف. نحو: أنت، نحن، واو الجماعة.

قوله: «يُوسُفُ»: (يوسف) عَلَمٌ، والأعلام من المعارف. نحو: محمد، خالد، علي.

قوله: «الْفَاضِلُ»: هذا هو المَعْرِف بـ(أل)، فـ(فاضل) عُرِّفَتْ بأداة التعريف (أل). ومثله: المسجد، الدرس.

قوله: «ذَا»: (ذا) اسم إشارة، وأسماء الإشارة معارف. نحو: هذه، هذان، هؤلاء.

قوله: «يَا مُحْتَدِي»: أي: يا متبّع، وجاء الناطم بها لتتميم الكلام.

س: ما هي أنواع المعارف كما سردها الناظم؟.

ج: المَعْرِف بالإضافة، الاسم الموصول، الضمير، العَلَم، المَعْرِف بـ(أل)،

وأسماء الإشارة. وهذه الستة المتفق عليها، وألحق النحاة النكرة المقصودة بها فجعلوها من المعارف، كقوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَنْتَارُ كُوفِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١). فـ(نار) المذكورة في الآية ليست من المعارف التي ذكرها الناظم؛ ولكنها معروفة ومحددة، تتعلق بواحدة دون غيرها من النيران، وهي النار التي ألقى فيها نبي الله إبراهيم عليه السلام، فهي نكرة لكنها مقصودة؛ فتلحق بالمعارف.

تنبيه: ليست كل كلمة مضافة هي معرفة، فكلمة (طالب) في نحو قولنا: (محمد طالب علم) ليست معرفة؛ إذ شرط الإضافة التي تفيد التعريف أن يكون الاسم النكرة مضافاً إلى أحد هذه المعارف الخمسة، فالمعرف بالإضافة إما أن يكون مضافاً إلى ضمير، نحو: كتابي. وإما أن يضاف إلى اسم موصول، نحو: كتاب الذي يجلس بجانبني. أي: أضفته للاسم الموصول (الذي). وإما أن يضاف إلى علم، نحو: كتاب زيد. وإما أن يضاف إلى معرف بـ(أل)، نحو: كتاب الطالب. وإما أن يضاف لاسم الإشارة، نحو: كتاب هذا الطالب.

وهذه هي التي تكسب المضاف تعريفاً، فليست كل إضافة تفيد التعريف، فمن الإضافة ما تفيد التخصيص. نحو: طالب علم. فهذا تخصيص؛ لأنه نكرة أضيفت إلى نكرة، فلا يزال مبهماً.

ثم انتقل الناظم بعد ذلك إلى باب الإعراب والبناء وهو باب مهم جداً.



(١) الأنبياء: (٦٩).

المعرب والمبني

١٢ - المَعْرَبُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ وَمَا ضَارَعَهُ، وَقَدْ بَنَوْا غَيْرَهُمَا

١٣ - وَاشْتَرَكَا رَفْعًا وَنَصْبًا، وَكَمَا تُجَرُّ الْأَسْمَاءُ فَفِعْلٌ جُزْمًا

يتحدث الناظم عن باب الإعراب والبناء، والمعرب: هو الذي تتغير حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، ويشمل الأسماء والأفعال المضارعة، أمَّا المبني فهو الذي لا تتغير حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه.

نمثل لذلك فنأخذ اسمًا ونأخذ فعلًا مضارعًا.

مثال الاسم: قام زيدٌ الليل.

إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ اللَّيْلَ.

لِزَيْدٍ وَرَدُّ مِنَ اللَّيْلِ.

نلاحظ أن كلمة (زيد) تغيرت حركتها من الرفع إلى النصب إلى الجر.

مثال الفعل المضارع: يسجدُ زيدٌ لله.

لَنْ يَسْجُدَ لَغَيْرِ اللَّهِ.

لَمْ يَسْجُدْ لَغَيْرِ اللَّهِ.

نلاحظ أنَّ حركة الفعل المضارع (يسجد) تغيرت، وهذا التغير سببه العامل؛ فهو بذلك فعلٌ معرب، والعامل هو المؤثر؛ فالعوامل في كلام العرب هي

المؤثرات اللفظية والمعنوية، من حروف النصب، وحروف الجر والابتداء وغير ذلك. أمَّا الفعل الماضي فلا تتغير حركته، فهو مبنيٌّ؛ لكن قد يقول قائل: إنَّ حركة آخر الفعل الماضي تتغير؛ بدليل قولك: (سجدَ) و(سجدْتُ) و(سجدُوا). فقد تغيرت حركة آخر الفعل من الفتح إلى السكون إلى الضم؛ فيجاب عن هذا الإشكال بأنَّ هذا التغيُّر سببه الضمائر وليس العوامل؛ فلا يعترض أحد فيقول: أنتم قلتم: المبني لا يتغير. وهاهو قد تغيَّر! فنقول: التغير الذي يسمى إعرابًا عندنا هو التغير الناتج عن العوامل؛ أمَّا الفعل الماضي (سجدْتُ) و(سجدَ) و(سجدُوا) فالتغير الذي طرأ على آخره (حرف الدال) سببه اتصاله بالضمائر. وعليه فلا يسمى التغير الناتج عن اللواحق (كالضمائر) إعرابًا.

قوله: «المعربُ اسمٌ مُتَمَكِّنٌ»:

أي: إنَّ المعرب من كلام العرب هو الأسماء. ولكن يوجد أسماء مبنية، لذلك قال: المتمكن. ليخرج بذلك المبني.

قوله: «وما ضارعه»:

يشير الناظم إلى الفعل المضارع، فالفعل المضارع يشبه الأسماء لذا قال: (ضارعه)؛ أي: ضارع الأسماء؛ فيكون المعرب من كلام العرب هو الأسماء المتمكنة وما شابهها، ويعني بذلك الفعل المضارع. والفعل المضارع لا يلزم الإعراب، فقد يُبنى الفعل المضارع على السكون؛ وذلك إذا اتصلت به نون النسوة، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوَليْنَ كَامِلَيْنِ﴾^(١). هنا ما حركة الفعل (يُرْضَعْنَ)؟. السكون. والأصل أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّه لم يسبق

(١) البقرة: (٢٣٣).

بناصب أو جازم؛ ولكن لو أدخلنا عليه ناصباً أو جازماً فسنجد أنَّ حركة الفعل لن تتغير؛ لذا يسمى مبنيًا. كما في قولنا: الطالباتُ يسجدنَ لله. ولم يسجدنَ لغير الله. ولن يسجدنَ لغير الله. ونلاحظ أنَّ حركة الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة لم تتغير مع تغير العوامل، وبقيت الحركة ثابتة؛ فهو مبني.

وكذلك يُبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَ فِي الْخُطْمَةِ ۝٤﴾^(١). فالفعل (يُبَدِّلَنَ) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. ومثله قولك: لَتُحَافِظَنَّ على الصلاة أو لَتَنَدِمَنَّ بين يدي الله. فالفعلان المضارعان في المثال السابق مرفوعان، ولكنهما حُرِّكا بالفتح دون أن يسبقهما ناصب؛ وذلك لأنَّهما مبنيان على الفتح؛ لاتصالهما بنون التوكيد. ولو أدخلت عليهما جازماً فلن تتغير حركة آخرهما؛ وهذا دليل البناء فيهما. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تُعْرَضْنَ عَنْهُمْ إِبْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَّهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا ۝٢٨﴾^(٢). فالأصل في الفعل (تُعْرَضْنَ) أنَّه فعل مضارع مجزوم بأداة الشرط. ولكن نلاحظ أنَّه لم يجزم؛ بل بقي مبنيًا على الفتح الظاهر على آخره؛ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. في محل جزم.

تنبيه: إذا لم تباشر نون التوكيد الفعل المضارع؛ لوجود فاصل بينهما، وهو واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فإنَّ الفعل في هذه الحالة لا يُبنى، بل يبقى معرباً. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ ۝٣٠﴾^(٣).

(١) الهمزة: (٤).

(٢) الإسراء: (٢٨).

(٣) القصص: (٨٧).

فالفعل (يَصُدُّنَّكَ) فعل مضارع مرفوع، وليس مبنيًا؛ لأنَّ أصله: يَصُدُّونَ. فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. ثم اتصلت به نون التوكيد الثقيلة فصار: يَصُدُّونَنَّ. فاجتمع فيه ثلاثة أمثال؛ أي: ثلاثة حروف من جنس واحد. وهي نون الرفع ونونا التوكيد. فنحذف النون الأولى وهي علامة الرفع؛ لمنع توالي الأمثال. فصار الفعل: يَصُدُّونَ. ولكن بقيت إشكالية التقاء الساكنين؛ واو الجماعة ونون التوكيد الأولى؛ فنحذف الواو، فيصير الفعل: يَصُدُّنَّكَ. وإذا ما أردنا إعرابه فنقول: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال.

أَمَّا الفعل (يَصُدُّنَّكَ) في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ (١٦). فهو فعل مبني؛ لاتصاله بنون التوكيد. والفرق بينه وبين الفعل السابق في الآية السابقة أنَّ نون التوكيد باشرته ولم تُفصل عنه بضمير. فتنبه لهذا الفرق يا طالب العلم.

قوله: «وَقَدْ بَنَوْا غَيْرَهُمَا»:

لما خصَّ الاسم المتمكن بالإعراب ثم قال: (وما ضارعه). وهو الفعل المضارع، فُهِمَ أنَّ غير هذين الشيئين مبني في كلام العرب؛ فالأسماء غير المتمكنة مبنية، والفعل الماضي وفعل الأمر مبنيان، وهذا معنى قوله: (وقد بنوا غيرهما). أي غير المضارع - ما لم تتصل به نون التوكيد ونون النسوة - وغير الاسم المتمكن.

❁ س: ما هي الأسماء المبنية؟.

ج: الضمائر، أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة، والأعلام المختومة بـ(ويه)، تقول: (قَالَ سَيُوبِيهِ). فهو مبني على الكسر، والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنية على فتح الجزئين باستثناء (اثني عشر، واثنتي عشرة). تقول: جاء أَحَدَ عَشَرَ طَالِبًا، ورَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ طَالِبًا، ومررت بِأَحَدَ عَشَرَ طَالِبًا. وهي بخلاف قوله: (متمكنة). فهذه الأسماء ليست متمكنة؛ لأنَّها مبنية، فلم تتغير حركة آخرها نتيجة العوامل الداخلة عليها، فقد بقيت مبنية على الفتح. ومن الأسماء المبنية أيضًا: أسماء الأصوات، وأسماء الكناية، وبعض الظروف، مثل: (لدى، لَدُنْ، الآنْ، أمس، قط، حيثُ، أين، بينما، إذ، إذا، مذ ومنذ). فهذه الظروف تكون مبنية دائمًا. وبعض الظروف تُبنى في بعض الأحوال، كما لو قطعت عن الإضافة لفظًا، نحو: (قبل وبعد). وعَلِمَ الأَثْنَى الذي على وزن (فَعَال) يبنى على الكسر^(١)، مثل: حَذَامٍ، سَجَاحٍ.

أما المبني من الأفعال فهو الفعل الماضي وفعل الأمر، والمضارع إذا اتصلت نون النسوة ونون التوكيد، والناظم نتيجة الاختصار الشديد لم يسرد لنا الأسماء المبنية والأفعال المبنية؛ وإنَّما اكتفى بذكر المعرب، وقرر أنَّ غيره مبني.

❁ ثم ذكر الناظم حالات الإعراب في البيت الثاني من هذا الباب، بعد ذكر المعرب والمبني، وننبه هنا على ثلاث مسائل لا بدَّ منها:

الأولى: الإعراب والبناء. وقد بينَّاها، فالإعراب تَغْيِيرٌ، والبناء لَزُومٌ.

(١) عَلِمَ المؤنث الذي على وزن (فَعَال) مبني عند الحجازيين، أمَّا بنو تميم فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

الثانية: حالات الإعراب. وسيأتي ذكرها قريباً جداً، وهي التي نعني بها: الحالة الإعرابية للكلمة. أي: الرفع والنصب والجر والجزم.

الثالثة: علامات الإعراب. وهي اصطلاحات على شكل حركات كتابية، وضعتها العرب للدلالة على هذه الحالات الإعرابية، وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون وما ينوب عنها. وثمة فرق بين علامة الإعراب وبين حالة الإعراب يحسن التنبيه إليه. فلكل حالة إعرابية علامة تدلُّ عليها كما سيأتي.

قوله: «وَأَشْتَرَكَا رَفْعًا وَنَصْبًا»:

حالات الإعراب أربع: رفع، نصب، جر، وجزم، لا خامس لها، أمّا الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسم والفعل المضارع كما سبق.

مثال: جاء زيدٌ، ورأيت زيدًا. يسجدُ محمد لله، ولن يسجدَ لغير الله.

نلاحظ في الأمثلة السابقة أنَّ الاسم (زيد) رُفِعَ ونُصِبَ، ومثله الفعل المضارع (يسجد) رُفِعَ ونُصِبَ.

قوله: «وَكَمَا تُجَرُّ الْأَسْمَاءُ فَفِعْلٌ جُزْمًا»:

وأمّا الجر فهو خاصٌّ بالأسماء، فلا يمكن أن تجد فعلًا مجرورًا، ولو رأيت الفعل مكسورًا، فهذا الكسر سببه التقاء الساكنين. نحو: لم يسجدِ الطالب.

وأمّا الجزم فهو خاص بالأفعال، فالأسماء لا تجزم. والجزم معناه القطع، أي: قطع الحركة.

وهذا معنى قوله: (وكما تجرُّ الأسماء ففعل جزمًا) أي: كما أنَّ الأسماء تُجرُّ فالأفعال تُجزم.



[علامات الإعراب]

- ١٤ - فَاَرْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبْ فَتَحًا وَجُرْ بِكَسْرَةٍ، وَاجْزِمْ سُكُونًا كَـ (لِيُزَرَ)
 ١٥ - وَغَيْرُ ذَا يُتَوَّبُ فَانْصِبْ بِالْأَلِفِ وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِـ (يَا) اجْرُرْ إِنْ تُضِفْ:
 ١٦ - (أَبَا، أَحَا، حَمَّا، هَنَّا، وَفَاكََا وَذَا الْحِجَا)، وَشَذَّ غَيْرُ ذَاكََا

بعد أن فرغ الناظم من ذكر حالات الإعراب الأربعة، بدأ بذكر العلامات التي تدل على هذه الحالات الأربعة، فكل حالة من حالات الإعراب لها علامات تدل عليها، وينبغي أن يُعلم أن كلام العرب كان مشافهة، أي: ليس مرسومًا أو مكتوبًا، ولكن لما جاءت الكتابة، واحتاج الناس إلى تقعيد النحو، اصطلحوا على علامات يعبرون فيها عن الرفع، والنصب، والجزم، فاستخدموا النقاط في البداية ثم تطور الأمر إلى رسم الحركات الذي نعرفه.

فجعلوا الضمة علامة للرفع؛ لأنك تضم شفتيك عند نطق المرفوع، إذ لاحظ النحاة أن العرب إذا نطقت مرفوعًا ضمَّت الشفتين، نحو: الرجلُ يسجدُ. وإذا نطقت منصوبًا فتحت الشفتين، نحو: الرجلُ، أن يسجدَ؛ فجعلوا الفتحة علامة للنصب. وإذا جزمت سكنت الشفتين؛ فجعلوا السكون علامة للجزم. وإذا نطقت مجرورًا كسرت الفك وللأسفل؛ فجعلوا الكسرة علامة للجزم. وهذه تسمى العلامات الأصلية. فالأصل في كل مرفوع أن يكون مرفوعًا بالضمّة، والأصل في كل منصوب أن يكون منصوبًا بالفتحة، والأصل في كل مجرور أن يكون مجرورًا بالكسرة، والأصل في كل مجزوم أن يكون مجزومًا بالسكون؛ وينوب عنها

علاماتٌ فرعيةٌ سيأتي ذكرها.

قوله: «فَارْفَعْ بِضَمٍّ»: أي: الرفع يكون بالضم.

قوله: «وَانْصِبْ فَتْحًا»: أي: النصب يكون بالفتحة.

قوله: «وَجُرْ بِكَسْرَةٍ»: أي: الجر يكون بالكسرة.

قوله: «وَاجْزِمْ سُكُونًا كَ(لِيَزَرُ)»: أي: المجزوم يكون بالسكون. ثم مثل هنا للمجزوم فقط، فقال: كَ(لِيَزَرُ) وهو فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون. ومعنى هذا الفعل: أمرٌ بالزيارة.

قوله: «وَعَبَّرْ ذَا يَنْوِبٍ»: أي: وغير الذي ذكره من هذه العلامات الأربعة هي علامات نائبة عنها، أي: فرعية.

قوله: «فَانْصِبْ بِالْأَلْفِ وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِأَيِّ اجْزُرْ»: يتحدث الناظم عن قسم يعرب بعلامات إعراب فرعية، وهي الأسماء الستة.

فيقول: إِنَّ الأسماء التي سأذكرها لك ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء.

قوله: «إِنْ تُضِفْ»: أي: هذا شرط إعراب الأسماء الستة -التي سيسردها- بالحروف، وهو أن تكون مضافة، ولها شروط أخرى. إذن الأسماء التي سيذكرها تعرب بالحروف، أي: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا؛ إذا كانت مضافة. نحو: جاء أبو زيدٍ، ورأيت أبا زيدٍ، ومررت بأبي زيدٍ. وهكذا. ونقيد هذا الشرط بآلاً تكون مضافة إلى ياء المتكلم. فإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم؛ فإنَّها تعرب بحركات مقدرة حينئذٍ نحو: جاء أبي. وإن لم تكن مضافة لشيءٍ فإنَّها تعرب بالحركات الظاهرة نحو: جاء أخٌ لخالِدٍ. وهكذا.

ويذكر النحاة شروطاً أخرى لإعراب الأسماء الستة بالحروف، لم يذكرها ابن الوردي، وهي: ألا تكون مصغرة، وألا تكون مجموعة أو مثناة. فإن صَغُرَتْ (أب) فإنه يعرب بالحركات، نحو: (قال أبيُّ بن كعب. علَّم أبيُّ بن كعب، وعن أبيِّ بن كعب). وهكذا. كذلك إن ثنيتها أو جمعتها نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾^(١). وقوله: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾^(٢). نلاحظ أن كلمة (أب) في الآية الأولى أعربت بالحركات؛ لأنها جمع. ومثلها كلمة (أخ) في الآية الثانية.

كذلك يذكرون شرطاً في (ذو) وهو أن تكون بمعنى: صاحب، مضافةً إلى اسم جنس؛ لأنَّ (ذو) تأتي اسماً موصولاً، و(ذا) تأتي اسم إشارة؛ فتشابه مع (ذو) في حالة النصب. فـ(ذو) التي من الأسماء الستة هي التي تكون بمعنى صاحب نحو: ذو علم، ذو مال. ونلاحظ أنها تضاف إلى اسم جنس مثل: مال، علم.

والشرط الأخير متعلق بـ(فو) وهو أن تسقط منه الميم، فلو لم تذكر الميم في (فو) -ومعناها: الفم- فإنَّها تعرب بالحركات نحو: (فمُّك نظيفٌ. افتح فمَّك. ضع اللقمة في فمِّك).

قوله: «(أَبَا، أَخَا، حَمَّا، هَنَّا، وَفَاكَا، وَذَا الْحِجَابِ)»:

سرد الناظم الأسماء الستة وهي: أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌّ: وهو قريب الزوج، وَهَنٌ: وهو كناية عما يستقبح. وقيل: كناية عن الفرج. وفو، أي: الفم، وقد ورد في القرآن

(١) التوبة: (٢٤).

(٢) يوسف: (٥٨).

في قوله تعالى: ﴿يَبْلُغْ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَلِيغٍ﴾^(١). (فَاهُ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه. وذو التي بمعنى صاحب. وقوله: (ذا الحجا) أي: صاحب الحجا، والحجا: العقل.

قوله: «وَشَدَّ غَيْرُ ذَاكَ»:

أي شدَّ مجيئها معربة بغير ما ذكره من إعرابها بالحروف مع كونها مضافة؛ لأنه لا إشكال في إعرابها بالحركات إن لم تكن مضافة؛ فالناظم يشير هنا إلى أن هذه الأسماء قد لا تعرب بهذه الصورة، أي: قد لا ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء مع تحقق الشروط، وهذه إشارة من الناظم إلى لغة القصر والنقص في هذه الأسماء، ومعنى لغة القصر إجراؤها بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا، ويستشهدون بقول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

نلاحظ أن الشاعر قال: (وأبا أباه)، والأصل أن يقول: وأبا أبيها. لكن أجراها بالألف، وهذا يسمى القصر، وهي لغة بني الحارث.

اللغة الثانية: النقص. ويكون إعرابها بالحركات مع تحقق شرط إعرابها بالحروف، فتقول: جاء أبُّك، ورأيت أبُّك، ومررت بأبُّك. لكنَّ النقص والقصر يختلفان في هذه الأسماء كثرةً وقلةً، فـ(هَنْ) النقص فيه أشهر، لذلك يقولون: الأسماء الخمسة. ولا يقولون: الستة. فيخرجون (هَنْ) منها. والحالة الأولى يعبر عنها بالإتمام، أي إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا.



[الإعراب التقديري]

١٧- وَلْيُنَوِّ غَيْرُ النَّصْبِ فِيمَا نَقَصَا وَقُدِّرَ الْجَمِيعُ فِي نَحْوِ (العَصَا)

قوله: «وَلْيُنَوِّ غَيْرُ النَّصْبِ فِيمَا نَقَصَا»:

يتحدث ابن الوردي عن الاسم المنقوص، وهو المنتهي بياء أصلية، والاسم المنقوص تقدر فيه حركتا الرفع والجر (الضمة والفتحة). وهذا الذي أراده بقوله: (غير النصب) فالذي غير النصب هو الرفع والجر. تقول: جاء الداعي، ومررت بالداعي. فنعرّب كلمة الداعي في المثال الأول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. أمّا النصب فنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾^(١) ونحو: رأيت القاضي، فتظهر الفتحة؛ لأنّ النصب يظهر.

س: لماذا سمّي الاسم المنقوص منقوصاً؟

ج: لأنّه نقصت منه حركتا الرفع والجر.

تنبيه: تحدث ابن الوري هنا عن مسألة تقدير الحركة، ولو أنّه أخر هذا البيت إلى حين فراغه من الجمع والمثنى لكان أحسن؛ لماذا؟ لأنّه يتحدث عن العلامات الفرعية ولم ينته منها، ثم أدخل المقصور والمنقوص وعلامتهما ليست

(١) طه: (١٠٨).



فرعية، بل مقدرة.

قوله: «وَقُدِّرَ الْجَمِيعُ فِي نَحْوِ (العَصَا)»:

يشير هنا للاسم المقصور، فَلَمَّا مَثَّلَ بـ(العصا) فهمنا أَنَّهُ يتحدث عن الاسم المقصور الذي حركاته كلها مقدرة، نحو: جاء موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى. نلاحظ أَنَّ الحركات الثلاثة لم تظهر عليه. وسمي مقصورًا لأنَّ الحركة قصرت عنه، وليس لَأَنَّهُ ينتهي بألف مقصورة كما قد يظن.





[إعراب المثني والملحق به]

١٨- بِالْأَلِفِ ارْفَعْ كُلَّ مَا قَدْ ثُنِّيَا وَشَبَّهَهُ، واجْرُرْهُ وانصِبْهُ بِـ(يا)

١٩- ومنه (كِلْتَا وَكِلا) إِنْ كَانَهُ مَعَ مُضْمَرٍ، وَأُطْلِقَتْ كِنَانُهُ

يتحدث الناظم رَحِمَهُ اللهُ عن المثني، والمثنى: هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون صالح للتجرد منهما، -أي: يصح حذف الألف والنون منه-، ولعطف مثله عليه. فمثنى (مسلم): مسلمان. فنستطيع حذف الألف والنون، ونستطيع أن نعطف مثله عليه فنقول: جاء مسلمٌ ومسلمٌ.

قوله: «بِالْأَلِفِ ارْفَعْ كُلَّ مَا قَدْ ثُنِّيَا»:

أي: أَنَّ المثنى يكون مرفوعاً بالألف.

قوله: «وَشَبَّهَهُ»:

يشير الناظم إلى الملحق بالمثنى، والملحق بالمثنى شبيه بالمثنى ولكن اختل فيه شرط من شروط تعريف المثنى، لذلك ليس مثنى، وهو أربع كلمات: (كلا وكلتا، واثنان واثنتان)، فهذه الكلمات ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، و(اثنان واثنتان) ليستا مثنى؛ لأنَّنا لا نستطيع حذف الألف والنون منهما. أمَّا (كلا وكلتا)، فلاَّئنا لا نستطيع أن نعطف مثلهما عليهما، فلا يقال: جاء كلا وكلا. كذلك لا يوجد فيهما ألف ونون.



قوله: «وَأَجْرُزُهُ وَأَنْصِبُهُ بِ(يا)»:

أي: علامة نصب المثنى وجَرُّه الياءُ. ونون المثنى هي نون مكسورة، تحذف عند الإضافة؛ نحو: طالبا العلم مجتهدان. وقد سمع حذفها مع عدم الإضافة.

قوله: «وَمِنْهُ (كِلْتَا وَكِلا)»:

قوله: (منه) يعود على قوله: (شبهه). أي: على الملحق بالمثنى، ولكن شرط إلحاقهما بالمثنى أن يضافا إلى ضمير، فتقول: (جاء كلاهما. أعطيت الدرس لكليهما. كلاهما مجتهدٌ. إِنَّ كليهما مجتهدٌ). أمَّا إذا أُضيفا إلى اسم ظاهر فإنَّهما يعربان إعراب الاسم المقصور. أي: بحركات مقدرة. كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا﴾^(١). (كِلْتَا): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف، و(الْجَنَيْنِ): مضاف إليه، والخبر الجملة الفعلية (آتت).

ومن اللطائف التي يحسن ذكرها أَنَّ خبر (كلا وكلتا) يَصَحُّ أن يكون مفردًا، وَيَصَحُّ أن يكون مثنى. والمقدم الأفراد للآية التي ذكرناها؛ فقد أفرد الخبر بدليل مجيء الفعل (آتت) مفردًا.

قوله: «إِنْ كَانَ مَعَ مُضْمَرٍ»:

أي: إن كانا مضافين إلى ضمير، والكلام عن (كلا وكلتا)، وهذه الهاء هاء السكت.

(١) الكهف: (٣٣).



قوله: «وَأُطْلِقَتْ كِنَانَةٌ»:

كنانة قبيلة عربية من مُضَرَ، تُلْحَقُ (كلا وكلتا) بالمشئى دائماً بلا قيد الإضافة إلى الضمير.

فيقولون: (صَلَّى كَلا الرجلين. عَلَّمْتُ كَلي الرجلين. مررت بكلي الرجلين).
فيرفعانها بالألف، وينصبها ويجرانها بالياء، مع إضافتهما لاسم ظاهر.





[جمع المذكر السالم]

٢٠- وَارْفَعْ بِوَاوٍ سَالِمًا مِنْ جَمْعٍ مُذَكَّرٍ، وَالْيَا لغيرِ الرَّفْعِ

الجمع في العربية جمعان:

الأول: جمع سلمت فيه حروف المفرد وحركاته عند الجمع. وهو الذي يسمى الجمع السالم بشقيه:

أولاً: المذكر. هو ما دل على ثلاثة فأكثر من الذكور العقلاء^(١) أو صفاتهم. فيشترط في الذي يجمع جمع مذكر سالم أن يكون علمًا لمذكر عاقل أو صفةً له. ثانيًا: المؤنث؛ وسيأتي الحديث عنه في البيت التالي.

وجمع المذكر السالم مثل: محمد: محمدون. زيد: زيدون. مجتهد: مجتهدون. مسلم: مسلمون.

أمَّا الملحق بجمع المذكر السالم فهو الذي فقد شرطًا من شروط التعريف.

س: جبل، ما جمعه؟

ج: جبال.

(١) أي: العلم المذكر.



س: لماذا لا يجمع جمع مذكر سالم؟

ج: لأنَّه غير عاقل؛ فكل ما لا ينطبق عليه الشرط لا يجمع جمع المذكر السالم.

س: هل كلمة (بنون) جمع مذكر سالم أو لا؟

ج: ملحق بجمع المذكر؛ لأنَّ مفردها: ابن؛ فلما جمع تغيرت حروفه، فالأصل أن يجمع جمع تكسير، لكن ألحق بجمع المذكر السالم. عشرون كذلك، ليس لها مفرد من لفظها. سنون، مفردها: سنة، مؤنثة، تلحق بجمع المذكر السالم. وهكذا.

و جمع المذكر السالم أو الملحق به يرفع بالواو، مثل: انتصر المؤمنون. وينصب ويجر بالياء، مثل: رأيت المسافرين. وهذا معنى قوله: (وارفع بواو سالمًا من جمع مذكر). وقوله: (واليا لغير الرفع) أي: للنصب والجر.

الثاني من المجموع: الجمع الذي لم تسلم فيه حروف المفرد أو حركاته، ويسمى جمع التكسير. نحو: مسجد، جمعها: مساجد. وهذا يعرب بالحركات.





[الجمع بالالف والتاء: جمع المؤنث السالم]

٢١- والجمع فيه ألف وتاء فَنَضَبُهُ كَجَرِّهِ سَوَاءٌ

يشير الناظم إلى جمع المؤنث السالم، أو الذي يعبر عنه النحاة بـ: الجمع بالالف والتاء؛ لأنَّه في الحقيقة ليس للمؤنث فقط، فكلمة (راسيات) مثلاً صفة لمذكر غير عاقل في قوله تعالى: ﴿وَقُدُّورٍ رَّاسِيَّتٍ﴾^(١). وقد جمعت بزيادة ألف وتاء، ومهم جداً أن تقول: بزيادة ألف وتاء. لإخراج ما ليس كذلك، فـ(أصوات) ليست جمع مؤنث؛ لأنَّ التاء فيها أصلية. ويدل على ذلك أنَّها تنصب بالفتحة على الأصل كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^(٢). وكذلك كلمة (دعاة) فالفها ليست زائدة، وإنَّما منقلبة عن واو؛ لذلك تنصب بالفتحة ولا تعامل معاملة جمع المؤنث السالم. فتقول مثلاً: إنَّ الدعاة إلى الله من أحسن الناس قولاً. إذن ضابطه أن يقال: كل جمع بزيادة ألف وتاء يصح تجرده عنها.

وجمع المؤنث السالم يرفع بالضممة، وينصب ويجر بالكسرة. وهذا معنى قوله: (فنصبه كجره سواء). كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

(١) سبأ: (١٣).

(٢) الحجرات: (٢).



بِالْحَقِّ ﴿١﴾. فكلمة (السموات) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

تنبيه: من المسائل التي يذكرها النحاة في هذا الباب أنك لو أتيت بجمع مؤنث سالم وجعلته علمًا على مفرد مذكر أو مؤنث، فهل تعامله معاملة المفرد، أو معاملة جمع المؤنث السالم؟ ومثاله: (عرفات) جمع: عرفة؛ إذا أردت أن تطلقه على المشعر الذي يقف فيه الحجاج في اليوم التاسع من ذي الحجة، فهل تعامله معاملة جمع المؤنث السالم، أو تعامله معاملة العلم المؤنث؟.

إن عاملته معاملة جمع المؤنث السالم فإنَّك ترفعه بالضمّة وتنصبه وتجره بالكسرة، وإن عاملته معاملة العلم المؤنث فإنَّك ترفعه بالضمّة، وتنصبه وتجره بالفتحة، فيصبح غير منصرف للعلمية والتأنيث. ومنهم من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم ولكن بترك التنوين. والذي جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ ﴿٢﴾، هو إلحاقها بجمع المؤنث السالم. أي: بالكسرة والتنوين. وهذا هو الصحيح. والله أعلم.



(١) العنكبوت: (٤٤).

(٢) البقرة: (١٩٨).



[إعراب الممنوع من الصرف]

٢٢- وَجُرَّ بِالْفَتْحِ سِوَى الْمَنْصَرِفِ مَا لَمْ تُعَرَّفْ بِهِ (أَلْ)، أَوْ تُضَفَّ

يتحدث الناظم عن النوع الأخير من الأسماء التي تعرب بعلامات إعراب فرعية، وهو الممنوع من الصرف؛ إذ يجزى بالفتحة عوضاً عن الكسرة.

مثال: صليت في مساجد عديدة. رُوي الحديث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والممنوع من الصرف لا يظهر عليه التنوين أيضاً، وشرط له الناظم شرطاً وهو ألا يعرف بـ (أَلْ) أو بالإضافة؛ فإذا عُرِّف الاسم الممنوع من الصرف بـ (أَلْ) أو بالإضافة فإنه يُصرف، فتقول: صليت في المساجد. أو في مساجد القرية. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - تفصيل لهذا الكلام في باب: الممنوع من الصرف.





[الأفعال الخمسة]

٢٣- مِنْ نَحْوِ: (يَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَا وَتَفْعَلَيْنِ) يَحْذِفُونَ النُّونَا

٢٤- فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ.....

يتحدث الناظم عن الأفعال التي تعرب بعلامات الإعراب الفرعية، وهي الأفعال الخمسة؛ والأفعال الخمسة أفعال مضارعة، اتصلت بها واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، بقيد الخطاب والغيبة. فهذه هي الضمائر التي يقبلها الفعل المضارع. مثل الفعل (يسجد)، فلو أدخلنا عليه الواو، سنقول: (يسجدون) غيبة، و(تسجدون) خطاب. وإذا أدخلنا عليه ألف الاثنين سنقول: (يسجدان)، (تسجدان)، غيبة وخطاب. وإذا أدخلنا ياء المخاطبة فنقول: (تسجدين)، ولا نقول: يسجدين. وهذه هي الأفعال الخمسة، التي يعبر عنها النحاة بالأمثلة الخمسة؛ لأنَّ الاحتمالات التي سنخرج بها من إدخال هذه الضمائر خمسة. وهذه الأفعال ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون، كما قال الناظم: (يفعلان، يفعلونا، تفعلين). نلاحظ ألف الاثنين في (يفعلان)، وواو الجماعة في (يفعلونا) والألف التي في آخره للإطلاق، وياء المخاطبة في (تفعلين).

قوله: «يَحْذِفُونَ النُّونَا فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ»:

أي: يحذفون النون في النصب والجزم، نحو: (لم يسافروا. لن يسافروا. لم يسافرا. لن يسافرا. لم تسافري. لن تسافري). ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ نَّأَلُوهَا الْبَرْحَتَىٰ تَنْفِقُوا وَمَا يُجْبُونَ﴾^(١). نلاحظ في هذه الآية أنَّ الفعلين (تنالوا، تنفقوا) منصوبان، وعلامة نصبهما حذف النون. والفعل (تجبون) مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

(١) آل عمران: (٩٢).

[إعراب الأفعال المعتلة]

- ٢٤- ونحو (يُقْتَفَى) يَدْعُو وَيُرْمِي) أَلْقَى مِنْهُ الطَّرْفَا
 ٢٥- وَيُنْوَى فِي الْجَمِيعِ الرَّفْعُ وَأَبْدَ نَصَبَ مَا كـ (يُرْمِي يَدْعُو)
 قوله: «(يُقْتَفَى، يَدْعُو وَيُرْمِي)»:

يتحدث الناظم عن الأفعال المعتلة، ومثل لها بالأفعال: (يقتفى، يدعو، يرمي). وهي الأفعال التي تنتهي بأحد حروف العلة الثلاثة: الواو، الألف، والياء.

قوله: «أَلْقَى مِنْهُ الطَّرْفَا جَزْماً»:

أي: يحذف آخرها في حالة الجزم، نحو: (لَمْ يَدْعُ. لَمْ يَرْمِ. لَمْ يَقْتَفِ).
 ويعوض عن حرف العلة المحذوف بحركة تناسبه.

قوله: «وَيُنْوَى فِي الْجَمِيعِ الرَّفْعُ»:

الأفعال المعتلة إن كانت مرفوعة^(١)، فَإِنَّ علامة رفعها ضمة مقدرة. وهذا معنى قوله (ينوى). نحو: (يدعو محمد ربّه. يخشى زيد الله. يقضي خالد بين المتخاصمين). فهذه الأفعال جميعها مرفوعة بضمّة مقدرة.

(١) أي: لم تسبق بنصب أو جازم.



قوله: «وَأَبْدَ نَصَبَ مَا كَدَّ يَرْمِي يَدْعُو»:

الأفعال المعتلة بالياء أو الواو في حالة النصب تظهر علامة نصبها، وهي الفتحة. نحو: (لن يقضيَّ محمدٌ إلا بالعدل. لن يدعوَ حارثٌ غيرَ الله). فتظهر فيها الفتحة. وهذا ما أراده بقوله: (ما كيدعو يرمي) أي: الأفعال التي من باب (يدعو ويرمي) أظهر علامة نصبها.



الابتداء

٢٦- وَيَرْفَعُونَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ وَمَالَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ صَدْرًا
قوله: «وَيَرْفَعُونَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ»:

أي: المبتدأ والخبر مرفوعان في كلام العرب. أمّا المبتدأ: فهو محور حديث الجملة، أي: الموضوع الرئيسي الذي تتحدث عنه الجملة. ولا يكون إلا اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلاً، أو مصدرًا مؤوّلًا.

مثال: محمدٌ رسولُ الله. محمد: اسم ظاهر؛ وهو المبتدأ.

مثال: أنتم مؤمنون. أنتم: ضمير منفصل. وهو المبتدأ.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١). المبتدأ في هذه الآية هو المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع (تصوموا). التقدير: صيامكم خير لكم. والله أعلم.

وقد غلب على كلامنا أو على تعليمنا القول بأنّ المبتدأ هو الذي تبدأ به الجملة. وهذا ليس دقيقًا؛ فالغالب في المبتدأ أنّه تبدأ به الجملة، هذا صحيح، ولكن ليس ذلك مطردًا؛ لأنّ الجملة قد تبدأ بحرف جر أو ظرف.

أمّا الخبر: فهو الجزء الذي تتم به الفائدة، وأحيانًا تتم الفائدة بكلمة واحدة فيكون الخبر مفردًا. نحو: (محمد مجتهدٌ). وأحيانًا تتم الفائدة بجملة فعلية. نحو:

(١) البقرة: (١٨٤).

(محمد صَلَّى الفجر). أو جملة اسمية نحو: (محمد أخلاقه سامية). وأحياناً بشبه جملة ظرفية نحو: (الدرسُ بعدَ العصرِ). أو شبه جملة من الجار والمجرور نحو: (زيدٌ في المسجدِ). وهذا ما يعرف بأنواع الخبر، ولم يذكره الناظم.

مثال: الرجلُ الجالسُ في الصفِّ الأمامي خلفَ الإمامِ في جامعِ ابنِ القيمِ حافظٌ للقرآن.

نلاحظ في هذا المثال أنه قد فصل بين المبتدأ والخبر بفاصل طويل، وضابط الخبر - كما ذكر - ما تتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها. وعليه فالخبر هو كلمة: حافظ.

قوله: «وما له صَدْرُ الكلامِ صَدْرًا»:

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ هو الأول، والخبر هو الثاني، ولكن أحياناً إذا كان المبتدأ أو الخبر من الأشياء التي لها حق الصدارة فإنه يتقدم وجوباً؛ كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وضمير الشأن.

مثال: في سؤال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية قال: «أين الله؟»^(١).

هنا لفظة (أين) اسم استفهام، وتعرب خبراً، وإعراب علامات الاستفهام هو إعرابُ الجوابِ. فجواب السؤال: الله في السماء. نعربه في محل رفع خبر.

والناظم يريد أن يبين أن المبتدأ يتقدم في الأصل؛ فإذا كان له حق الصدارة وَجَبَ تقدُّمه. أمَّا الخبر فالأصل فيه أن يتأخر، فإن كان له حق الصدارة وَجَبَ تقدُّمه. ويوجد حالات أخرى يجب فيها تقدم المبتدأ أو الخبر لم يذكرها الناظم.

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



[الابتداء بالنكرة]

٢٧- وَقَدْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ مُنْكَرًا إِنَّ يَتَخَصَّصُ نَحْوُ: (مَا عَبْدٌ قَرَأَ)

قوله: وَقَدْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ مُنْكَرًا:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّ المبتدأ هو محور حديث الجملة، وهو الموضوع الرئيسي الذي تتحدث عنه؛ فلا بدَّ أن يكون معروفاً لدى السامع. وفُهم من قول الناظم: (وقد يكون) أن النحاة جَوَّزُوا الابتداء بالنكرة في حالات سيذكر الناظم شيئاً منها.

قوله: «إِنَّ يَتَخَصَّصُ نَحْوُ: (مَا عَبْدٌ قَرَأَ):

أي: يجوز الابتداء بالنكرة إذا سبقت بنفي أو استفهام، أو إذا خصصت بالوصف أو بالإضافة إلى النكرة. وقد مثَّلَ الناظم لذلك بقوله: (ما عبدٌ قرا) فـ(عبدٌ) مبتدأ نكرة سبقت بنفي، والنكرة إن كانت في سياق نفي أو استفهام فإنَّها تدل على العموم، فتقترب من المعرفة، فيصح الابتداء بها؛ لأنَّها حينئذ لا تكون دالة على واحد، وإنما على عام. وقد سهَّلَ الناظم همزة الفعل (قرأ) للقفائية والوزن.

مثال: لو قلت: (رجُلٌ في المسجد). فسيدلُّ المثال على وجود رجل واحد، ولكن لو قلت: (ما رجلٌ في المسجد). فإنَّ هذا يشمل جميع الرجال، فالكلمة نكرة لكنَّ سياق النفي جعلها دالة على العموم.



ومثال تخصيص النكرة بالوصف قولك: طالبٌ مجتهدٌ معنا. (طالب): نكرة جاز الابتداء بها، والذي جَوَّز الابتداء بالنكرة هنا أَنَّهَا تخصصت بالوصف فدلّت على صنف مخصص من الطلاب فاقتربت من المعرفة. ولم تبق اسماً شائعاً في جنسها، وإنَّما تعلقت بالطالب المجتهد.

ومثال تخصيص النكرة بالإضافة قولك: (طالبٌ علمٌ مجتهدٌ)؛ فـ(طالب): مبتدأ تخصص بإضافته إلى (علم).

س: ما الفرق بين التخصيص بالوصف والتخصيص بالإضافة؟.

ج: التخصيص بالوصف هو أن يأتي بعد المبتدأ النكرة صفةً له، أمّا التخصيص بالإضافة فيكون بأن يأتي بعد المبتدأ النكرة مضافٌ إليه نكرة. فقولك: (رجلٌ محسنٌ في مسجدنا). مثال على التخصيص بالوصف. وقولك: (رجلٌ إحسانٍ في مسجدنا). مثال التخصيص بالإضافة.



[الاشتغال]

٢٨- (وهنا ابني جالسٌ)، و(العتبُ أخصاءُ) جازَ رفعه والنَّصْبُ

قوله: «(وهنا ابني جالسٌ)»:

يتحدث الناظم عن جواز رفع كلمة (جالس) ونصبها، وبيانها أنَّك إذا أتيت بجملة من مبتدأ وخبر، وكان الخبر ظرفاً، ثم جاء بعده مشتق كاسم فاعل، أو اسم مفعول، فإنَّ هذا المشتق يجوز فيه الرفع والنصب. فالرفع على أنَّه خبر. والنصب على الحالية.

مثال: في الجامع زيد جالسٌ أو جالسا.

فكلمة (جالس) لا تصح أن تكون نعتاً لـ(زيد)؛ لأنَّ النعت لا بدَّ أن يطابق المنعوت تعريفاً وتنكيراً، فيكون فيها وجهان:

الوجه الأول: أن نجعلها خبراً لـ(زيد)، وشبه الجملة (في الجامع) تكون متعلقة به. **الوجه الثاني:** أن نجعلها حالاً. وهذا الذي أراده الناظم بقوله: (وها هنا ابني جالس). ابني: مبتدأ، وها هنا: ظرف (الخبر)، وجالس: يصح أن تكون مرفوعة على أنَّها خبر لـ(ابني) والظرف متعلق به، ويصح أن تجعلها حالاً، فتقول: جالسا. ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾^(١). (خَالِدُونَ): هنا بالرفع، ونلاحظ أنَّ المعنى قد تمَّ بقوله: (إِنَّ

(١) الزُّخْرُف: (٧٤).

الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ، ثم قال: (خَالِدُونَ) بالرفع على أَنَّها خبر (إِنَّ)، وشبه الجملة من الجار والمجرور متعلقة بالخبر. ويجوز في غير القرآن أن تقول: خالدين.

قوله: «وَالْعَتَبُ أَخْشَاهُ» جازَ رَفْعُهُ وَالنَّصْبُ:

هذه هي الحالة الثانية التي يجوز فيها الرفع والنصب للمبتدأ، فإذا اشتمل الخبر على ضمير يعود على المبتدأ، جاز في المبتدأ الرفع، وجاز فيه النصب على المفعولية، أمَّا الرفع فعلى الابتداء وهو واضح.

مثال: العتبُ أخشاه، العتب: مبتدأ، وأخشاه: جملة فعلية في محل رفع خبر.

يجوز النصب في (العتب)، فتقول: العتبُ أخشاه. ويكون نصبه هنا على المفعولية على تقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وهذا ما يعرف بباب الاشتغال؛ وهو أن ينشغل الفعل عن اسمه بضمير يعود على هذا الاسم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾^(١). وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(٢). فالأَنْعَامُ، نصبت بفعل محذوف، ولا نستطيع أن نقول عن الفعل الذي جاء بعدها أنه هو الناصب؛ لأنَّ الفعل أخذ مفعوله، أي: نصب المفعول، وهو الضمير، فالهاء مفعول للفعل (خلق)، ولو قال قائل: لماذا لا نعرب (الأَنْعَامَ) مفعولاً به ثانياً؟ الجواب: إذا جاء للفعل مفعولان فهما متغايران؛ أي المفعول به الأول والثاني متغايران، بمعنى أن كل مفعول يختلف عن الآخر، و(الأَنْعَامَ) والهاء شيء واحد. إذن ما الذي نصب (الأَنْعَامَ)؟ الناصب هو فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

(١) النحل: (٥).

(٢) يس: (٣٩).

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

- ٢٩- لِ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ) كَأَنَّ نَصَبٌ ثُمَّ رَفْعٌ، وَلْيُقَلِّ:
- ٣٠- (لَعَلَّ، عَلَّ، وَلَعَنَّ، عَنَّ، لَغَنَّ، غَنَّ، وَلَأَنَّ، أَنَّنَا
- ٣١- رَعَنَّ) مَعَ (رَعَنَّ) تِلْكَ عَشْرُ وَرُبَّأَ، لَا الظَّرْفُ وَالْمَنْجَرُ

تقرر أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولكن قد تدخل عليهما النواسخ، والنسخ هو تغيير الحكم، فهذه النواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتغير حكم أحدهما الإعرابي من الرفع إلى النصب، وهذه النواسخ التي ذكرها الناظم هنا هي النواسخ الحرفية، وأمَّا النواسخ الفعلية فهي (كان) وأخواتها، و(ظَنَّ) وأخواتها.

قوله: «لِ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ) نَصَبٌ ثُمَّ رَفْعٌ»:

أي: أنَّ هذه الحروف المذكورة تنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الثاني أو تبقية مرفوعاً ويسمى خبرها؛ فتقول: اللهُ غفورٌ = إِنَّ اللهُ غفورٌ.

قوله: «وَلْيُقَلِّ»:

سيتحدث الناظم عن لغات في (لعل)؛ فالعرب لها في كلمة (لعل) عدة لغات.

قوله: «(لَعَلَّ، عَلَّ، وَلَعَنَّ، عَنَّ، لَغَنَّ، غَنَّ، وَلَأَنَّ، أَنَّنَا رَعَنَّ) مَعَ (رَعَنَّ).....»:

هذه لغات (لعلَّ)، فمن العرب من يقول: لعلَّ. ومنهم من يقول: عَلَّ، ومنهم من يقول: لعَنَّ. ومنهم من يقول: عَنَّ. ومنهم من يقول: لَغَنَّ. ومنهم من يقول: غَنَّ.



ومنهم من يقول: لَأَنَّ^(١). ومنهم من يقول: أَنَّ. ومنهم من يقول: رَعَنَّ. ومنهم من يقول: رَغَنَّ.

قوله: «تِلْكَ عَشْرُ»:

أي: عشر لغات في كلمة (لعل)، وأشهرها: لعلَّ وعلَّ، تقول: علي. أي: لعلني. فكل هذه لغات في (لعل)، وكلها لها معنى واحد، ويجوز استعمالها كـ(لعل) فتدخل على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ وترفع الخبر.

قوله: «وَرُتَّبًا، لَا الظَّرْفُ وَالْمَنْجَرُ»:

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وإذا دخلت (إِنَّ) وأخواتها على الجملة الاسمية فإنَّ الأصل أن يبقى الترتيب كما هو، فمعنى قوله: (وَرُتَّبًا) أي: الزم ترتيب الأصل، فلا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ؛ في حال دخول هذه النواسخ عليها.

مثال: تقول: (إِنَّ مُحَمَّدًا مجتهدٌ). ولا تقل: (إِنَّ مجتهدٌ محمدًا). إِلَّا في حالتين^(٢): إذا كان الخبر شبه جملة ظرفية، أو شبه جملة من الجار ومجرور، وإلى هذا أشار الناطم بقوله: (لا الظرف والمنجر). أي: رتب الجملة على الأصل إلا في حال كون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. وشاهده قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾^(٣) (إِنَّ): حرف توكيد، و(لِلْمُتَّقِينَ): شبه جملة من الجار والمجرور في محل نصب خبر (إِنَّ)، و(مَفَازًا): اسم (إِنَّ)، والأصل: إِنَّ مَفَازًا للمتقين. فجاز تقدم الخبر لأنه شبه جملة.

(١) بفتح اللام. فلا تشبهه بـ(لَأَنَّ) المشهورة عندنا.

(٢) أي: في حالتين فقط يجوز أن يتقدم خبر (إِنَّ) وأخواتها على اسمها.

(٣) النبأ: (٣١).

[مواضع فتح همزة (إِنَّ) وكسرها]

٣٢- وَهَمَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ عَنْهَا، وَفِي غَيْرِ وَبِالْلامِ اكْسِرَ

قوله: «وَهَمَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ، عَنْهَا»:

أي: همزة (إِنَّ) تفتح بقيد يسير جداً، وهو أن يصح تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر صريح له محلٌّ من الإعراب، فتكون هذه الجملة المكونة من (أَنَّ) واسمها وخبرها متعلقة بما قبلها. نحو: علمت أنك مسافر، تقديرها: علمت سفرك. فإعراب المصدر المؤول في محل نصب مفعول به؛ لذا تفتح همزة (إِنَّ).

قوله: «وَفِي غَيْرِ»:

أي: في غير ذلك؛ وهو إن لم يصح إحلال المصدر الصريح محل (أَنَّ) واسمها وخبرها؛ فتكسر الهمزة.

قوله: «وَبِالْلامِ اكْسِرَ»:

أي: اللام الواقعة في خبر (إِنَّ)، وهنا يتحدث عن موضع واحد من مواضع كسر همزة (أَنَّ) وهو أن تقع اللام في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(١) فقد كسرت الهمزة لوجود اللام في خبرها وهو قوله: (لَرَسُولُهُ). ولعل الناظم أشار إلى هذا الموضع؛ لأنه في مثل هذه الصورة يصح إحلال

(١) المنافقون: (١).



المصدر الصريح مكانها، فهي مرتبطة بما قبلها، فجملة (إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) تتعلق بـ(والله يعلم)، أي: والله يعلم أَنَّكَ لَرَسُولُهُ. هكذا المعنى. لكن لما وقعت اللام في خبرها كُسرت. فيكون معنى بيت الناظم: أَنَّهَا تَفْتَحُ مَعَ الْمَصْدَرِ، وَفِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ تَكْسُرُ، وَمَعَ اللَّامِ مَعَ الْمَصْدَرِ تَكْسُرُ. والله أعلم.

واللام هذه تسمى اللام المزلقة، التي هي لام الابتداء أصلاً؛ دخلت على المبتدأ، فلام الابتداء الأصل أن تباشر المبتدأ، لكن لما دخلت (إِنَّ) وهي حرف توكيد على المبتدأ، انتقلت اللام إلى الخبر.

❁ ومن مواضع كسر همزة (أَنَّ) أيضاً:

إذا كانت الجملة ابتدائية. أي: أردت أن تبدأ جملة فَإِنَّكَ تَكْسُرُ همزة (أَنَّ).

مثال: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ.

والموضع الثاني: بعد القول. أي: إذا حكيت بالقول تَكْسُرُ الهمزة.

مثال: (قال محمد: إِنَّ الْعِلْمَ مُفِيدٌ).

والموضع الثالث: بعد القسم. نحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي

خُسْرٍ ﴿١﴾.



[دخول (ما) الكافة وإلغاء (إن) وأخواتها]

٣٣- والأحسنُ الإلغاءُ إنْ يُزَدَنَّ (ما) أو خُفِّفَتْ (إنَّ) كـ (إنْ كُلُّ لَمَّا)

قوله: «والأحسنُ الإلغاءُ إنْ يُزَدَنَّ (ما):»

يتحدث عن مسألة دخول (ما) الكافة على (إنَّ) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها حروف مختصة بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال، فلا يقال: (إنَّ يسجدُ زيدٌ)؛ لأنَّ هذا كلام غير مستقيم. وإذا دخلت (ما) الكافة عليها فإنَّها تزيل اختصاصها بالأسماء؛ فيصح دخولها على الأفعال، فتقول: (إنَّما يسجدُ زيدٌ). فـ(ما) هذه ليست زائدة معنى ومبنى، بل وجدت لغاية؛ لذلك يسمونها مُهَيَّئَةً، أي: تُهيِّئُ دخول (إنَّ) على الفعل. ولما زال اختصاصها بالأسماء بطل عملها، فلا تنصب. والشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(١). (إنَّ): حرف توكيد مكفوف عن العمل، و(ما): كافة، و(المؤمنون): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الواو؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، و(إِخْوَةٌ): خبر مرفوع. ولو عملت (إنَّ) لقال: إنما المؤمنين.

قوله: «والأحسنُ»:

يقول: الأحسن الإلغاء عند دخول (ما) الكافة. ولم يقل: (يجب)؛ لأنَّ بعض الحروف تدخل عليها (ما) فيجوز إعمالها وإهمالها؛ فـ(ليت) تدخل عليها (ما)

(١) الحُجْرَات: (١٠).

ولكنها تبقى عاملة؛ فتقول: (ليتما السفر قريبٌ). فجاز فيها الإعمال، ويجوز فيها الإهمال. والذي جرى عليه ابن مالك في الألفية أنَّ هذه الحروف كلّها إذا دخلت (ما) ألغت عملها إلا في (ليت)، لكن غير (ليت) أيضًا فيه خلاف بين العلماء، وذكر غير ابن مالك شواهد على دخول (ما) على هذه الحروف وبقاء عملها، ولذلك قال: الأحسن. كأنّه أشار هنا إلى الخلاف، فرجح الإهمال. وعلى أية حال الراجح أنَّ (ليت) إذا دخلت عليها (ما) جاز إعمالها وجاز إهمالها، أمّا الباقيات فتهمل.

قوله: «أَوْ خُفِّفْتُ (إِنَّ) كَإِنْ كُلُّ لَمَّا»:

يتحدث الناظم عن مسألة جواز إهمال (إِنَّ) إذا خُفِّفَتْ. فإذا أهملت (إِنَّ) دخلت اللام على خبرها، وهذه اللام تسمى اللام الفارقة. للتفريق بينهما وبين (إِنَّ) النافية المشبهة بـ(ليس). ولن يذكر الناظم هذه الحروف المشبهة بـ(ليس).
مثال: إِنَّ مُحَمَّدًا لِمُسَافِرٌ. إِنَّ مُحَمَّدًا لِرَسُولٍ اللَّهُ.

ومثّل لنا الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(١). فوجود اللام دليل على الإهمال وأنها التوكيدية وليست النافية، و(إِنَّ) هنا حرف توكيد، و(كُلُّ): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وتنوينه تنوين عوض، أي: كل أحد، واللام هي اللام الفارقة. وهذا القول على قراءة التخفيف في اللام، أمّا على التشديد فيجعلونها كلها أداة واحدة بمعنى (إِلَّا).



(لا) التي لنفي الجنس

٣٤- انْصَبْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مَنكُورًا بِـ (لا) مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ مُتَّصِلًا

لا النافية للجنس هي التي تنفي جنس المبتدأ في الخبر، تقول: لا رجل في الدار. هنا نفينا جنس الرجال من الوجود في الدار.

قوله: «انْصَبْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ»:

أي: إذا أردت نفي الجنس فإنَّكَ تنصب بـ (لا). و (لا) هذه تعمل عمل (إنَّ) وأخواتها فت نصب المبتدأ، لكن بشروط أشار إليها الناظم، وهي: أن يكون اسمها نكرة غير مفصول عنها بفصل، وعبرَ بعضهم فقال: أن تباشر نكرة. وهذا اختصار للشرطين.

مثال: (لا طالب علم كسول). لا: نافية للجنس. طالب: اسم لا نافية للجنس نكرة، ولم يفصل بينه وبين (لا) فاصل. كسول: خبرها.

قوله: «مَنكُورًا»:

أي: أن اسمها لا بدَّ أن يكون نكرة. هذا الشرط الأول.

قوله: «مُتَّصِلًا»:

أي: انصب الاسم النكرة بـ (لا)؛ إذا كان متصلًا بها، ولم يفصل بينهما فاصل.

وهذا الشرط الثاني. ومثال الفصل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(١). هذه (لا) النافية للجنس، لكن لم تعمل؛ لأنها لم تباشر النكرة، فقد فصل بينها وبين اسمها بالخبر، وهو شبه الجملة (فيها).

٣٥- وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا كَانَ نَصْبُهُ،

هنا يبين الناظم الصور التي يأتي عليها اسم (لا) النافية للجنس وهي:

الصورة الأولى: أن يكون مفردًا. وهو: ما ليس جملة ولا شبه جملة؛ فيكون مبنياً مع (لا) على ما ينصب عليه، أي: مبني على الفتح إن كان ينصب بالفتح، نحو: لا رجل، فـ(رجل) ينصب بالفتح، فتبنى على الفتح. ونحو: لا رجلين، تبنى على الياء؛ لأنها تنصب بالياء، وأيضًا: لا مسلمين، وهكذا.

الصورة الثانية: أن يكون مضافًا إلى نكرة^(٢) فيكون منصوبًا. وهذا ذكره في البيت السابق بقوله: (مضافًا). **مثال:** لا طالب علم كسول. اسم (لا) النافية للجنس هنا هو (طالب) وهو مضاف، و(علم): مضاف إليه. والفرق بين الصورة الأولى والصورة الثانية، أن اسمها في الصورة الأولى مبني، وفي الصورة الثانية منصوب.

الصورة الثالثة: أن يكون شبيهًا بالمضاف. والشبيه بالمضاف هو: مشتق (اسم فاعل، اسم مفعول..) عامل فيما بعده، وعلامته أنه منون، وهنا أيضًا يكون منصوبًا.

(١) الصفات: (٤٧).

(٢) لأنه إذا أضيف إلى معرفة أصبح معرفة، وحينئذ لا تعمل (لا).



مثال: لا طالباً علماً كسولاً.

س: ما الفرق بين (طالب علم)، و(طالباً علماً)؟

ج: الأول: مضاف، والثاني شبيه بالمضاف، ولا يمكن أن يكون مضافاً؛ لأنَّه منون، والاسم المنون لا يمكن أن يكون مضافاً إلى ما بعده.





[تَكَرَّارٌ لَا]

٣٦- فافتحهما، والثاني أنصب وارفعن وارفعهما، وارفع بضعفٍ وافتحن
، وإن كَرَّرْتَ (لا)

قوله: «وإن كَرَّرْتَ (لا)»:

يتحدث الناظم عن تَكَرَّار (لا) مع اسمها.

نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله): دخلت (لا) على نكرة وهي كلمة (حول)،
وتكررت بعاطف وهو قولنا: (ولا قوة). ولك في اسم (لا) النافية للجنس عدة
صور؛ سيذكرها الناظم.

قوله: «فافتحهما»:

الصورة الأولى: البناء على الفتح. أي: تفتح الأولى وتفتح الثانية. فتقول: لا
حول ولا قوة.

قوله: «والثاني أنصب»:

الصورة الثانية: فتح الأول على البناء، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم
(لا)؛ فمحلُّه النصب؛ لأنَّها عاملة عمل (إنَّ). نحو: لا حول ولا قوة. والفرق بين
هذه الصورة والتي قبلها هو تنوين الثاني.

قوله: «وَارْفَعَنَّ»:

الصورة الثالثة: بناء الأول على الفتح، ورفع الثاني على أنَّه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو أنَّه مبتدأ و(لا) مهلة. وقوله: (وارفعن) عائد على قوله (والثاني). ومثال هذه الصورة: لا حول ولا قوة.

قوله: «وَارْفَعُ بَضْعُهُمَا»:

الصورة الرابعة: رفع الأول والثاني. نحو: لا حول ولا قوة.

قوله: «وَارْفَعُ بَضْعُفٍ وَافْتَحَنَّ»:

الصورة الخامسة: رفع الأول وفتح الثاني. ومعنى قوله: (بضعف) أن هذه الصورة ضعيفة.

مثال: لا حول ولا قوة.

تنبيه: لكل صورة من هذه الصور توجيه نحوي؛ فبناءً الاسميين على أنَّها عاملة عمل (إنَّ)، ورفعهما على أنَّها عاملة عمل (ليس)، أو على أنَّها مهلة، وما بعدها مبتدأ وخبر. ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لا).



كان وأخواتها

- ٣٧- لَمْ (كَانَ، بَاتَ، صَارَ، أَمْسَى، لَيْسَ، ظَلَّ) مَا دَامَ (عَكْسُ مَا لَمْ (إِنَّ) مِنْ عَمَلٍ
 ٣٨- (أَصْبَحَ، أَضْحَى، بَرِحَ، انْفَكَّ، فَتَيَ) زَالَ (بِنَحْوِ نَفْيِ ذِي الْأَرْبَعَةِ
 ٣٩- وَجَائِزٌ فِي الْكُلِّ تَوْسِيطُ الْخَبَرِ وَسَبْقُهُ ذَوَاتِ (مَا) - لَا لَيْسَ - ضَرُّ

هذا هو الباب الثاني من أبواب نواسخ المبتدأ والخبر، وهو باب (كان) وأخواتها وتسمى الأفعال الناقصة، والفعل الناقص هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله، أي: يرفع اسمًا، وينصب خبرًا.

قوله: «لَمْ (كَانَ، بَاتَ، صَارَ، أَمْسَى، لَيْسَ، ظَلَّ) مَا دَامَ (عَكْسُ مَا لَمْ (إِنَّ) مِنْ عَمَلٍ»:

أي: عمل (كان) وأخواتها (بَاتَ، صَارَ، أَمْسَى، لَيْسَ، ظَلَّ) ما دَامَ عكس عمل (إِنَّ)، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. مثل: الدرس سهل. كان الدرس سهلًا.

قوله: (أَصْبَحَ، أَضْحَى، بَرِحَ، انْفَكَّ، فَتَيَ) زَالَ (بِنَحْوِ نَفْيِ ذِي الْأَرْبَعَةِ»:

أكمل الناظم هنا سرد بقية أخوات (كان) وهي: أَصْبَحَ، أَضْحَى، بَرِحَ، انْفَكَّ، فَتَيَ، زَالَ. وسهل همزة (فتى).

قوله: «بِنَحْوِ نَفْيِ ذِي الْأَرْبَعَةِ»:

أي: الأربعة الأخيرة التي ذكرها الناظم وهي: (برح، انفك، فتى، وزال) لا بدَّ

أن يتقدمها نفي أو شبه نفي وهو النهي. نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾^(١). وقد يكون النفي مقدراً كما قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾^(٢) أي: لا تفتأ تذكر يوسف. أمّا (ما دام) فإنّ (ما) الداخلة عليها هي المصدرية وليست النافية. فـ(دام) لا بد أن تباشرها (ما) المصدرية لتكون من الأفعال الناسخة.

قوله: «وجائزٌ في الكلّ تَوسيطُ الخبر»:

يتحدث الناظم عن مسألة جواز تقدم خبر هذه الأفعال على اسمها، وتوسط الخبر يعني وقوعه بين الفعل الناسخ والاسم. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). (كَانَ): فعل ماض ناقص. (حَقًّا): خبر كان. (نَصْرُ): اسمها، أي: كان نصر المؤمنين حقاً علينا.

قوله: «في الكلّ»:

أي: في جميع هذه الأفعال يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها.

قوله: «وسبقه»:

الكلام عائد على الخبر، فـ(سبقه) أي: سبق الخبر وتقدمه على الأفعال التي سيذكرها.

(١) طه: (٩١).

(٢) يوسف: (٨٥).

(٣) الروم: (٤٧).

قوله: «ذوات (ما)»:

أي: المقترنة بـ(ما). ومعنى الكلام: لا يجوز أن يتقدم الخبر على الأفعال المصدرة بـ(ما)، وهي: (دام، برح، انفك، فتى، وزال). فلا يقال: (واقفاً ما زال زيدٌ). وإن سبقت هذه الأفعال بغير (ما) من النفي وشبهه جاز تقدم الخبر عليها فتقول: (واثقاً بك لن أزال). ويفهم من كلامه أن تقدم الخبر على الاسم والفعل في غير ذوات (ما) جائز. فلك أن تقول: (واقفاً كان زيدٌ).

قوله: «- لا ليس - ضَرْ»:

أي: أن الفعل (ليس) لا يشمل هذا الحكم، وهو عدم جواز تقدم الخبر عليها، فكأنه قال: إلا (ليس) يجوز أن يتقدم خبرها عليها، والمسألة خلافية ليس هذا محل بسطها^(١). ويستشهدون على الجواز بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾^(٢)، هنا قدّم (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) وهو معمول الخبر على الفعل (لَيْسَ). وتقدم معمول الخبر دليل على جواز تقدم الخبر فهما بمنزلة واحدة. والله أعلم.



(١) انظر بسط المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١ / ١٦٠)، والهمع (١ / ١١٧).

(٢) هود: (٨).

ما الحجازية

٤٠ - وفي الحجازِ (ما) كـ(ليس) مَعَ بَقَا نَفِيٍّ وترتيبٍ بلا (إِنْ) مُطْلَقًا

انتقل الناظم إلى باب آخر من النواسخ التي تغير في حكم المبتدأ والخبر، وهي التي تسمى بالحروف المشبهة بـ(ليس)، وتناول منها حرفاً واحداً وهو (ما). ولن يتحدث عن باقي الحروف وهي: (إِنْ، لا، ليت).

قوله: «وفي الحجازِ (ما) كـ(ليس) مَعَ بَقَا، نَفِيٍّ وترتيبٍ بلا (إِنْ) مُطْلَقًا»:

يتحدث الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ عن حرف من الحروف المشبهة بـ(ليس)، ومناسبة ذكر هذا الباب، أَنَّ (ما) هذه التي سَمَّاها: الحجازية، حرفٌ يشبه (ليس) في المعنى وفي العمل، ولهذا جاء ذكرها بعد الأفعال الناسخة (كان وأخواتها). وقد خَصَّ (ما) بالذكر؛ لأنها الأشهر والأكثر عملاً، وتسمى: (ما) الحجازية؛ لأنَّ أهل الحجاز هم الذين يجعلونها مشبهة بـ(ليس)؛ بخلاف بني تميم الذين يجعلونها مهملة؛ فلا يعملونها.

إذن: (ما) حرف مشبه بـ(ليس)، عامل عند أهل الحجاز، مهمل عند تميم، وبلغتهم نزل القرآن، أي: لغة أهل الحجاز. قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) (ما): حرف مشبه بـ(ليس)، وهي هنا عاملة، و(هَذَا): اسمها، و(بَشَرًا): خبرها

(١) يوسف: (٣١).



منصوب، وهذا الدليل على أَنَّها عاملة؛ فلو كانت مهملة لقال: (بشراً) بالرفع. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾^(١). (ما): حرف مشبه بـ (ليس). (هِنَّ):

❖ اسم (ما)، (أُمَّهَاتِهِمْ): خبر (ما) منصوب بالكسرة، وهذا دليل على أَنَّها عاملة. وأهل الحجاز يعملونها بشروط:

الأول: عدم انتقاض نفيها بـ (إلا). فإذا انتقض النفي بوجود (إلا) بطل العمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢). (مَا): نافية مهملة. (مُحَمَّدٌ): مبتدأ. (إِلَّا): أداة حصر. (رَسُولٌ): خبر مرفوع. في هذا المثال (ما) نافية لكنها لم تعمل؛ بدليل رفع الخبر؛ لأنَّ النفي انتقض بوجود (إلا). والنفي إن جاءت معه (إلا) يصبح حصراً. وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (مع بقا نفي). أي: مع بقاء النفي، وهو الذي عبرنا عنه بعدم انتقاض النفي.

الثاني: عدم تقدم الخبر. أي: أن تأتي الجملة على الأصل في الترتيب: الحرف ثم اسمه ثم خبره.

فمثال تقدم الخبر وبطلان العمل قولنا: (ما في الدار زيدٌ). وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (وترتيب). أي: مع بقاء الترتيب على الأصل.

الثالث: عدم مجيء (إن) الزائدة بعدها. فلو جاءت بعد (ما) فإنَّها تلغي عملها. نحو: ما إن زيدٌ مسافراً. وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (بلا إن مطلقاً).

(١) المجادلة: (٢).

(٢) آل عمران: (١٤٤).



أفعال المقاربة

٤١- يُرَجِّحُ اقْتِرَانُ (أَوْشَكَتُ، عَسَى) بِـ(أَنْ) وَفِي (كَادَ، كَرَبْتُ) عَكْسًا

٤٢- وَإِنْ تَلَّى الْأَوَّلَتَانِ مُظْهَرًا جَرَّدَهُمَا أَوْ بِهِمَا اِرْفَعَ مُضْمَرًا

يتحدث الناظم في هذا الباب عن أفعال المقاربة، وهي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، ومثلها ^(١) أفعال الرجاء، وأفعال الشروع. ومثالها قول الله جلَّ وعلا: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ ^(٢). بينما أفعال الرجاء تدل على رجاء وقوع الفعل. نحو: (عسى المطر أن ينزل). أمَّا أفعال الشروع فهي التي تدل على البدء والشروع في الفعل. نحو: (بدأ المطر ينزل).

وهذه الأفعال تعمل عمل (كان) وأخواتها؛ فاسمها مرفوع، وخبرها منصوب. وخبرها يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

قوله: «يُرَجِّحُ اقْتِرَانُ (أَوْشَكَتُ، عَسَى)، بِـ(أَنْ)»:

أي: أنَّ خبر هذين الفعلين يكون مقترنًا بـ(أَنْ) على الراجح، والفعل (أَوْشَكَ) من أفعال المقاربة، و(عَسَى) من أفعال الرجاء. ولو تأملنا القرآن الكريم، فسنجد أنَّ جميع المواطن التي ذكرت فيها (عَسَى) جاء خبرها مقترنًا بـ(أَنْ)، ومن ذلك

(١) أي: مثلها في هذا الحكم الذي سنذكره.

(٢) البقرة: (٢٠).

قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١).

قوله: «وفي (كاد، كربت) عكسا»:

أي: أن الراجح في الفعلين (كاد، كرب) عدم اقتران خبرها بـ(أن). والذي جاء في القرآن هو عدم اقترانها بـ(أن). مثل قوله تعالى: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٢).

قوله: «وإن تلي الأولتان مظهرًا»:

يتحدث الناظم عن مسألة مهمة ودقيقة، فقوله: (الأولتان) عائد على (أوشك، وعسى). أي: إذا جاءت (أوشك وعسى) بعد اسم ظاهر فيجوز تجريدهما من الضمير، وتكون أفعالاً تامة، وفاعلها المصدر المؤول، وهو الأفصح. ويجوز إبقاء الضمير.

قوله: «جرّدهما»:

هذا الوجه الأول؛ وهو أن تتجرد من الضمير، فلا يضمّر في: (عسى وأوشك) ضمير، فتكون أفعالاً تامة. مثال: (محمد أوشك أن يختم القرآن). محمد: مبتدأ. وأوشك: فعل. وأن يختم: فاعل.

وثمره هذه المسألة تظهر في غير المفرد؛ لأنّك في المفرد في كلا الوجهين لن ترى في فعله ضميرًا، معنى هذا أنّك تضمّر ضميرًا مستترًا. لكن يظهر هذا في المثنى والجمع. مثال: (الطالبان أوشكا أن يحفظا القرآن). وهذا هو الوجه الثاني، وهو

(١) النساء: (٨٤).

(٢) النساء: (٧٨).

بقاء الضمير، وهو المراد بقوله: (أو بهما ارفع مضمرا)؛ بينما على الوجه الأول - وهو الأفصح - تقول: الطالبان أوشك أن يحفظا القرآن.

ففي الصورة الأولى أتيت بضمير متصل بالفعل، وهذا الضمير يكون اسماً مرفوعاً بـ (أوشك)، و(أن يحفظا): الخبر، والطالبان: مبتدأ، والجملة الفعلية (أوشكا أن يحفظا القرآن) كلها خبر.

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نُفْسَاءُ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾^(١). نلاحظ أنه لم يُضمَر في الآية ضميرٌ على أنه اسمٌ لـ (عسى)؛ لأنه لو أُضمِر لقليل: عسوا. فالحديث عن الجمع. وكذلك في الموضع الثاني للفعل من الآية نفسها؛ لأنه لو أُضمِر لقليل: عسين. فالأفصح الذي جاء به القرآن. وهو عدم الإضمار.

❁ **خلاصة المسألة: أن يأتي الفعل (عسى) أو الفعل (أوشك) بعد اسم ظاهر، وهذا الفعل لك فيه وجهان:**

الوجه الأول: أن تسنده إلى ضمير يعود على هذا الاسم الظاهر. فإن أسندته إلى ضمير بقيت كما هي: فعل ناقص، والضمير اسمه، وبعده الخبر.

الوجه الثاني: أن تجردها من الضمير، فتكون فعلاً تاماً ليس لها اسم، ويكون الخبر هنا فاعلاً، وليس خبراً لها. ويكون هذا الفعل وجملته (الفاعل) خبراً للاسم للظاهر.

(١) الحُجُرَات: (١١).



ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا

٤٣ - مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ذُو نَصَبٍ بِفِعْلِ تَحْوِيلٍ وَفِعْلٍ قَلْبٍ

٤٤ - (ظَنَّ، حَسِبْتُ، عَدَّ، أَلْفَى، عَلِمَا خَالَ، رَأَى، حَجَا، وَجَدْتُ، زَعَمَا)

٤٥ - وَيَقْبُحُ الْإِلْغَاءُ إِنْ جَاءَتْ أَوَّلُ وَعُلِّقَتْ حَيْثُ مُصَدَّرٌ فَصَلْ

يتحدث الناظم عن باب (ظَنَّ) وأخواتها، وهي أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فت نصب المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان لها.

مثال: (زيدٌ مجتهدٌ). ندخل (ظَنَّ) عليها فتصبح: (ظَنَنْتُ زيدًا مجتهدًا).

❁ والأفعال التي تنصب مفعولين على قسمين:

القسم الأول: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

مثال: أعطيت زيدًا درهمًا.

فلو حذفنا الفعل (أعطى)، ستبقى الجملة هكذا: زيد درهم. ولا يصلح أن يكونا مبتدأ وخبرًا.

القسم الثاني: أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

❁ وهذه هي الأفعال التي ذكرها الناظم، أي: الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما

المبتدأ والخبر، وهذه الأفعال قسمان:

القسم الأول: أفعال الظن واليقين والرجحان.

القسم الثاني: أفعال الصيرورة. أي: أفعال التغيير والتحويل.

قوله: «مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ذُو نَصْبٍ، بِفِعْلِ تَحْوِيلٍ وَفِعْلِ قَلْبٍ»:

أي: أن أفعال التحويل وأفعال القلوب تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها.

مثال: رأيتُ المسألةَ سهلةً.

و(رأى) هذه تسمى: القلبية. بخلاف (رأى) البصرية التي تنصب مفعولاً واحداً. نحو: رأيتُ القمرَ.

وأما أفعال التحويل^(١) فمثل: جعل، صير، اتخذ، وهب، ودخل.

قوله: «(ظَنَّ، حَسِبْتُ، عَدَّ، أَلْفَى، عَلِمَا، خَالَ، رَأَى، حَجَا، وَجَدْتُ، زَعَمَا)»:

ذكر الناظم هنا (ظَنَّ) وأخواتها، وهي: ظن، حَسِبَ، عَدَّ، أَلْفَى، عَلِمَ، خَالَ، رَأَى، حَجَا، زَعَمَ، وَجَدَ القلبية، وليست التي بمعنى: عثر على الشيء المفقود. **مثال:** وجدتُ النحوَ سهلاً.

تنبيه: من المسائل المهمة التي يحسن التنبيه إليها هنا مسألة الفرق بين (جعل) التي بمعنى: صَيَّرَ، و(جعل) التي بمعنى: خلق؛ لأنَّ من الأصول التي بنى عليها المعتزلة معتقدهم الفاسد في القول بخلق القرآن أنَّهم حملوا (جعل) على معنى: خلق. فقط، ولم يجعلوها لها معنى آخر غير هذا المعنى.

وبعد فأقول: إِنَّ الفعل (جعل) إن كان بمعنى: صَيَّرَ، فَإِنَّهُ ينصب مفعولين، أمَّا إذا كان بمعنى: خلق، فينصب مفعولاً به واحداً، ولا يتعدى إلى مفعول به ثانٍ. ولو كانت (جعل) بمعنى: خلق. فقط؛ فكيف يجيبون عن (جعل) التي في قوله تعالى:

(١) لم يسردها المؤلف، بل ذكر أفعال القلوب فقط.

﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(١). إذ يلزم من قولهم هذا أن كفار قريش هم الذين خلقوا هذا القرآن. ولا يمكن أن يقولوا بذلك. والصحيح أن (جَعَلُوا): فعل وفاعل. و(الْقُرْآنَ): مفعول به أول، و(عِضِينَ): مفعول به ثان.

و(جعل) التي بمعنى: صير، كثيرة جدًا في القرآن، وكلما رأيتها نصبت مفعولين، فهي بمعنى: صير.

أمَّا التي بمعنى خلق، فإنَّ ذلك يكون في الإيجاد من عدم كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾^(٢).

❖ أمثلة على الفعل (جعل) بمعنى: خلق، من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٣). أي: وخلق الظلمات والنور؛ فالظلمات والنور لم تكن موجودة ثم جعلها الله عزَّوجلَّ.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَواسِيَ وَأَنْهَارًا﴾^(٤). أي: أوجد فيها هذه الجبال.

س: قال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^(٥). هل (جعل) هنا بمعنى خلق أو صير؟.

ج: الذي تقتضيه الصناعة النحوية والمعنى أن الأرض موجودة، أوجدها الله عزَّوجلَّ، ثم جعلها فراشًا، أي: صيرها فراشًا، فتكون بمعنى: صير؛ والدليل: نصبها

(١) الحجر: (٩١).

(٢) الأعراف: (١٨٩).

(٣) الأنعام: (١).

(٤) الرعد: (٣).

(٥) البقرة: (٢٢).

لمفعولين. (الأَرْضُ): مفعول به أول، و (فِرَاشًا): مفعول به ثان.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾^(١). أي: خلق هذا النسل؛ فذرية آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم تكن موجودة، فقد خلق الله آدم من طين، ثم خلق نسل آدم من ذريته.

ومن المعاني التي تذكر في (جعل) أنها تأتي بمعنى: اعتقد، أو وصف، أو سمى، وتنصب مفعولين. ومن الشواهد القرآنية على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾^(٢).

قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٣).

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾^(٤).

نلاحظ أن (جعل) في الآيات بمعنى: اعتقد، أي: اعتقد هؤلاء المشركون أن الملائكة إناثًا، كما اعتقدوا أن الله شركاء، واعتقدوا أن الله بنات. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وتأتي (جعل) أيضًا بمعنى: شرع، أي: بدأ. مثال: جعل محمد يصلي. والمعنى: بدأ يصلي.

(١) السجدة: (٨).

(٢) الأنعام: (١٠٠).

(٣) النحل: (٥٧).

(٤) الزُّحْرُف: (١٩).

قوله: «وَيَقْبَحُ الْإِلْغَاءُ»:

انتقل الناظم إلى مسألتين:

المسألة الأولى: مسألة الإلغاء. ومعناه: إبطال عمل هذه الأفعال، ويكون ذلك إذا تأخرت هذه الأفعال عن مفعوليها؛ فالأصل أن تتقدم على اسمها وخبرها، أي: المفعول الأول والمفعول الثاني، فإذا توسطت جاز إلغاؤها، وإذا تأخرت عنهما فإنها تلغى.

مثال: تقول: (زيدٌ مسافرٌ). فإذا أدخلت (ظنَّ)، فستقول: (ظننتُ زيدًا مسافرًا). فإذا تأخرت (ظنَّ) فإنها لا تعمل، فتقول: (زيدٌ ظننتُ مسافرًا). أو تقول: (زيدٌ مسافرٌ ظننتُ).

والإلغاء خاص بأفعال القلوب، فقول الناظم: (جاءت) عائد على الأفعال التي سردها، وهي أفعال القلوب. فقد عددها ليدكر أحكامها.

قوله: «إِنْ جَاءَتْ أَوَّلٌ»:

أي: إن جاءت متقدمةً تعمل ويقبح إهمالها، ولازم قوله أنها إن لم تأت في الأول، أي: توسطت أو تأخرت، فإنَّ الأحسن هو الإلغاء.

قوله: «وَعُلِّقَتْ حَيْثُ مُصَدَّرٌ فَصَلٌ»:

المسألة الثانية التي ذكرها الناظم هي مسألة التعليق. والتعليق: هو إبطال عملها لفظًا لا محلاً. أي: لا يظهر أثر لفظي لوجودها، فلا تنصب المفعولين (المبتدأ والخبر) في اللفظ، لكن المحل يكون منصوبًا.

س: متى تُعَلِّق هذه الأفعال؟

ج: تُعَلِّق هذه الأفعال إذا فُصِّلَ بينها وبين مفعولها بما له حق الصدارة. والأشياء التي لها حق الصدارة وتفصل بين (ظنٍّ) ومفعولها، هي: ما النافية، ولام الابتداء، والاستفهام. فإذا وجدت هذه الأشياء بعدها علَّقت عملها. مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(١). هنا الفعل (يعلم) من هذه الأفعال، لكن علَّق عمله، لوجود اللام في جملة المفعول، فـ(يعلم): فعل مضارع، و(إنَّك) إنَّ: حرف توكيد، والكاف: اسمها. و(لرسوله): خبر، والجملة الأسمية سدت مسد مفعولين (يعلم).

ومن الشواهد على التعليق للفصل بالنفي، قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢). فقد فصل بينها وبين المفعولين بـ(إن)، وهذه (إن) هي النافية. ومن الشواهد على التعليق للفصل بالاستفهام قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ﴾^(٣).



(١) المنافقون: (١).

(٢) الإسراء: (٥٢).

(٣) الكهف: (١٢).

أرى وأخواتها

٤٦- عَدَّ إِلَى ثَلَاثَةٍ (أَنْبَأَ، أَرَى أَعْلَمَ، نَبَّأَ، أَخْبَرُوهُ، خَبَّرَا)

هذا باب (أرى) وأخواتها، وهذه الأفعال جمعها الناظم وخصَّصها بالذكر في باب مستقل؛ لأنَّها في الأصل تنصب مفعولين، ولكن لما دخلت عليها همزة التعدية، تعدت إلى ثلاثة مفاعيل.

مثال: أعلمتُ زيدًا الخبرَ مفرحًا.

زيدًا: مفعول به أول. الخبر: مفعول به ثان. مفرحًا: مفعول به ثالث. وليست صفة للخبر؛ لأنَّه لا بد أن تتطابق الصفة والموصوف في التعريف والتكثير وغير ذلك، ولم يتطابقا في هذا المثال.

تنبيه: الفعل اللازم هو الذي يكتفي بمرفوعه، أي: يكتفي بالفاعل، ولا يصح نصبه للمفعول به، وإنَّما يتوصل إلى مفعوله بحرف جر. تقول: (نامَ زيدٌ في السرير). ولا يقال: نامَ زيدٌ السريرَ. واللازم قد يصير متعديًا، وتعديته بوجهين، إمَّا بالهمزة أو بالتضعيف^(١).

مثال: قدِمَ زيدٌ: قدَّمته.

أمَّا المتعدي فهو الذي ينصب مفعولًا به، وضابطه: قبوله لضمير نصب، فإذا صحَّ دخول ضمير النصب على هذا الفعل فهو فعل متعدٍ نحو: سأل = سأله. فمثلاً: لا يصح أن تقول: ذَهَبَ. لكن تقول: أذهب؛ فيصح.

(١) أي: بالتشديد.

الفاعل ونائبه

- ٤٧- الفاعلُ الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا فِعْلٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدَا
 ٤٨- خَالَفَ صَوْغًا وَاقْتِضَاءً لـ (فُعِلْ) يُفَعَّلُ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ جُعِلَ
 ٤٩- وَيُزَوِّعُ الْفَاعِلُ وَالنَّائِبُ لَهُ كـ (قَامَ زَيْدٌ)، وَ (تُسَبُّ الْعَجَلَةُ)
 ٥٠- وَالتَّالِفُ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَنْتَ، أَوْ ذَاتِ حِرٍّ لَمْ يُفْصَلِ

يتحدث الناظم عن بابي الفاعل ونائب الفاعل.

قوله: «الفاعلُ الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا، فِعْلٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدَا»:

أي: الفاعل هو الذي سبق بفعل أسند إليه، وسبق الفعل له لازم، لذلك قال: (مقدم عليه أبدا)؛ لأنَّ الفاعل لو تقدم على فعله لصار مبتدأ، تقول: ركَعَ خَالِدٌ. لو قلت: خَالِدٌ رَكَعَ. صارت جملة اسمية، والمعنى يتغير، فالجملة الفعلية تدل على انتقال، والجملة الاسمية تدل على الثبوت.

ويعرّف الفاعل بأنّه هو الذي قام بالفعل على وجه الحقيقة أو المجاز^(١)، ويقول بعضهم: هو من قام بالفعل أو تعلّق به. نحو: سجدَ خالدٌ. ماتَ عليٌّ.

قوله: «خَالَفَ صَوْغًا وَاقْتِضَاءً لـ (فُعِلْ، يُفَعَّلُ)»:

يشير الناظم إلى أنَّ الفاعل يأتي بعد فعل ليس على هذين الوزنين؛ لأنَّ الذي

(١) قول المجاز لإخراج مثل: مات علي، أو طارت الورقة، فالهواء طير الورقة، وعليّ أماته الله، فهذا التقييد لمثل هذه الأشياء التي قد ترد على تعريف النحاة.

يأتي بعد هذين الوزنين هو نائب فاعل، فهما صيغتا البناء للمجول في الماضي والمضارع. فالماضي يكون على وزن (فَعِلَ)؛ أي: بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، نحو: شَرَحَ الدرسُ ^(١). أمَّا المضارع فيكون على وزن (يُفَعِّلُ)؛ أي: بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يُشَرِّحُ الدرسُ.

قوله: «أو ما فيه معناه جُعِلَ»:

يشير الناظم إلى أن الفاعل قد يأتي من مشتقٍ فيه معنى الفعل، فالأصل في الفاعل أنه يأتي بعد فعله، لكن قد يأتي الفاعل بعد اسم وليس بعد فعل، كما في قوله تعالى: ﴿خَشَعَتِ أَبْصَارُهُمْ﴾ ^(٢). والقول في نائب الفاعل كالقول في الفاعل؛ فقد يأتي نائب الفاعل بعد اسم مشتق وهو اسم المفعول، وليس بعد فعل. نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْلَافَةُ فُلُوبُهُمْ﴾ ^(٣). نلاحظ هنا أن الفاعل ونائب الفاعل جاءا بعد اسمين (خاشعة) و(مؤلفة)، وهذا الذي أراده الناظم بقوله: «ما فيه معناه جُعِلَ»؛ فليس كل فاعل لا بدَّ له من فعل، فإنه قد يأتي فاعل ليس له فعل، وإنما له مشتق ^(٤) بمعنى الفعل. ففي الشاهد الأول: (أَبْصَارُهُمْ): فاعل لاسم الفاعل (خاشعة). وفي الشاهد الثاني: (فُلُوبُهُمْ): نائب فاعل لاسم المفعول: (الْمَوْلَافَةُ).

(١) إذا كان الفعل أجوفاً، أي: معتل الوسط، نحو: قال، وباع؛ فتقلب ألفه ياءً، ويكسر أوله؛ لمناسبة الياء فيصبح: قِيلَ وبيِعَ. وفيه لغات أخرى.

(٢) القلم: (٤٣).

(٣) التوبة: (٦٠).

(٤) المشتقات سيأتي ذكرها كاسم الفاعل، واسم المفعول، صيغة المبالغة، الصيغة المشبهة. وبعضها يعمل عمل فعلها ويحمل معناه؛ فقولك: زيدٌ حافظٌ درسَه. كقولك: زيدٌ يحفظُ درسَه.

قوله: «وَيُرْفَعُ الْفَاعِلُ»:

أي: أَنَّ الْفَاعِلَ حَكَمَهُ الرِّفْعَ.

قوله: «وَالنَّائِبُ لَهُ»:

أي: أَنَّ النَّائِبَ لِلْفَاعِلِ حَكَمَهُ الرِّفْعَ.

تنبيه: الذي ينوب عن الفاعل هو: المفعول به، والظرف والجار والمجرور، والمصدر.

مثال: صَيَّمَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ. هنا النائب عن الفاعل هو الظرف (يوم).

مثال: قال تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(١). (نُفِخَ): فعل ماضٍ مبني للمجهول، و(نَفْخَةٌ): نائب فاعل، ولا يُقَالُ: مفعول مطلق. هنا نائب المفعول المطلق عن الفاعل، أي: نفخَ الملكُ نفخةً واحدةً. هذا أصل المعنى، والله تعالى أعلم.

قوله: «وَالْتَّائِبُ لِلْفِعْلِ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَنْتَ»:

انتقل الناطق إلى مسألة تأنيث الفعل مع فاعله، ويؤنث الفعل مع فاعله وجوباً

في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنثٍ حقيقي أو غير حقيقي.

مثال: الشجرة أثمرت. وهنْدُ صَلَّتْ. نلاحظ أَنَّ الفعل أُنْثِ بِدليل وجود تاء التأنيث؛ لأنَّ فاعله ضمير مستتر يعود على مؤنث. وهذه الحالة التي عنها بقوله:

(١) الحاقّة: (١٣).



(والتا لفعل مضمر متصل).

قوله: «أَوْ ذَاتِ حِرٍّ لَمْ يُفْصَلِ»:

الحالة الثانية: لوجوب تأنيث الفعل: إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، ولم يفصل بينه وبين فعله فاصل.

مثال: جاءتُ فاطمةُ. قالتُ عائشةُ. فالمقصود بالحقيقي هو الذي يلد. والناظم قال: (ذات حر) أي: ذات فرج. إخراجاً للمؤنث المجازي نحو: (الشمس، وحمزة) وغيرهما.

والمسألة الثانية في هذا الباب هي تأنيث الفعل جوازاً؛ فيجوز تأنيث الفعل مع فاعله في الحالات التالية:

الحالة الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً وفصل بينه وبين فاعله فاصل.

مثال: آمن بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشةُ. قامَ الليلَ ميمونةُ.

فيجوز لك أن تقول في هذين المثالين: حضرت، وآمنت.

الحالة الثانية: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً تأنيثاً مجازياً فإنه يجوز تأنيث الفعل معه، ويجوز تذكيره.

مثال: قال تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(١). (الشَّمْسُ): فاعل مؤنث وفعله مذكر، وهو: (وَجُمِعَ)، ولم يقل: وجمعت.

الحالة الثالثة: إذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع^(١). مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾^(٢). نلاحظ أنَّ الفعل أُنْتُ؛ لأنَّ الفاعل (رُسُلٌ): جمع تكسير.

مثال: قال تعالى: ﴿فَأَمْنَتْ طَافِقَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَافِقَةٌ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَافِقَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾^(٤). نلاحظ أنَّ الفاعل في الآيتين وهو (طَافِقَةٌ) اسمُ جمع. والفعل في الآية الأولى مؤنث (أمنت). وفي الثانية مذكر (بيَّتَ) ولو أنث لقال: بَيَّتَتْ. ومثله أيضًا قولك: قال العرب، وقالت العرب. وثمة صور أخرى لحالات جواز تأنيث الفعل مع فاعله وهي: أن يكون الفاعل مؤنثًا ظاهرًا، والفعل (نعم) أو (بِئْسَ) أو (سَاءَ) نحو: نِعِمَّتْ الفتاة، أو نِعَمَ الفتاة. وأن يكون الفاعل مذكرًا مجموعًا بالألف والتاء، نحو: جاء الطلحات، أو جاءت الطلحات. وأن يكون الفاعل ملحَقًا بجمع المذكر السالم، وبجمع المؤنث السالم. فالأول، نحو: جاء أو جاءت البنون. وثمة خلاف بين النحاة في حكم تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم ليس هذا محل بسطه.



(١) اسم الجمع: كلمة لا واحد لها من لفظها، مثل: شعب، قوم، نسوة.

(٢) الأعراف: (٤٣).

(٣) الصف: (١٤).

(٤) النساء: (٨١).



المفعول به

- ٥١- تَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ مَا نَابَا عَنْ فَاعِلٍ كـ (تَقْرَأُ الْكِتَابَا)
 ٥٢- وَحَيْثُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ وَصِلَا أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ (إِلَّا)
 ٥٣- أَوْ انْتَفَى الْإِعْرَابُ فِي الْاِثْنَيْنِ لَفْظًا، وَخَفَتِ اللَّبَسَ رَتَّبَ ذَيْنِ

يتحدث الناظم عن باب المفعول به؛ وهو الذي يقع عليه الفعل.

قوله: «تَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ مَا نَابَا، عَنْ فَاعِلٍ كـ (تَقْرَأُ الْكِتَابَا)»:

أي: الذي ناب عن الفاعل في الموضع السابق يُنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ؛ إذا كان الفعل مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ. ومثَّلَ له الناظم بـ: تَقْرَأُ الْكِتَابَ. فـ (الْكِتَابَ) مفعول به منصوب للفعل (تَقْرَأُ)؛ ولو بُنِيَ الفعل للمجهول لقليل: (يُقْرَأُ). وحينئذ يصير المفعول به نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ.

تنبيه: قد ينوب غير المفعول عن الفاعل كالظرف والمصدر كما سبق.

قوله: «وَحَيْثُ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ وَصِلَا، أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ (إِلَّا)»:

يتحدث الناظم هنا عن مسائل تتعلق بالتقديم والتأخير؛ فالأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يكون على هذا النحو: فعل ثم فاعل ثم المفعول به. نحو: أَكْرَمَ زَيْدٌ الضَّيْفَ. وهذا التقديم للفاعل على المفعول جائز؛ بمعنى أَنَّكَ تَسْتَطِيعُ تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ وَتَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ فَتَقُولُ: أَكْرَمَ الضَّيْفَ زَيْدٌ. وقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل لإفادة الحصر أو الاهتمام، تقول: الْعَصْرَ صَلَيْتُ. زَيْدًا أَكْرَمْتُ.

والناظم يريد أن يذكر المواضع التي يجب فيها تقدم الفاعل على المفعول به.

قوله: «وحيثُ فاعلٌ ضميرٌ وُصِلًا»:

أي: إذا جاء الفاعل ضميرًا متصلًا، فإنَّه يتقدم وجوبًا على المفعول به. نحو: أكرمتُ خالدًا. وهذه الحالة الأولى من حالات تقدم الفاعل على المفعول به وجوبًا.

قوله: «أو وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إلا)»:

أي: إذا وقع المفعول بعد (إلا) فإنَّ الفاعل يتقدم وجوبًا. نحو: لا يأكلُ الذئبُ من الغنم إلا القاصية.

هنا: حُصِرَ أكلُ الذئب في القاصية، أي: لا يأكل الذئبُ غيرَ القاصية، بخلاف إذا قلت: لا يأكل القاصية إلا الذئبُ. فالقاصية يمكن أن يأكلها غير الذئب، ونلاحظ أنَّ المعنى تغير؛ فهنا يجب أن يتأخر المفعول به. وهذه الحالة الثانية. ومثله: ما علَّم خالدٌ إلا زيدًا. فالمعنى سيتغير لو قدمنا المفعول به.

قوله: «أو انتفى الإعرابُ في الاثنين لفظًا وخِفَتِ اللَّبَسُ»:

أي: عند عدم وجود قرينة لفظية - كحركة الإعراب في الفاعل والمفعول به أو علامة التأنيث - وخشي اللَّبس؛ لعدم وجود قرينة معنوية سياقية، فإنَّك حينئذ تقدم الفاعل وجوبًا. وهذه الصورة الثالثة، نحو: أكرمَ موسى عيسى. هنا لا يوجد قرينة معنوية تدل على الفاعل، من الذي أكرم؟ ومن الذي أكرم؟. ولا تظهر علامة الإعراب على الفاعل والمفعول به. بخلاف ما إذا وجدت قرينة معنوية تدل على الفاعل والمفعول به. نحو: أكل الكمثرى موسى. فالفاعل معلوم في الجملة، وإن تأخر ولم تظهر عليه قرينة لفظية (حركة الإعراب أو تاء التأنيث)؛ لوجود قرينة



معنوية وهي انتفاء اللبس.

مثال: أكرمت سلمى موسى. فنلاحظ وجود قرينة لفظية وهي تأنيث الفعل؛ فالفاعل هو المؤنث. وحينئذ لا يجب تقديم الفاعل.

قوله: «رتب ذين»:

الكلام يعود على الفاعل وعلى المفعول به، فـ(ذين) اسم إشارة للمثنى، أي: رتب هذين على الأصل في الحالات المذكورة.



المصدر وعمله

- ٥٤- وَتَنْصِبُ الْمَصْدَرَ وَهُوَ الْأَصْلِي بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْمِثْلِ
 ٥٥- وَمُطْلَقًا تُعْمَلُ بِهِ مُكَبَّرًا مُقَدِّمًا كَفِعْلِهِ، لَا مُضْمَرًا
 ٥٦- وَإِنْ يُضَفُّ يُكْمَلُ وَلَوْ بمرْتَفَعٍ وَحَذْفُ فاعِلٍ هُنَا لَا يَمْتَنِعُ

الناظم هنا يتحدث عن بابين نحويين:

الباب الأول: المصدر. الذي يُعَبَّرُ عنه بالمفعول المطلق.

الباب الثاني: إعمال المصدر.

المفعول المطلق: هو مصدر يؤتى به لتأكيد فعله، أو بيان نوعه أو عدده.

مثال: سجدَ زيدٌ سجودًا.

هنا أتيت بالمصدر لتأكيد فعل السجود، وتقول: سجد زيدٌ سجودًا طويلًا. وفي هذا المثال جيء بالمصدر لبيان نوع السجود. وإذا أتى به للبيان فلا بد أن يأتي بعده شيء يبينه، إمَّا مضاف إليه وإمَّا نعت. وفي نحو قولك: سجد زيدٌ سجدتين. يكون المصدر لبيان العدد.

وسمي المفعول المطلق مطلقًا؛ لأنَّ المفاعيل الأربعة كلها قيدت بحروف، إلا هذا المفعول لم يقيد بحرف. ويغلب على المفعول المطلق أن يكون مصدرًا؛ لذا يسميه النحاة: المصدر. وقد ينوب عن المصدر عدة أشياء. مثل كلمتي: (كل، وبعض).



قوله: «وَتَنْصِبُ الْمَصْدَرَ»:

أي: أَنَّ الْمَصْدَرَ (المفعول المطلق) يقع منصوبًا.

قوله: «وَهُوَ الْأَصْلِي»:

يشير الناظم إلى مسألة خلافية بين النحاة وهي: هل الأصل الفعل أو المصدر؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال نبين الفرق بين الفعل والمصدر؛ فنقول: الفعل: حدث مرتبط بزمان. والمصدر: حدث غير مرتبط بزمان، فالسجود حدث، والركوع، والصلاة، والدعاء، والقيام، كلها أحداث، ولكنها مجردة عن الزمن.

اختلف النحاة الكوفيون والبصريون في هذه المسألة، فأهل البصرة الذين ذكر مذهبهم الناظم قالوا: المصدر هو الأصل، والفعل مشتق منه. أمّا أهل الكوفة فقالوا: الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه^(١).

قوله: «بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْمِثْلِ»:

أي: أَنَّ عَامِلَ الْمَصْدَرِ (المفعول المطلق) يكون فعلاً، ويكون وصفاً، ويكون مصدرًا مثله. فالمصدر يؤكد الفعل نحو: سجد زيدٌ سجودًا. ويؤكد الوصف -أي: المشتق- نحو: زيدٌ ساجدٌ سجودًا. سجودًا: مفعول مطلق. وهو مصدرٌ أكد كلمة (ساجد) وهي وصفٌ وليست فعلاً.

ومثال تأكيد المصدر قولك: سجودك سجودًا أنقياء. فالمصدر هنا أكد المصدر.

(١) انظر بسط المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ١٩٠-١٩٦).

والناظم يريد التنبيه على أَنَّ المصدر ليس فقط يؤتى به لتأكيد فعله، وإنما يؤتى به لتأكيد الفعل أو لتأكيد الوصف المشابه للفعل، أي: المشتق. أو لتأكيد مصدر مثله. وعليه فالعامل في المصدر فعل أو وصف أو مصدر.

قوله: «وَمُطْلَقًا تُعْمَلُهُ مُكَبَّرًا»:

انتقل الناظم إلى مسألة إعمال المصدر عمل فعله؛ فالمصدر يعمل عمل فعله أي: يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، وضابطه: أن يصح حذفه -أي: حذف المصدر- ووضع فعله بدلاً منه، مع حرف مصدري (أَنَّ) أو (ما). ويكون المعنى مستقيماً.

مثال: أحب إكرامك الضيف: أحب أن تكرم الضيف.

لكنَّ عمله له شروط وهي: أن يكون المصدر مُكَبَّرًا، أي: إذا كان مصغراً فإنَّه لا يعمل.

مثال: يعجبني طلبك العلم. يعجب: فعل، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، وطلب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف والكاف: مضاف إليه، والعلم: مفعول به للمصدر.

قوله: «مُقَدَّمًا كِفْعَلِهِ»:

أي: لا بد أن يتقدم المصدر على معموله، وهذا هو الشرط الثاني.

قوله: «لا مُضْمَرًا»:

أي: لا يُضْمَرُ هذا المصدر، فلا يكون ضميراً، وهذا الشرط الثالث، ومثاله: إكراميَّ الصديق مطلوبٌ وهو جاراً أشدُّ. (الصديق): مفعول به للمصدر. (وهو جاراً)، أي: وهذا الإكرام إذا كان الصديق جاراً فهو أشد. فالضمير (هو) يعود على

الإكرام. فمثل هذا لا يصح؛ لأنَّ هذه الصورة ممنوعة نحويًّا.

قوله: «وإنَّ يُضَفُّ يُكْمَلُ ولو بمرتفع، وحذف فاعلٍ هنا لا يمتنع»:

المصدر - كما ظهر من الأمثلة - يعمل مضافًا، أي: يكون ما بعده مضافًا إليه، وغالبًا ما يضاف إلى فاعله.

مثال: إكراميَّ الصديق. طلبني العلم. حفظني القرآن.

فالياء في الأمثلة جميعها تعود على الفاعل. فإن لم يكن المصدر مضافًا فسيكون منونًا. ويعمل حينئذ.

مثال: قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۖ﴾ (١).
(يَتِيمًا): مفعول به للمصدر (إطعام)، والتقدير: أن تطعم في يوم ذي مسغبة يتيمًا.
هذا هو المعنى - والله أعلم - . وهنا المصدر ليس مضافًا.

قوله: «يُكْمَلُ»:

أي: يكمل عمله، فيؤتى بمعموله، فإذا أضفته إلى الفاعل فلا بدَّ أن تكمل عمله فتأتي بالمفعول به، وإن أضفته للمفعول به فلا بدَّ أن تكمل عمله فتأتي بالفاعل.

مثال: قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (٢). (الناس) مفعول به للمصدر (دفع) مضاف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة. التقدير: لولا أن يدفع الله الناس. هنا أضيف المصدر إلى فاعله، فكمل

(١) البلد: (١٥).

(٢) البقرة: (٢٥١).



عمله بنصب المفعول.

مثال على إضافته للمفعول: قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١). المصدر (حج) أضيف للمفعول، والفاعل في المثال (مَنْ) والتقدير: أن يحج البيت مَنْ استطاع إليه سبيلاً.

قوله: «ولو بمرتفع»:

أي: يضاف إلى مرفوعه؛ ومرفوعه هو الفاعل.

قوله: «وحذف فاعل هنا لا يمتنع»:

أي: أن فاعل المصدر العامل عمل فعله قد يكون محذوفاً، نحو: إكرام الضيف من محاسن الأخلاق. فالفاعل هنا محذوف والتقدير: إكرامك. وهذا الحذف قليل؛ لذا قال: (لا يمتنع). كأنه يشير إلى أنه يوجد مَنْ لا يرى حذفه.



(١) آل عمران: (٩٧).



المفعول له

٥٧- المَصْدَرُ الظَّاهِرُ إِنْ جَاءَ عِلَّةٌ لِحَدَثٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ

٥٨- مُتَّحِدَي وَقْتٍ وَفَاعِلٍ فَإِنْ شَرَطُ يَفْتُ بِحَرْفِ تَعْلِيلٍ قُرْنُ

يتحدث الناظم عن المفعول له، الذي يعبر عنه بقولهم: المفعول لأجله، أو المفعول من أجله. والمفعول له من المفاعيل، وهو ثالثها على ترتيب الناظم، وهو الذي يؤتى به لبيان السبب والعلة، فيبين سبب القيام بالفعل أو علة القيام بالفعل. وقد تبيَّن العلة بغير المصدر؛ فلا يكون مفعولاً له.

قوله: «المَصْدَرُ الظَّاهِرُ إِنْ جَاءَ عِلَّةٌ، لِحَدَثٍ»:

أي: أَنَّ المفعول لأجله مصدرٌ يؤتى به لبيان علة وقوع الفعل. فالذي يعرب مفعولاً له لا بدَّ أن يكون مصدرًا، ثم لا بدَّ أن يكون علة، وهنا يخرج المفعول المطلق، فالمفعول المطلق مصدر؛ ولكن يؤتى للتأكيد وبيان نوعه وعدده، لا للتعليل.

قوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ»:

أي: يعرب مفعولاً له منصوبًا.

مثال: قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْٓءَاذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١). سجد

زَيْدٌ طَاعَةٌ لِلَّهِ. فـ(حذر، وطاعة) يعربان مفعولًا لأجله.

قوله: «مُتَّحِدِي وَقْتٍ»:

يتحدث الناظم عن شروط نصب المفعول له. والشرط الأول أن يتحد وقت الفعل والمصدر وفاعلهما.

وهذا الغالب، فالمفعول له إذا كان منصوبًا يكون مساويًا لزمان فعله.

مثال: قام محمد الليل تقرُّبًا من الله. حضر خالدُ الدرسَ طلبًا للعلم.

في المثال الأول وقت القيام ووقت التقرب واحد. ووقت الحضور ووقت الطلب واحد في المثال الثاني.

ومثال اختلاف زمن الفعل والمصدر قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ

فوقت تبديلها للملابس غير وقت النوم. فلو قال مثلاً: فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ نَوْمًا. فلا يصح؛ لذا لا بدَّ أن يكون المصدر مسبوقًا بحرف جرٍّ. أي: لا بدَّ أن يأتي بيان السبب من لام التعليل والمصدر، لا من المصدر وحده. ومثله قولك: سافرت لمقابلة لأهلي. فوقت السفر ووقت مقابلتهم متغايران؛ ولا يصح نصب المصدر هنا فلا يقال: سافرت مقابلةً لأهلي.

إذن: الشرط الأول: اتحاد الوقت؛ وقت الفعل ووقت المصدر.

الشرط الثاني: اتحاد الفاعل. ففي المثال: سجدتُ طاعةً لله. فاعل (سجد) هو نفسه الذي قام بالطاعة. ومثله قولك: جئتُ طلبًا للعلم. فأنت الذي جئت وأنت الذي طلبت العلم. والمثال على اختلاف الفاعل قولك: أحسنتُ إليك لبرِّك بوالدي. الذي بين العلة هو (البر) وفاعله هو أنت (المخاطب). أمَّا الفعل



(أحسن) ففاعله أنا (المتكلم). ولا يصح هنا أن تقول: أحسنت إليك برك بوالدي.

قوله: «فَإِنْ، شَرْطٌ يَفُتُّ بِحَرْفِ تَعْلِيلٍ قُرْنٌ»:

أي: إذا اختل شرط من الشرطين المذكورين فيجب جر المصدر بحرف جر يفيد التعليل، كاللام. وقد سبق التمثيل على هذه الحالة.





المفعول فيه

٥٩- وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَنَةَ (في)، وَهِيَ مِنْ أَرْزَمَةٍ وَأَمْكِنَةٍ

٦٠- بَوَاقِعٍ مِنْ فَعَلٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فِيهِ، وَأَبْهَمَ الْمَكَانَ كَالْجِهَةِ

المفعول فيه: هو رابع المفاعيل التي يذكرها المؤلف؛ وهو الذي يسمى: ظرف الزمان والمكان. ويدل على الذي وقع فيه الفعل، فالفعل إمّا أن يقع في زمان، وإمّا أن يقع في مكان؛ لذلك يسمى المفعول فيه ظرفاً^(١): مكان وقوع الفعل، أو زمان وقوع الفعل.

قوله: «وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَنَةَ (في) وَهِيَ مِنْ أَرْزَمَةٍ وَأَمْكِنَةٍ»:

أي: أن أسماء الزمان والمكان المضمنة معنى حرف الجر (في) تنصب مفعولاً فيه.

مثال: سافرت يوم الإثنين. هنا يصح أن تضع (في) فتقول: سافرت في يوم الإثنين. أمّا قولك: يوم الإثنين إجازة. فهنا لا يصح تضمين حرف الجر (في)، فلا ينصب الظرف، بل هو مبتدأ. فما دلّ على الزمان والمكان يعرب حسب موقعه في الجملة إن لم يقع فيه فعل.

(١) الظرف في اللغة هو: الوجود؛ ومن هنا سمي زمان وقوع الفعل ومكانه ظرفاً.

مثال: قال تعالى: ﴿هَذَا أَقْنَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَم يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(١).
(حِينَ): فاعل؛ لأنه لم يقع فيها فعل، فلا يضمن معنى (في).

قوله: «بَوَاقِعٍ مِّنْ فَعَلٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ»:

أي: أَنَّ المفعول فيه لا بدَّ أَنْ يكون له فعل ينصبه، أو شبيه بالفعل، والشبيه بالفعل هي المشتقات. نحو: زيدٌ جالسٌ عندك. فالظرف (عندك) ليست له فعل، وإنما له شبيه بالفعل وهو اسم الفاعل (جالس).

قوله: «وَأَبْهَمَ الْمَكَانُ»:

أي: الذي ينصب مفعولاً فيه هو المكان المبهم، فالمكان نوعان:

الأول: مكان محدد. هو الذي له صورة وحدود محصورة. وهذا لا يعرب ظرفاً أبداً.

مثال: البيت، المسجد، الغرفة، المجلس.

فهي أماكن محددة لا يمكن أن تعرب ظرفاً؛ لأنَّ لها صورة وحدود محصورة، فتعرب حسب موقعها.

مثال: جلست في البيت. المسجدُ كبيرٌ. فالبيت: اسم مجرور. والمسجد: مبتدأ مرفوع.

الثاني: مكان مبهم. وهو الذي يعرب ظرفاً. وتعريفه: ما ليست له صورة أو حدود محصورة. وهذا الذي عناه بقوله: (وأبهم المكان).

(١) الإنسان: (١).



قوله: «كالجَهَّة»:

مثَّل الناظم على المكان المبهم بالجهات الست؛ وهي: فوق، تحت، أمام، خلف، يمين، يسار. ومثلها الشبيه بالجهة مثل: عند، قبل، بعد. فكل هذه تدل على مكان مبهم؛ فتعرب مفعولاً فيه، إن وقع فيها فعل.

أمَّا أسماء الزمان فكلها تعرب ظروفًا إن وقع فيها فعل، سواء أكان زمانًا مبهمًا نحو: حين. أم زمانًا مختصًا، مثل: يوم.





المفعول معه

٦١- ما بعدَ واوٍ مِثْلِ (مَع) لَا مُتَّبِعَةً مِنْ فَضْلَةٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا مَعَهُ

٦٢- بِسَاقٍ مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ، وَرَجَحَ لِضَعْفِ عَطْفٍ، وَلِيَجِبَ إِنْ لَمْ يُبَحْ

يتحدث الناظم عن المفعول معه، وهو الذي يقع مصاحباً للفاعل أو لمعمول الفعل.

قوله: «ما بعدَ واوٍ مِثْلِ (مَع)»:

أي: يقع المفعول معه بعد واو المعية، فلا يمكن أن يكون المفعول معه بعد واو لا تحتل معنى (مع)، إذ ليست كل واو تحتل معنى (مع).

مثال: دخل زيدٌ وخالدٌ. هذه الواو تحتل المعية وتحتل العطف. أمّا قولنا: دخل زيدٌ وخالدٌ قبله. فهنا لا تحتل الواو إلا العطف؛ فلا يصح أن تقول: دخل زيدٌ مع خالد قبله. وواو المعية هي التي يصح إحلال كلمة (مع) بدلاً منها، وكلمة (مع) من الظروف.

قوله: «لا مُتَّبِعَةً»:

هذا إخراج لواو العطف، فالكلام عائد على الواو، أي: ليست الواو التي تُتْبَعُ؛ أي: عاطفة.

قوله: «مِنْ فَضْلَةٍ»:

الفضلة: أي الشيء الذي يمكن الاستغناء عنه. أي: لا تعطف فضلة.

مثال: تشارك زيدٌ وخالدٌ.

هل يمكن أن تستغني عن كلمة (خالد) في المثال؟ لا؛ لأنَّ المعنى سيصبح ناقصًا، فالمشاركة تقتضي وجود مشارَك. فهذه الواو عاطفة.

إذن: واو المعية لا بدَّ أن يأتي بعدها فضلة، أي: يمكن أن يُستغنى عنه.

قوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا مَعَهُ»:

أي: يُنصب هذا الاسم الواقع بعد واو المعية على أنَّه مفعول معه.

قوله: «بِسَابِقٍ مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ»:

أي: أنَّ واو المعية قد يكون قبلها فعل، مثل: سافر زيدٌ والمغرب. وقد يكون قبلها نحوُ الفعل، أي: الشبيه بالفعل وهو المشتق. مثل: زيدٌ مسافرٌ والمغرب.

قوله: «وَرَجَحَ لِضَعْفِ عَطْفٍ، وَلِيَجِبَ إِنْ لَمْ يُبْحَ»:

❁ حالات رجحان المعية على العطف ووجوبها:

الحالة الأولى: رجحان المعية؛ إذا كان ما بعد الواو اسمًا ظاهرًا، وما قبلها

ضمير رفع.

مثال: جئت وزيدًا. هنا يرجح النصب، ويكون إعراب (زيدًا) مفعولًا معه، وتكون الواو واو المعية؛ لأنَّ (زيدًا) اسم ظاهر، والمعطوف عليه ضمير المتكلم؛ وهنا يجوز أن تكون الواو عاطفة، ولكن نرجح المعية؛ لضعف عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع. وهذا معنى قوله: (ورجح لضعف عطف).

أي: ترجح المعية عن ضعف العطف.

وضابط الواو العاطفة، أي: ضابط صحة القول بالعطف: هو اشتراك ما قبل الواو وما بعدها بالفعل.

مثال: سافرت وخالداً. هنا المتكلم و(خالد) اشتركا في الفعل، فصَحَّ العطف، لكن تُرَجِّح المعية على العطف؛ لأنهم يقولون: عطف الاسم الظاهر على الضمير ضعيف. فالأولى أن تكون للمعية. وفي المسألة خلاف.

أمَّا إذا كان الضمير مجروراً، نحو: مررت بك وزيداً. فقد ذهب فريق كبير من النحاة إلى منع العطف فلا يقال: زيد؛ لأنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة العامل، أي: لا بد أن تقول: مررت بك وبزيد. ولكنَّ هذا القول تردُّه قراءة حمزة وهو من السبعة؛ فقد قرأ قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١). بكسر (الأَرْحَام)؛ عطفًا على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر.

الحالة الثانية: وجوب المعية؛ وذلك إذا لم يصح اشتراك ما قبل الواو وما بعدها في الفعل. مثل: سافر زيدٌ وآذانُ المغرب. فهنا لا يصح كون الواو عاطفة؛ لعدم اشتراك ما بعد الواو وما قبلها في الفعل، فلا تقول: سافر زيدٌ وسافر آذانُ المغرب. وهذا معنى قوله: (وليجب إن لم يبح). أي: تجب المعية عند عدم وجود ما يُبيح جَعَلَ الواو عاطفةً؛ لعدم صحة اشتراك المتعاطفين في الفعل.

(١) النساء: (١).

الاستثناء

- ٦٣- ما اسْتَنْتِ (إِلَّا) مَوْجَبًا تَمَّ انْصَبَ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَيْبِهِ اجْتَبَى
 ٦٤- إِتْبَاعُ جِنْسِيٍّ، وَنَصْبُ مَا انْقَطَعَ وَأَبْدَلَتْ تَمِيمٌ ذَا إِنْ يُسْتَطَعُ
 ٦٥- لِسَابِقٍ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ الْأَتَمِّ نَصَبٌ، وَفِي التَّفْرِيعِ (إِلَّا) كَالْعَدَمِ
 ٦٦- وَاجْرُزُ بـ (غَيْرٍ) وَهِيَ كَاسْمِ (إِلَّا) وَبـ (خَلَا، حَاشَا، عَدَا) انْصَبَ فِعْلًا

الاستثناء: إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها. فتقول: حضر الطلاب إلا زيدًا. أخرجت (زيدًا) عن حكم الحضور.

❖ والاستثناء له أربعة أركان:

الأول: الحكم. وهو الفعل أو الخبر. فالفعل نحو: (حضر) في المثال السابق، والخبر: نحو قولك: النجوم ظاهرة إلا سهيلًا. فالحكم هو: ظهور النجوم.

والحكم قد يكون تامًا، وقد يكون منفيًا. مثال: خرج الطلاب إلا زيدًا. لم يخرج الطلاب إلا زيدًا أو زيدًا.

الثاني: المستثنى منه. وهو الذي أخرج منه المستثنى. وهو (الطلاب) في المثال المذكور.

الثالث: الأداة. مثل: (إلا، غير، سوى، عدا، خلا، حاشا).

الرابع: المستثنى. وهو الواقع بعد الأداة (المخرج من الحكم). ف(زيد) في

المثال السابق مستثنى.

❁ أَحْكَامُ الْأَسْمِ الْوَقْعِ بَعْدَ (إِلَّا):

القاعدة الأولى: إذا كان الاستثناء تامًّا مثبتًا وَجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَ (إِلَّا)، وإعرابه: مستثنى منصوب. والمقصود بالتام: الذي لم يحذف أحد أركانه، والمثبت: الحكم غير منفي.

مثال: قرأت القرآن إلا الجزء الأخير.

القاعدة الثانية: إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا جاز في الاسم الواقع بعد (إِلَّا) النصب على الاستثناء أو الإتيان على البدلية.

مثال: ما صلى الفجر أحدًا إلا زيدًا، أو زيدًا. فـ(زيدًا) بالرفع يكون بدلًا من المستثنى منه. وبالنصب مستثنى.

القاعدة الثالثة: إذا حذف المستثنى منه، يعرب الاسم الواقع بعد (إِلَّا) حسب موقعه. وهذا الذي يسمى الناقص، أو المفرغ؛ لأنَّه فرغ عن الاستثناء.

مثال: ما حضر إلا زيدًا. زيد: فاعل مرفوع.

مثال: ما علَّمت إلا زيدًا. زيدًا: مفعول به منصوب.

مثال: ما أعطيت الكتاب إلا لزيد. زيد: اسم مجرور.

القاعدة الرابعة: إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه. وجب النصب على الاستثناء، ويسمى الاستثناء منقطعًا، وتكون (إِلَّا) بمعنى: لكن.

مثال: غادر الطلاب إلا كتبهم.

ومنه قوله تعالى: ❁ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى

وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾^(١). فإبليس ليس من جنس الملائكة.

قوله: «ما اسْتَنْتِ (الْأ) مَوْجَبًا تَمَّ انْصِبَ»:

أي: إذا كان الاستثناء تامًّا مثبتًا، فينصب الاسم الواقع بعد (إلا) على الاستثناء.

قوله: «وبعد نفي أو شبهه اجْتَبَى إِتْبَاعُ جِنْسِيَّ»:

أي: إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا أو شبه منفي يُرْجَحُ الإِتْبَاعُ على البدلية، إذا كان من جنس المستثنى منه. مثال: لن يحضر أحدٌ إلا زيدٌ.

قوله: «وَنُصِبُ مَا انْقَطَعَ»:

أي: إذا كان الاستثناء منقطعًا فَإِنَّ حَكْمَهُ النِّصْبُ مثبتًا كان أو منفيًّا.

قوله: «وَأَبْدَلْتُ تَمِيمٌ ذَا إِنْ يُسْتَطَعُ»:

أي: أَنَّ الاستثناء المنقطع واجب النصب إلا عند بني تميم، فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى البدلية إذا كان منفيًّا، وَصَحَّ تَفَرُّغُ الْعَامِلِ قَبْلَهُ لَهُ وَتَسَلُّطُهُ عَلَيْهِ. ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٢). فقد قرئت كلمة (اتِّبَاعَ) بالرفع على البدلية^(٣).

(١) البقرة: (٣٤).

(٢) النساء: (١٥٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٨٠)، «الكتاب» (٢/ ٣٢٣).



ويستشهدون أيضًا بقول الشاعر:

بِلَادٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ إِلَّا الْعَيْسُ^(١)

فقد استثنى الشاعر اليعافير -نوع من أنواع الدواب- من الأنيس، وهي ليست من جنس الإنس، فهي من غير جنس المستثنى، فالاستثناء منقطع. والشاعر أتبعه على البدلية؛ بدليل رفعه لكلمتي (اليعافير والعيس).

قوله: «إِنْ يُسْتَطَعُ»:

أي: إِنَّ بني تميم يشترطون جواز الاتباع بأن يصح جعل المستثنى بدلًا من المستثنى منه، فتقول: بلاد ليس بها إلا اليعافير. فيصح أن تحذف المستثنى منه، وتجعل المستثنى بدلًا منه. وهو ما عبرنا عنه بقولنا: وصَحَّ تَفَرُّغُ العامل قبله له وتسَلُّطه عليه.

قوله: «لِسَابِقٍ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ الْأَتَمِّ، نَصْبٌ»:

هذا تابع للكلام عن تميم، أي: أَنَّ هذا الاسم يجعلونه بدلًا إذا كان منفيًا، والحكم فيه يكون النصب عند غير بني تميم.

قوله: «وَفِي التَّفْرِغِ (إِلَّا) كَالْعَدَمِ»:

أي: إذا كان الاستثناء مفرغًا فَإِنَّ (إِلَّا) تكون كأنَّها غير موجودة، أي: لم يعد لها أثرٌ نحوي فيما بعدها؛ فيعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه في الجملة.

قوله: «وَاجْرُزُ بـ (غير)»:

يتحدث الناظم عن الأداة الثانية من أدوات الاستثناء وهي (غير)، ويدخل

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٢٢)، «مجاز القرآن» (١/ ١٣٧)، «المقتضب» (٤/ ٤١٤).

معها (سوى).

و(غير): اسمٌ يعرب حسب موقعه من الكلام، وتستعمل في الأصل صفة لنكرة ومعناها: مغاير. وقد تأتي بمعنى (إلا) فتكون استثنائية، والأحكام الأربعة للاسم الواقع بعد (إلا) تكون لـ(غير)، والمستثنى يكون مجرورًا بالإضافة؛ فنقول: إذا كان الاستثناء تامًّا مثبتًا وَجَبَ نصب (غير). نحو: حضر الطلابُ غيرَ زيدٍ. غير: مستثنى منصوب، زيد: مضاف إليه مجرور.

وإذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا جاز في (غير) النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية. نحو: ما حضر الطلاب غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ. غير: بدل مرفوع، أو مستثنى منصوب.

وإذا كان الاستثناء ناقصًا تعرب (غير) حسب موقعها. نحو: ما حضر غيرُ زيدٍ. غير: فاعل مرفوع.

قوله: «وب(خلا، حاشا، عدا) أنصبَ فِعْلاً»:

انتقل الناظم هنا إلى نوع ثالث من أنواع أدوات الاستثناء وهي: (خلا، حاشا، عدا) وهذه الكلمات يجوز أن تكون أفعالًا؛ فينصب المستثنى على المفعولية، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا يعود على المستثنى، ويجوز أن تكون حروف جر؛ فيجر المستثنى بها.

مثال: حضر الطلاب خلا، أو حاشا، أو عدا زيدًا. زيدًا: مفعول به منصوب. فهي أفعال في هذا المثال؛ لأنَّ ما بعدها منصوب. أمَّا إذا جعلتها حرف جر، فإنك تقول: حضر الطلاب خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، وحاشا زيدٍ.

تنبيه: إذا سبقت (خلا أو عدا) بـ(ما) المصدرية فلا تكون إلا أفعالًا؛ نحو: حضر الطلاب ما خلا زيدًا.

الحال

٦٧- الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ قَدْ أَعْرَبَتْ هَيْئَةً مَا جَاءَتْ لَهُ فَنُصِبَتْ

٦٨- نُكِّرَ مَنْ مَعْرِفَةٍ وَمَا وَجَبَ وَلَا انْتِقَالَ وَاشْتِقَاقًا، بَلْ غَلَبَ

قوله: «الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ قَدْ أَعْرَبَتْ، هَيْئَةً مَا جَاءَتْ لَهُ فَنُصِبَتْ»:

عَرَّفَ النَّاظِمُ لَنَا الْحَالَ فِي هَذَا الْبَيْتِ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، تَبَيَّنَ هَيْئَةً صَاحِبِهَا، -أَي: صَاحِبِ الْحَالِ- عِنْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ.

مثال: جاء زيدٌ مسرعًا. فكلمة (مسرعًا) بَيَّنَّتْ حَالَةَ زَيْدٍ.

قوله: «وَصَفٌّ»:

أَي: مُشْتَقٌّ، فَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهَا.

قوله: «فَضْلَةٌ»:

أَي: يُمْكِنُ الْإِسْتِعْنَاءُ عَنْهُ. فَتَقُولُ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ: جَاءَ زَيْدٌ. وَلَا تَذْكُرُ الْحَالَ، وَتَتِمُّ الْفَائِدَةُ الَّتِي يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا.

قوله: «أَعْرَبَتْ»:

أَي: بَيَّنَّتْ.

قوله: «هَيْئَةً مَا جَاءَتْ لَهُ»:

أَي: هَيْئَةً صَاحِبِهَا.

قوله: «فَنُصِبَتْ»:

أي: حكمها النصب.

قوله: «نُكِّرَ مِنْ مَعْرِفَةٍ»: أي الأصل في الحال أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة.

قوله: «وَلَا انْتِقَالَ»: أي: لا تدل على هيئة ثابتة لصاحبها بل تتغير وتنقل.

قوله: «وَمَا وَجَبَ»: أي: أن الأحكام المذكورة للحال ليست واجبة، بل على سبيل الغالب. فالغالب فيها أنها مشتقة، ولكنها قد تأتي جامدة نحو: كَرَّ عَلَيَّ أَسَدًا. فـ(أسد) جامدة. والغالب أنها نكرة، ولكن قد تأتي معرفة نحو: جاء زيدٌ وحده. فـ(وحده) معرفة. والغالب أنها متنقلة أي: غير ثابتة ولازمة لصاحبها، بل تتغير. ولكن قد تأتي ثابتة نحو: هذا أبوك عطوفًا. والأصل في صاحبها أن يكون معرفة، ولكنه قد يُنَكَّرُ نحو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»^(١). فصاحب الحال (قوم) وهو نكرة.

قوله: «وَالِشْتِقَاقُ»: أي أن الغالب في الحال أن تكون مشتقة. ولكن قد تأتي جامدة في مثل: كَرَّ عَلَيَّ أَسَدًا. تَعَلَّمَ مَسَائِلَ النُّحُوِّ وَاحِدَةً وَاحِدَةً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٢). فـ(سويًا) حال جامدة.

قوله: «بَلْ غَلَبَ»: أي: أن الأحكام المذكورة في باب الحال من مسألة التنكير والاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها هي أحكام أغلبية، وليست واجبة.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٨٨)

(٢) مريم: (١٧).

التمييز

- ٦٩- انْصَبْ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا تَضَمَّنَا معنى (مِنْ) الَّذِي أَتَى مُبَيَّنًا
 ٧٠- نَكْرَةً رَافِعَةً الْإِبْهَامَ عَنْ جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ تَمَامَ
 ٧١- يَنْوِنٍ أَوْ تَنْوِينٍ أَوْ إِضَافَةٍ كـ (طَبِيتَ نَفْسًا)، وَ (مَنَّا سُلَافَةً)

التمييز: اسم نكرة جامد، يزيل الإبهام والغموض عن اسم أو جملة سبقته.

مثال: اشترت عشرين كتابًا. فكلمة (عشرين) مبهمه تحتمل كل شيء يصح وصفه بعدد، فتحتاج إلى تمييز يقع بعدها فيرفع الإبهام عنها، ويبينها. لذا جاء بالتمييز (كتابًا).

❖ والتمييز يقسمه النحاة إلى قسمين:

القسم الأول: تمييز ذات. هو الذي يزيل الإبهام والغموض عن الأسماء المبهمه.

❖ والأسماء المبهمه هي:

الأول: الأعداد. نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١).

فكلمة (كوكبًا) تمييز؛ لأنَّ العدد (أحد عشر) مبهم. ونحو: حفظت ثلاثين

(١) يوسف: (٤).

حديثاً من بلوغ المرام. فكلمة (حديثاً) تمييز للعدد (ثلاثين).

ملحوظة: تمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين هو الذي يعرب تمييزاً منصوباً. أمّا غيره فيكون مجروراً. نحو: حفظتُ خمسةَ أبياتٍ من اللامية.

الثاني: المقادير وأشباهها. كـ(صاع، رطل، ومثقال). **مثال:** اشترت صاعاً قمحاً. فكلمة (قمحاً) تمييز للمقدار (صاعاً).

الثالث: ما كان فرعاً للتمييز. نحو: عندي خاتمٌ فِصَّةً. فكلمة (فِصَّة) تمييز لفرعها (خاتم).

القسم الثاني: تمييز نسبة. هو الذي يزيل نسبة الإبهام والغموض عن الجملة. فالغموض ليس متعلقاً بكلمة واحدة، بل الجملة كلها ينسب لها الغموض.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١). نلاحظ أنّ هذه الكلمة (فَجَّرْنَا) ليست غامضة في ذاتها، وكلمة (الْأَرْضَ) ليست غامضة في ذاتها كذلك، ولكن الجملة كلها فيها نسبة غموض، فالتفجير يحتمل عدة أشياء: (براكين، نيران، أنهار، عيون) وغير ذلك. فكل هذه الأشياء محتملة؛ لذا جاءت كلمة (عيوناً) لترفع الإبهام والغموض عن الجملة كلها. وهذا يسمى تمييز نسبة. ويكثر وقوعه في جملة أفعال التفضيل مثل قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢). فلفظة (مَالًا) رفعت الإبهام عن الجملة.

(١) القمر: (١٢).

(٢) الكهف: (٣٤).



قوله: «انْصَبْ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا تَضَمَّنَا، مَعْنَى (مِنْ)»:

أي: أَنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ).

مثال: اشترت خاتماً فضةً. أي: مِنْ فُضَّةٍ.

قوله: «الَّذِي أَتَى مُبَيَّنًا»:

أي: أَنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ لِلْبَيَانِ. فَهُوَ بِمَعْنَى (مِنْ) الْبَيَانِيَّةِ.

قوله: «نَكْرَةً رَافِعَةً الْإِبْهَامَ عَنْ جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ تَمَامًا»:

أي: أَنَّ التَّمْيِيزَ اسْمُ نَكْرَةٍ يَزِيلُ الْإِبْهَامَ وَالْغُمُوضَ عَنْ جُمْلَةٍ وَهُوَ تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ، أَوْ عَنْ اسْمٍ مَفْرَدٍ، وَيُسَمَّى تَمْيِيزَ ذَاتٍ.

قوله: «تَمَامًا»:

أي: أَنَّ التَّمْيِيزَ يَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَةٍ.

قوله: «بِنُونٍ أَوْ تَنْوِينٍ»:

أي: هَذَا الْمُتَمَيِّزُ الْغَامِضُ قَدْ يَكُونُ مُنْتَهِيًا بِالنُّونِ، مِثْلُ: رَطْلَانِ. وَقَدْ يَكُونُ مُنَوَّنًا مِثْلُ: صَاعًا، وَمَنَّا. وَالْمَنَا: الرُّطْلَانِ، وَيَجْمَعُونَهُ عَلَى: أَمْنَانَ، وَيَشْنُوهَا عَلَى: مَنَوَانِ. وَقَدْ مَثَّلَ النَّازِمُ بِهَا.

قوله: «أَوْ إِضَافَةً»:

أي: أَنَّ الْمُتَمَيِّزَ يَكُونُ مُضَافًا، كَكَلِمَةِ (أَحْسَنَ) فِي قَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنُ النَّاسِ خَلْقًا.



قوله: «ك(طَبَّتْ نَفْسًا)»:

مثل الناظم لتمييز النسبة بقوله: طبَّتْ نفسًا. والتمييز هو (نفسًا)؛ لأنَّ جملة (طبَّتْ) تحتل عدة أشياء، فجاءت كلمة (نفسًا) فرفعت نسبة الإيهام والغموض عن الجملة كلها.

قوله: «و(مَنَّا سُلَافَةً)»:

مَنَّا: مقدارٌ كما بيَّنا، ويقدر برطلين، وسلافة: اُختلف فيها، بعضهم قال: الخمر أو خلاصة الخمر. وبعضهم قال: ما سأل من العنب قبل العصر^(١). وإعراب (سلافة): تمييز؛ لأنَّها جاءت بعد مكيال. وهذا مثال على تمييز الذات.



(١) انظر: «العين» (٧/ ٢٥٩)، «الصحاح» (٤/ ١٣٧٧).



حروف الجر

- ٧٢- حروفُ جَرٍّ: (مِنْ، إِلَى، فِي، عَنْ، عَلَى مُنْذُ، مُنْذُ، وَاللَّامُ، عِدا، حاشا، حَلا)
 ٧٣- والكافُ، والباءُ، و(لَعَلَّ، وَمَتَى حَتَّى)، وَجَرَّتْ قَسَمًا (وَأَوْ) و(تَا)
 ٧٤- و(رُبَّ) صُدِّرَتْ وَجَرَّتْ نَكِرَةً وبعدَ (بَل)، والواوِ، وَالْفَا مُضْمَرَةٌ
 قوله: «حروفُ جَرٍّ»:

هي حروف معانٍ -أي لها معنى مع غيرها- تدخل على الأسماء فتجرها، ولا تدخل إلا على الأسماء الظاهرة والمضمرة. نحو: استعرت الكتاب من محمد، أو: منه. وبعضها يختصُّ بالظاهر مثل الكاف و(رَبَّ)^(١). وسأقتصر على ذكر أشهر معنى لكل حرف.

قوله: «مِنْ»: حرف جر يدل على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، مثال: سافرت من عمَّان إلى مكة. وسافرت من بداية رمضان إلى آخره.

قوله: «إِلَى»: حرف يدل على انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية.

مثال: سافرت من بريدة إلى المدينة. سافرت من الفجر إلى العصر.

قوله: «فِي»: حرف جر يدل على الظرفية المكانية.

مثال: جلسنا في جامع ابن القيم.

قوله: «عَنْ»: تدل على المجاوزة، أي: الابتعاد عن الشيء.

(١) روي دخول هذه الحروف على الضمائر في الشعر. وهو نادر.

مثال: تَغَرَّبْتُ عَنْ أَهْلِي.

قوله: «على»: تدل على الاستعلاء. مثال: ركبَت على السفينة.

قوله: «مُذٌّ، مُنْذٌ»:

حرفان يجران الزمان، أي: مجرورهما لا بدَّ أن يكون اسمًا من أسماء الزمان مثل: يوم، سنة، شهر. ويشترط في مجرورهما أن يكون ماضيًا منفياً أو حاضراً، فيقال: لم أره منذ يومين. ولا يقال: رأيته مُنْذُ يومين. ويجوز أن يكون (مُذٌّ وَمُنْذُ) ظرفين منصوبين محلاً، فيُرفع ما بعدهما.

قوله: «وَاللَّامُ»: لها عدة معانٍ، من أشهرها الاختصاص والتمليك. نحو: الحمدُ لله. الكتابُ لخالد.

قوله: «عَدَا، حَاشَا، خَلَا»:

سبق الحديث عن (خلا، حاشا، عدا) في الاستثناء؛ فبينما أنَّها تكون حروف جرٍّ في أحد الوجهين؛ وذلك إن لم تسبق بـ(ما) وكان ما بعدها مجروراً.

قوله: «وَالكَافُ»:

الكاف حرف جر للتشبيه، نحو: محمد كالأسد.

قوله: «وَالْبَاءُ»:

حرف جر له عدة معانٍ أشهرها الإلصاق. نحو: أمكست بالكتاب. طفت بالكعبة.

قوله: «وَالْعَلَّ»:

(لعل) حرف جر على لغة بني عقيل، يستشهدون عليها بيت من الشعر، وهو قوله:



لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ خَيْرٌ مِنْ

فلفظ الجلالة هنا مجرور بـ (لعل).

قوله: «ومتى»:

حرف جر على لغة هذيل، يستشهدون كذلك بقول العرب: أخرجها متى كمّه. فتأتي عندهم بمعنى: من، أي: من كمّه، ويستشهدون بقول الشاعر:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ متى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهُنَّ نَيْبُجٌ

أي: من لُجَجٍ.

قوله: «حتى»:

لا يجر بها إلا آخر، أو متصل بآخر. أي: الذي يكون مجروراً بها يدل على آخر الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١). ونحو: قرأت الكتاب حتى خاتمته.

قوله: «وَجَرَّتْ قَسَمًا (واو) و(تا)»:

يتحدث الناظم عن حروف القسم التي تجر، وهي الواو والتاء والباء. ولم يذكر الباء لتقدم ذكرها، لكنه نبّه على الواو والتاء؛ لأنها لم تذكر. الباء أصل في حروف الجر، وتستعمل في القسم.

مثال: أقسمت بالله.

(١) القدر: ٥).

س: لماذا نَبَّهَ على مسألة القسم؟.

ج: لأنَّ حروف القسم حروف معانٍ، لها معنى، وهو القسم، لكنها تجر، مثل حروف الجر.

قوله: «(واو)»:

الواو تستعمل في القسم فتكون جارة نحو قولك: والله. وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾^(١). (وَ): حرف قسم، (السَّمَاءِ): اسم مجرور.

قوله: «(وتا)»:

التاء حرف قسم قيل: إنَّه مختص بلفظ الجلالة. كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾^(٢).

وحكى الأخفش عن العرب إدخالها على لفظ الربِّ فقالوا: تَرَبَّ الكعبة^(٣).

قوله: «(وَرُبَّ)»:

لها شروط ذكرها الناظم، وهي تأتي للتقليل والتكثير بحسب السياق.

مثال: رَبَّ كِتَابٍ مَفِيدٍ قَرَأْتَهُ. رَبِّ صَدِيقٍ وَفِيَّ قَابِلَتُهُ.

قوله: «صُدِّرَتْ»:

أي: أن تأتي (رُبَّ) في أول الجملة. وهذا الشرط الأول.

(١) الذاريات: (٧).

(٢) يوسف: (٧٣).

(٣) انظر: «المفصل في صناعة الإعراب» (٣٨٣)، «الجنى الداني» (١١٧).



قوله: «وَجَرَتْ نَكِرَةً»:

أي: أنَّ ما بعدها يكون نكرة. وهذا الشرط الثاني.

قوله: «وبعد (بل)، والواو، والفاء مُضْمَرَةٌ»:

الكلام يعود على (رُبَّ)، فالناظم يتحدث عن حكم ثالث لها، وهو أنَّها تُضمَر وتبقى جارة، ويكثر إضمارها بعد الواو-وتسمى واو رَبٍّ-، والفاء، ويقل بعد (بل).

مثال على إضمارها بعد الواو قول امرؤ القيس:

وليلٍ كمَوجِ البحرِ أرخى سُدولَه عليَّ بأنواعِ الهمومِ لِيَبْتَلِي

ومثال على إضمارها بعد الفاء قوله:

فمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْئُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ

ومثال إضمارها بعد (بل) قول الراجز:

بَلْ مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ



الإضافة

٧٥- وَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ وَالتَّنُونَانِ مِمَّا يُضَافُ، وَيُجَرُّ الثَّانِي

٧٦- وَاللَّامَ دُونَ (مِنْ) وَ(فِي) فَأَوَّلِ فِيمَا عَدَا جِنْسٍ وَظَرْفِ الْأَوَّلِ

الإضافة: هي نسبة تقييدية بين كلمتين. ويعرفها بعضهم بقوله: كلمتان تدلان على شيء واحد. بمعنى أنَّ الكلمتين مدلولهما واحد. **مثال:** كتابُ زيدٍ. طالبُ علمٍ. بابُ الجامعِ.

نلاحظ في كل مثال كلمتان، ولكن مدلولهما واحد؛ فلما نقول: بابُ الجامعِ. فإننا نعني شيئاً واحداً، يسمى الأول مضافاً، ويعرب حسب موقعه من الجملة، ويسمى الثاني مضافاً إليه ويعرب مجروراً بالإضافة.

مثال: حضرَ طالبُ العلمِ. طالب: فاعل، وهو مضاف، والعلم: مضاف إليه مجرور.

فائدة: كلُّ اسم اتصل به ضمير فالاسم مضاف، والضمير مضافٌ إليه. مثال: كتابك، كتابه، كتابنا. فكتاب: مضاف الكاف في محل جر بالإضافة. وهكذا.

قوله: «وَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ وَالتَّنُونَانِ»:

الاسم المضاف لا ينون. وقصد بـ(النونان)، نون جمع المذكر السالم، ونون المثني، فإنَّهما يحذفان عند الإضافة. مثال: حافظو القرآن موفقون. حافظتُ على ركعتي الفجر.

فلاحظ أنَّ نون جمع المذكر السالم محذوفة؛ فإنَّ رأيَها ثابتة، وما بعدها يشعرُ بأنَّه مضاف إليه، فهذا معمول للاسم، وليس مضافاً إليه. فلو قلت مثلاً: الحافظون القرآن موفقون. فهذه ليست إضافة، بل اسم فاعل عامل، وما بعده مفعول به له.

مثال على حذف النون للإضافة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(١). فقد حذفت نون جمع المذكر السالم (المقيم) الذي أضيف إلى (الصلاة). أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٢). نلاحظ أنَّ كلمة (الصَّلَاة) بفتح التاء؛ لأنَّه لا إضافة في المثال، بدليل إثبات نون جمع المذكر السالم المضاف ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾.

قوله: «مِمَّا يُضَافُ»:

أي: أنَّ هذه النون وهذا التنوين يحذفان من المضاف.

قوله: «وَيُجَرُّ الثَّانِي»:

أي: أنَّ المضاف إليه -وهو الثاني- يكون مجروراً.

قوله: «وَاللَّام»:

العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي على تقدير حرف جر: اللام، أو من، أو في. فإذا كانت هذه العلاقة تفيد الاختصاص والملك فإنَّك تقدر اللام.

مثال: كتابُ زيد. أي: كتابٌ لزيد.

(١) الحج: (٣٥).

(٢) النساء: (١٦٢).

وإذا كانت العلاقة بين المتضايفين لبيان الجنس فنقدر الحرف (من) نحو:
خاتمٌ فضةٍ. أي: خاتم من فضة.

وإذا كانت العلاقة بين المتضايفين ظرفية فنقدر الحرف (في) نحو: قال تعالى:
﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٌ﴾^(١). أي: مكر في الليل، والله أعلم.

ونُصِبَ قوله: (اللام)؛ لأنَّه مفعول به لفعل الأمر (فأوّل).

قوله: «واللّام دون (من) و(في) فأوّل»:

أي: إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست على تقدير (من)،
ولا على تقدير (في) فإنَّها على تقدير اللام.

قوله: «فيما عدا جنس»:

أي: إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه لبيان الجنس، فنقدر
الحرف: (من). وتقدم مثاله.

قوله: «وظرف الأوّل»:

أي: وإلا إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ظرفية؛ نقدر الحرف
(في). فالمقصود بالظرف حرف الجر (في). نحو قوله تعالى: ﴿يَنْصَحِيَّ
السَّجِّينِ﴾^(٢). ﴿السَّجِّينِ﴾: مضاف إليه على تقدير (في).

(١) سبأ: (٣٣).

(٢) يوسف: (٣٩).

عمل اسم الفاعل

٧٦- كِفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ لَا فِي الْمَضِيِّ مُعْتَمِدًا، وَإِنْ أَضَفْتَهُ ارْتَضِي

٧٧- وَرَاعٍ فِي التَّابِعِ لَفْظًا أَوْ مَحَلٍّ وَمُطْلَقًا يَعْمَلُ إِنْ يُوصَلَ بِـ(أَل)

صيغة اسم الفاعل في العربية صيغة صرفية، تدل على الفعل، وعلى من قام بالفعل، واتصف به، نحو: زيدٌ حافظٌ درسَه. فـ(حافظ): اسم فاعل، فهي تدل على الفاعل: (زيد)، وتدل على الفعل وهو الحفظ، وتعمل عمل الفعل بشروط سيأتي ذكرها. وإذا أردت التأكد من عمل اسم الفاعل فما عليك إلا أن تضع الفعل بدل اسم الفاعل، فتقول: زيدٌ يحفظُ درسَه. ستلاحظ أنَّ المعنى صحيح ولم يتغير، وكلمة (حافظ) عاملة عمل فعلها، فترفع فاعلاً هو الضمير المستتر العائد. وتنصب مفعولاً به وهو (درسَه). كما قال الله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(١). أي: الذين يذكرون الله. نلاحظ أنَّ اسم الفاعل (الذاكرين) عَمَلَ عَمَلٍ فعله، فرفع فاعلاً ضميراً مستتراً، ونصب مفعولاً به، وهو قوله: (الله).

ويصاغ اسم الفاعل بطريقتين:

الأولى: إن كان فعله ثلاثياً فإنه يؤتى به على وزن (فاعل).

مثال: حَفِظَ: حافظ. قرأ: قارئ. ذَكَرَ: ذاكر.

(١) الأحزاب: (٣٥).

ويجري عليه ما يجري على الأسماء، أي: يعرف بأل، ويجمع، ويشنى، وغير ذلك.

الثانية: يشتق من غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسراً ما قبل الآخر.

مثال: أكرم: يكرم: مُكْرِم.

مثال: استقبل: يستقبل: مُسْتَقْبِل. استقدم: يستقدم: مُسْتَقْدِم.

قوله: «كفِّله اسمُ فاعِلٍ»:

أي: أن اسم الفاعل يعمل مثل عمل فعله، بشروط سيشير لها الناظم.

قوله: «لا في المضْي»:

الشرط الأول: ألا يدل اسم الفاعل على الماضي. فلا بد أن يدل على الحال أو الاستقبال. فلو قلنا في المثال السابق: زيدٌ حافظٌ درسه أمس. فلن يعمل اسم الفاعل؛ لأنَّه دال على الماضي.

قوله: «مُعْتَمِداً»:

الشرط الثاني: أن يعتمد (يسبق) بنفي أو استفهام أو نداء. أو أن يقع حالاً أو خبراً أو نعتاً.

مثال: ما مُضَيِّعٌ وقته بيننا. فـ(مضيع) اسم فاعل سبق بنفي فعمل عمل فعله ونصب مفعولاً به، وهو كلمة (وقته).

مثال: يا طالباً علماً احرص على وقتك. فـ(علماً): مفعول به لاسم الفاعل (طالب)، الذي سبق بنداء.



قال تعالى: ﴿خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾^(١). أي: تخشع أبصارهم. (خَاشِعَةً): حال، وهي اسم فاعل. و(أَبْصَرُهُمْ): فاعل لاسم الفاعل.

قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾^(٢). اسم الفاعل هنا (مُخْتَلِفٌ) وقد وقع نعتاً في الجملة. وإعراب (أَلْوَانُهُ): فاعل لاسم الفاعل، أي: يخرج من بطونها شرابٌ يختلف ألوانه.

قوله: «وإن أضفته ارتضي»:

أي: تجوز إضافة اسم الفاعل إن لم عمله. والإضافة إما أن تكون معنوية. وهي التي تفيد المضاف تعريفاً. وإما أن تكون إضافة لفظية، لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تنكيراً، الهدف منها تخفيف التنوين أو التخلص من نون المثنى أو نون جمع المذكر السالم، فيبقى نكرة ولا يتعرف.

واسم الفاعل إذا أضيف فإنه يبقى نكرة. والدليل قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(٣). (بَالِغَ): اسم فاعل مضاف، وهذه الإضافة لا تكسبه تعريفاً، بدليل أن كلمة (بالغ) نعت للهدى، والهدي نكرة، ومن شروط النعت أن يكون مطابقاً للمنعوت؛ فالشاهد أنك نعت الهدى بكلمة (بالغ) التي جاءت نكرة.

قوله: «وراع في التابع لفظاً أو محل»:

صورة المسألة التي يتحدث عنها الناظم ما يلي: اسم فاعل أضفته إلى

(١) القلم: (٤٣).

(٢) النحل: (٦٩).

(٣) المائدة: (٩٥).

معموله، مثل: زيدٌ مكرمٌ خالدٍ. هذا المعمول الذي أصبح مضافاً إليه وهو (خالد) لو أتيت بتابع له (نعت أو عطف، ..)، فما هي حركة هذا التابع؟ الجواب: يجوز فيها وجهان؛ الجر؛ لأنَّه تابع لـ (خالد) المجرور، ويجوز فيه النصب؛ لأنَّ (خالد) أصلها منصوبة على إعمال اسم الفاعل فتقول: زيدٌ مكرمٌ خالدٍ وزيدٌ أو زيدًا.

مثال على النعت: زيدٌ مكرمٌ خالدٍ الفاضل، أو الفاضلِ.

قوله: «لَفْظًا»:

أي: إن راعيت اللفظ في التابع فإنَّك ستجره. فتقول: زيدٌ مكرمٌ خالدٍ ومحمّدٍ.

قوله: «أَوْ مَحَلً»:

أي: إن راعيت المحل في التابع فستنصبه، فمحل (خالد) النصب؛ لأنَّه مفعول به أصلاً.

قوله: «وَمُطْلَقًا يَعْمَلُ إِنْ يُوصَلُ بِ(أَل)»:

الشرط الثالث من شروط عمل اسم الفاعل: أن يُعرَّفَ بِ(أَل). وهو شرط مستقل بذاته، أي: إن وجد هذا الشرط فيعمل مطلقاً دون الشروط السابقة؛ فلا يحتاج إلى أن يسبق بنفي، أو استفهام، أو نداء، ولا أن يقع خبراً، أو حالاً، أو نعتاً. ومثاله قولك: أحبُّ الحافظين ورَدَّهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْحَفِظَاتِ فُرُوجَهُمْ﴾ (١) ﴿وَالْحَفِظَاتِ﴾ (١). (فُرُوجَهُمْ): مفعول به لاسم الفاعل (الحافظين). المعروف بِ(أَل).



فعل التعجب وأفعال التفضيل

- ٧٨- تَنْصِبُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ بِـ (ما أَفْعَلْ)، والكوفي يَرى الْفِعْلَ سُما
٧٩- وَبَعْدَ (أَفْعَلْ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ وَلَنْ تُحَذَفَ مَا لَمْ تَتْلُهَا (أَنَّ) وَ(أَنَّ)
٨٠- وَصُغُهُمَا وَ(أَفْعَلْ) التَّفْضِيلِ مِنْ مُثَبَّتٍ لَمْ يُبْنَ لِلْمَفْعُولِ
٨١- مُصَرَّفٌ تَمْ، وَسَيَبْوِيهِ لَا يَعْدُو الثَّلَاثِيَّ، بَلَى فِي (أَفْعَلَا)
٨٢- لِفَقْدِ شَرْطِ جِيءَ بِـ (أَشَدُّ) أَوْ (أَشَدُّ) وَبَابُ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يُسَدُّ

جمع الناظم رَحِمَهُ اللهُ بين باب التعجب وباب أفعال التفضيل؛ لأنَّ وزنهما واحد، وشروط اشتقاقهما واحدة.

والعرب لها في أسلوب التعجب طريقة سماعية: وهي أساليب مخصوصة تذكر في التعجب، لا تجري على قاعدة معينة، فأحياناً يتعجبون بالاستفهام مثل (كيف، وأنتي)، نحو: كيف يفلح من ضيَّع الصلاة؟!.

❁ أما التعجب القياسي -وهذا الذي ذكره الناظم - فهو الذي يجري على قاعدة، وله طريقتان:

الطريقة الأولى: تتكون من (ما) التعجبية ثم (أَفْعَلْ) التعجب، ثم المتعجب منه.

مثال: ما أحسن السُّنة.

الطريقة الثانية: تأتي بفعل التعجب (أَفْعَلْ) ثم حرف الجر الباء، ثم المتعجب

منه .

مثال: أكرم يزيد. أي: ما أكرمَ زيدًا. ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا﴾^(١). فمعنى الآية: ما أسمعهم وما أبصرهم في ذلك اليوم. والله أعلم.

وإعراب جملة التعجب ثابت لا يتغير في جميع الجمل، وإعراب الصيغة القياسية الأولى (ما أفعل) يكون كما يلي: (ما): اسم مبني في محل رفع مبتدأ. و(أفعل): فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب، وفاعله ضمير مستتر. والمتعجب منه: مفعول به.

وأمَّا الصيغة الثانية (أفعل ب) فإعرابها: (أفعل): فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب، والباء حرف جر زائد، والمتعجب مجرور لفظًا مرفوع محلاً، على أنه فاعل.

قوله: تَنْصِبُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ بِـ (ما أفعل):

أي: أَنَّ المتعجب منه ينصب في صيغة (ما أفعل)، نحو: ما أجمل السماء. السماء: مفعول به منصوب.

قوله: «والكوفي يرى الفعل سُما»:

اختلف الكوفيون والبصريون في فعل التعجب، هل هو اسم أو فعل؟ الكوفيون يقولون: اسم. بينما قال البصريون: فعل. وهو الراجح، والدليل على فعليته أَنَّهُ يقبل علامات الفعل، فتقول: ما أحوجني إلى عفو الله. وقوله: (سُما) أي: اسم، وهذه لغة في الاسم.

(١) مريم: (٣٨).

قوله: «وبعدَ (أَفْعَلْ) جَرُّه بِالْبَاءِ»:

يتحدث الناظم هنا عن الصيغة الثانية من صيغ التعجب، وهي: أَفْعَلْ به.

قوله: «جَرُّه»:

أي: يُجَرُّ هذا المتعجب منه، والهاء تعود على المتعجب منه المذكور.

قوله: «وَلَنْ، تُحَذَفَ مَا لَمْ تَتْلُهَا (أَنَّ) وَ(أَنَّ)»:

أي: أَنَّ هذه الباء التي تجر المتعجب منه لا تحذف إلا إذا جاء بعده (أَنَّ) و(أَنَّ). ولهم في ذلك شاهد وهو قول حاتم الطائي:

أَلَا أَرَقْتُ عَيْنِي فَبِتُّ أَدِيرُهَا حَذَارِ عَدُوٍّ أَحَرَى أَلَّا يُضِيرُهَا

الأصل أن يقول: أحرى بأن لا يضيرها. لكن حذف حرف الجر. وهذا قليل.

ثم تحدث في البيت الثالث عن شروط صياغة فعل التعجب والتفضيل. و(أفعل) التفضيل اسم على وزن (أفعل) يؤتى به للمفاضلة بين شيئين اشتركا في أمر واحد.

❁ شروط صياغة فعل التعجب وفعل التفضيل:

قوله: «وَصُنْهُمَا وَ(أَفْعَلْ) التَّفْضِيلُ»:

أي: يصاغ فعل التعجب بصيغتيه (أفعل، أفعل)، وكذلك (أفعل) التفضيل من كل فعل اجتمعت فيه الشروط التالية.

قوله: «مِنْ مُثَبَّتٍ»:

الشرط الأول: أن يكون الفعل مثبتاً، فلو كان الفعل منفياً فلا يتعجب منه. مثل: لم يحفظ.

قوله: «لَمْ يُبَيِّنْ لِلْمَفْعُولِ»:

الشرط الثاني: ألا يكون الفعل مبنياً للمجهول، مثال: أَكْرَمَ الضَّيْفُ.

هنا لا نستطيع أن نتعجب منه؛ لأنَّ الفعل مبني للمجهول، فلو قلت: ما أَكْرَمَ الضَّيْفُ. فسيغير المعنى.

قوله: «مُصَرَّفٌ»:

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً غير جامد، مثل: (ليس، عسى). فهذان الفعلان ونحوهما لا يشتق منهما فعل تعجب. فلا يقال: ما أَلَيْسَ.

قوله: «تَمَّ»:

الشرط الرابع: وهو أن يكون الفعل تاماً، أي غير ناقص، مثل: (كان)، فلا يقال: ما أَكُونُ.

قوله: «وَسَيَبُويِهٍ لَا، يَعْدُو الثَّلَاثِيَّ، بَلَى فِي (أَفْعَلًا)»:

الشرط الخامس: وهو أن يكون الفعل ثلاثياً. فإن كان الفعل غير ثلاثي فلا يصاغ منه فعل تعجب. فلا يقال: ما أَدْحَرَجَ الْكَرَّةَ. واستثنى سيبويه وغيره وزن (أَفْعَلَ) من الأفعال غير الثلاثية نحو: (أَعْطَى). فيتعجب منه وإن كان غير ثلاثي. فتقول: ما أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ.

ومعنى قول الناظم: (وَسَيَبُويِهٍ لَا يَعْدُو الثَّلَاثِيَّ) أي: سيبويه لا يتجاوز الثلاثي. وقوله: (بَلَى فِي أَفْعَلًا) أي: إلا في وزن (أَفْعَلَ) من الأفعال غير الثلاثية فإنه يجوز الصياغة منه. وثمة شروط أخرى لم يذكرها الناظم.

ثم أشار الناظم في البيت الرابع إلى طريقة صياغة التعجب والتفضيل من فعل فقد شرطاً من الشروط.



قوله: «لِفَقْدِ شَرْطِ جِيءٍ بِ(أَشْدِدُّ) أَوْ (أَشَدُّ)»:

أي: إذا فقد أحد الشروط المذكورة فإنَّك تأتي بكلمة (أَشْدِدُّ) أَوْ (أَشَدُّ)، أو ما شابههما، ثم يؤتى بمصدر الفعل المراد التعجب منه. نحو: ما أَشَدَّ إِكْرَامَ خَالِدٍ لَضِيُوفِهِ. وسكن قوله: (أَشَدُّ) للقافية.

قوله: «وَبَابُ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يُسَدُّ»:

أي: لا يجوز أن يتقدم المتعجب منه على الفعل، فتقول: زيدًا ما أحسن.



أفعال المدح والذم

٨٣- (نَعَمْ، وَبِئْسَ، سَاءَ، حَبَّذَا، فَعُلْ) كَـ (كَبُرْتُ) تَرْفَعُ فَاعِلًا تَحُلُّ

٨٤- (أَلْ) فِيهِ، أَوْ يُضَافُ لِلتَّالِي لِـ (أَلْ) أَوْ مُضَمَّرًا، تَمَيِّزُهُ عَنْهُ بَدَلْ

٨٥- وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ مُشْعِرٌ

هذا باب أفعال المدح والذم، وهي أفعال مخصوصة تأتي بها العرب لمدح أو لذم، وهي: نعم، وبئس، وساء، وحَبَّ، وصيغة (فَعُلْ).

قوله: «نَعَمْ»:

نَعَمْ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، يلزم هذه الصيغة.

نحو قوله تعالى: ﴿نَعَمْ الْتَوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (٣١).

قوله: «وَبِئْسَ»:

بِئْسَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم.

نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (٢).

قوله: «سَاءَ»:

سَاءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم. نحو قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ

(١) الكهف: (٣١).

(٢) الكهف: (٢٩).

مُرْتَقَقًا ﴿١﴾.

قوله: «حَبَّذا»:

حَبَّ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وفاعله (ذا). نحو: حبذا الجنة.

قوله: «فَعُلْ» (كَبُرْتُ):

ليست كلمة (فَعُلْ) كلمة مدح أو ذم، وإنما وزن (فَعُلْ) يأتي للمدح مثل: (كُبِرَ) و(حُسِنَ). ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ﴿٢﴾. (كَبُرْتُ): فعل ماض لإنشاء الذم. والتاء علامة التأنيث. والفاعل ضمير مستتر. و(كلمة): تمييز.

قوله: «تَرْفَعُ فَاعِلًا تَحُلْ (أَلْ) فِيهِ»:

أي: أنَّ هذه الأفعال ترفع فاعلاً. وهذا الفاعل له صور: فقد يكون محلى بـ(أَلْ)، وقد يضاف إلى ما فيه (أَلْ).

مثال على الفاعل الذي فيه (أَلْ) قولك: نِعَمَ الرَّجُلُ مُحَمَّد. والمثال على الفاعل المضاف إلى ما فيه (أَلْ) قوله تعالى: ﴿وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٣٠﴾. (دار) فاعل مضاف لكلمة فيها (أَلْ)، وهي قوله: (المتقين).

قوله: «أَوْ مُضْمَرًا، تَمَيِّزُهُ عَنْهُ بَدَلٌ»:

أي: أنَّ فاعل هذه الأفعال قد لا يكون ظاهرًا، فيكون في الجملة تمييزٌ يدل

(١) الكهف: (٢٩).

(٢) الكهف: (٥).

(٣) النحل: (٣٠).

على هذا الفاعل، فيغني عن ذكره.

مثال: ﴿يَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(١) (يَسَّ): فعل ماض جامد لإنشاء الذم. و(لِلظَّالِمِينَ): جار ومجرور، و(بَدَلًا): تمييز. وهذا التمييز يدل على الفاعل. فالمعنى: يسَّ البدل، بدل الظالمين. والله تعالى أعلم.

قوله: «وبعده المخصوص إمَّا خبرٌ أو مُبتدأ»:

يتحدث الناظم عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو الذي يقع بعد الفاعل، ويكون المدح أو الذم متوجهاً إليه. وهذا المخصوص يكون مرفوعاً، ولك فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

مثال: نِعَمَ الطَّالِبُ زَيْدٌ. زيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ مؤخرًا وخبره الجملة الفعلية. **مثال:** نِعَمَ الطَّالِبُ زَيْدٌ. نِعَمَ: فعل. والطَّالِبُ: فاعل، وهي جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم. وزَيْدٌ: مبتدأ مؤخر.

قوله: «إِنْ لَمْ يُقَدِّم مُشْعِرٌ»:

يشير الناظم إلى مسألة جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم. فيقول: إذا تقدم ما يشعر بالمخصوص بالمدح فإنه يحذف. والكلام عائد على قوله: (وبعده المخصوص). أي: يأتي المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل، فإن تقدم ما

(١) الكهف: (٥٠).



يشعر بهذا المخصوص فإنَّه يحذف. ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١).
فالمخصوص بالمدح في الآية محذوف، تقديره: الجنة. وقد تقدم في سياق الآية ما
يشير إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٢). (نعم): فعل،
و(العبد): فاعل، والمخصوص بالمدح محذوف يعود على أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ. وقد
تقدم في الآيات ما يشعر به؛ فجاز حذفه.



(١) النحل: (٣٠).

(٢) ص: (٤٤).

التوابع

٨٦- نَعْتَانِ، توكيدان، كُلُّ بَدَلٍ عَطْفَانِ، في الإعرابِ مِثْلُ الْأَوَّلِ

٨٧- فَالْنَعْتُ فِي قِسْمَيْهِ كَالْمَنْعُوتِ فِي تَنْكِيرِهِ أَيْضًا وَفِي التَّعْرِيفِ

٨٨- وَهُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَتَذْكِيرٍ وَفِي فُرُوعِهِ كَفِعْلِهِ الْمَصْرَفِ

يتحدث الناظم عن باب التوابع، وهي التي تتبع غيرها في الإعراب، فإن كان مرفوعاً رُفِعَتْ، وإن كان منصوباً نُصِبَتْ، وإن كان مجروراً جُرَّتْ، وإن كان مجزوماً جُزِمَتْ. وهي: النعت والتوكيد والبدل والعطف.

قوله: «نَعْتَانِ»:

ثَنَّى النعت؛ لأنَّ النعت يقسم إلى قسمين: نعت حقيقي، ونعت سببي.

قوله: «توكيدان»:

ثَنَّى التوكيد أَيْضًا؛ لأنَّ التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي.

قوله: «كُلُّ بَدَلٍ»:

أي: كل أنواع البدل، فالبدل أنواع كما سيأتي.

قوله: «عَطْفَانِ»:

أي: أن العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق.

قوله: «في الإعرابِ مثلُ الأوَّلِ»:

أي: هذه الأشياء المذكورة تتبع في إعرابها ما قبلها.

قوله: «فالنَّعْتُ فِي قِسْمَيْهِ كَالْمَنْعُوتِ فِي تَنْكِيرِهِ أَيْضًا وَفِي التَّعْرِيفِ»:

❖ النعت يقسم إلى قسمين:

الأول: نعت حقيقي. وهو الذي يبين صفة ما قبله، أي: صفة منعوته.

مثال: جاء زيدٌ الكريمُ. فهذا النعت نعت حقيقي، لأنَّ (الكريم) نعت لـ(زيد).

الثاني: نعت سببي. وهو الذي يكون النعت فيه لما تعلَّق به المنعوت، وليس للمنعوت نفسه.

مثال: جاء زيدٌ الكريمُ أبوه. فـ(الكريم) هنا ليست نعتًا لـ(زيد)، وإنَّما للذي تعلَّق بـ(زيد)؛ وهو (أبوه). مثال آخر: جاء حارثُ الحسنَةُ أخلاقه. فـ(الحسنة) ليست صفة لـ(حارث)؛ لأنَّها مؤنثة وهو مذكر. لكنها تعرب نعتًا له، فتتبعه في الإعراب. وأخلاقه: فاعل للصفة المشبهة.

قوله: «وَهُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَتَذَكِيرٍ وَفِي، فُرُوعِهِ كِفْعَلِهِ الْمَصْرَفِ»:

أي: هذه المطابقة بين النعت المنعوت تكون في الإفراد والتذكير وفروعهما - وهي التثنية والجمع والتأنيث - وهي مثل مطابقة الفعل لفاعله في هذه الأشياء؛ فإذا كان الفاعل جماعة أو مثنى، أو مؤنثًا طابقه فعله، فتقول: حضروا. حضرا، حضرت.



التوكيد

- ٨٩- و(نَفْسٌ أَوْ عَيْنٌ، كِلَا، كِلْتَا، وَكُلٌّ أَجْمَعُ) والفروعُ في التَّوكِيدِ قُلْ
٩٠- وفي المَثْنَى اخْتِيرَ لَفْظُ (الْأَنْفُسِ) وَكَرَّرَ اللَّفْظِيَّ كَ(أَحْسِ أَحْسِ)

❖ التوكيد نوعان:

الأول: التوكيد المعنوي. وهو الذي يكون بألفاظ مخصوصة، وضعتها العرب للتوكيد بشروط معينة، وهي: (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، وأجمع)، فهذه الألفاظ تعرب توكيداً، بشرط إضافتها إلى ضمير متصل إلا لفظة (أجمع) فلا يشترط فيها الإضافة، وبشرط أن تؤكد ما قبلها؛ لأنّها قد لا تكون مؤكّدة. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢). فلفظة (نفس) في المثالين ليست توكيداً، وإنما مفعول به.

الثاني: توكيد لفظي. يكون بتكرار الكلمة. وسيأتي الحديث عنه.

قوله: «و(نَفْسٌ أَوْ عَيْنٌ):

مثال: سجد حارثُ نفسه. علّمتُ حارثاً نفسه. أعطيت الكتاب لحارثٍ نفسه.

مثال: جاء الرجلُ عينه. رأيتُ الرجلَ عينه. جلستُ مع الرجلِ عينه.

(١) آل عمران: (٢٨).

(٢) إبراهيم: (٤٥).



قوله: «كِلَا، كِلْتَا»:

(كلا وكلتا) من ألفاظ التوكيد المعنوي بشرط إضافتهما إلى الضمير. وهما لتأكيد المثنى.

مثال: جاء الطالبان كلاهما. رأيت الطالبين كليهما. أعطيتُ الدرسَ للطالبين كليهما.

قوله: «وَكُلٌّ»:

أي: كذلك كلمة (كل) إذا أضيفت إلى ضمير، وأريد بها الشمول والعموم.

مثال: جاء الطلابُ كُلُّهم. ولا يجوز أن تقول: جاء زيدٌ كُلُّه؛ لأنَّه لا يؤكد بها إلا ما يتجزأ.

قوله: «أَجْمَعُ»:

كلمة (أجمع) يؤكد بها بعد (كل) غالباً، ولا يشترط فيها الإضافة إلى الضمير.

مثال: فهمتُ الدرسَ كُلَّهُ أجمعَ.

قوله: «وَالْفُرُوعُ فِي التَّوَكِيدِ قُلٌّ»:

يشير الناظم إلى فروع كلمة (أجمع)، إذ لها كلمات تأتي بعدها كذلك، وتعرب توكيداً أيضاً. ولا يشترط فيها الضمير. وهي: جمعاء، أجمعون، وجمع. فيؤتى بعد كلمة (كله) بـ (أجمع)، وبعد كلمة (كلها) بـ (جمعاء)، وبعد كلمة (كلهم) بـ (أجمعون)، وبعد كلمة (كلهنّ) بـ (جمع). مثال: جاءت القبيلةُ كُلُّها جمعاءً.

مثال: قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١). (كُلُّهُمْ): تأكيد مرفوع وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، و(أَجْمَعُونَ): تأكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو.

مثال: حفظت الطالباتُ كلُّهنَّ جُمْعُ.

قوله: «وفي المثنى اخْتِيارَ لَفْظُ (الْأَنْفُسِ)»:

أي: إذا أردت أن تؤكد اثنين بكلمة (نفس) أو (عين)، تأتي بوزن (أفعل). وهو للجمع.

مثال: قرأ الطالبان أنفسهما.

ويجوز أن تقول: قرأ الطالبان نفساهما، ومررت بالطالبتين نفسيهما. وقوله: (اختير). دلالة على أنَّ المسألة فيها خلاف، والناظم يختار أن تؤكد المثنى بلفظ الجمع. وهذا الذي جرى عليه ابن مالك وغيره.

قوله: «وكرر اللفظيَّ كـ (احبس احبس)»:

يشير الناظم هنا إلى التوكيد اللفظي، الذي يكون بتكرار الفعل، أو تكرار الاسم، أو تكرار حرف الجواب. مثال: زيدٌ زيدٌ في المسجد. السيارةُ السيارةُ. لا لا أدعو غير الله. فالثاني يعرب توكيداً. ومثل الناظم لتوكيد الفعل بقوله: احبس احبس.





البدل

- ٩١- إِبْدَالُنَا: مُطَابِقٌ أَوْ مَا اشْتَمَلَ أَوْ بَعْضٌ أَوْ بَائِنٌ، وَالْأَوَّلَى بِ(بَلْ)
 ٩٢- كَ (زُرُّهُ زَيْدًا)، (رُمٌ عَلِيًّا يُمْنُهُ) (قَبْلُهُ كَفَّهُ)، (ارْجُ عَمْرًا ابْنَهُ)

البدل: هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة. أي: بلا حرف. فالاسم المعطوف مقصود بالحكم، ولكن بواسطة الحرف. ففي قولك: صَلَّى زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ. (محمد) مقصود بالحكم بوجود حرف العطف.

قوله: «مُطَابِقٌ»:

النوع الأول من أنواع البدل: البدل المطابق؛ وهو الذي يتطابق فيه البدل مع المبدل منه تطابقاً تاماً. أي: يصح أن تحذف المبدل منه وتضع البدل مكانه، ولا يتغير المعنى. ويعبر عنه النحاة ببدل كل من كل.

مثال: قال تعالى: ﴿صَرِطَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ ۝١ اللَّهُ ۝١﴾^(١). فلفظ الجلالة - في قراءة من كسره - بدلٌ. ومثله قولك: أَحَبُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فـ (عمر) بدل من (أمير).

قوله: «أَوْ مَا اشْتَمَلَ»:

النوع الثاني: بدل الاشتمال؛ وهو الذي يكون فيه البدل جزءاً معنوياً غير

(١) إبراهيم: (١-٢).

محسوس من المبدل منه. فالمبدل منه مشتملٌ على البدل. ولا بد من رابط يربط البدل بالمبدل منه في هذا النوع.

مثال: يعجبني زيدٌ أخلاقُه. فـ(أخلاق) بدل اشتمال من (زيد). والهاء رابط.

قوله: «أو بعضٌ»:

النوع الثالث بدل بعض من كل؛ وهو الذي يكون فيه البدل جزءاً محسوساً من المبدل منه. ولا بد أن يتصل برابط يربطه بالمبدل منه.

مثال: قمت الليلَ أوَّلَه. فـ(أول) بدل بعض من كل. والهاء رابط.

قوله: «أو بائنٌ، والأوَّلَى بِـ(بَلْ)»:

النوع الرابع: البدل المباين، ويسمى الإضراب والغلط. ولذلك عبر عنه الناظم بقوله: «والأوَّلَى بِـ(بَلْ)». أي: الأحسن أن تأتي بحرف الإضراب (بل) قبل البدل.

مثال: جاءَ أوسٌ خالدٌ. فـ(خالد) بدل مباين من (أوس). فلو قلت: جاءَ أوسٌ بل خالدٌ. لكان المعنى صحيحاً. ومثله: رأيتُ الحارثَ فرسَه. فـ(فرس) بدل مباين من (الحارث).

قوله: «كَ(زُرُهُ زِيدًا)»:

مثَّل الناظم هنا للبدل المطابق، فـ(زيدًا) بدل من الهاء، ولو قال: زُرُ زِيدًا. لم يتغير المعنى.

قوله: «رُمَ عَلِيًّا يُمَنَّهُ»:

هذا المثال على النوع الثاني من البدل؛ وهو بدل الاشتمال، ومعنى (رُمَ): ابتغِ



عليًّا. و(يَمَنَهُ) بدل من (عليًّا). وهو بدل اشتمال لأنَّها صفة معنوية.

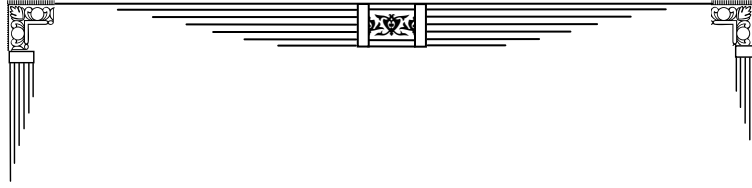
قوله: «(قَبْلُهُ كَفَّةٌ)»:

مثَّلَ الناظم بهذا المثال على النوع الثالث من البديل، وهو بدل بعض من كل، فـ(كَفَّةٌ) بدل من الهاء. والكف جزء محسوس من المبدل منه.

قوله: «(ارْجُ عَمْرًا ابْنَهُ)»:

مثَّلَ الناظم هنا على النوع الرابع من البديل، وهو البديل المبين، فـ(ابْنَهُ) بدل من (عَمْرًا)، ولكنها ليست بدلًا من (عَمْرًا) في الحقيقة، وإنما إضراب عن (عَمْرًا)، ومباين له. لذا الأحسن أن يسبق بحرف الإضراب (بل) فيقال: ارْجُ عَمْرًا بل ابْنَهُ. ولا يشترط فيه النوع وجود رابط.





العطف: عطف البيان

- ٩٣- عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ فِي الْعَشْرِ خَالَفَ إِبْدَالًا كَبَيْتِ: (الْبَكْرِيُّ
٩٤- بِشْرٍ)، و(يَا أَخِي عَلِيًّا) وَالنَّسَقُ بِالْوَاوِ وَالْفَا (ثُمَّ، أَوْ، إِمَّا) سَبَقُ

❁ العطف عطفان:

الأول: عطف بيان. هو تابع جامد موضح لمتبوعه؛ يتشابه إلى حد كبير مع البدل، بل الصحيح أنه لا يفرق بينه وبين البدل كما صرح بذلك عدد من المحققين.

مثال: أكرمتُ زيدًا أخاك. قال أبو حفصٍ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ف(أخاك) عطف بيان؛ لأنها جامدة موصحة لمتبوعها. و(عمر) عطف بيان من (أبو حفص)، والفرق بينه وبين البدل المطابق أن البدل هو المقصود بالحكم، لكن عطف البيان كأن الغاية منه التوضيح، ففي قولك: (أكرمتُ زيدًا). المعنى اكتمل؛ لكنك أرادت أن تزيد في التوضيح، فقلت: أخاك.

الثاني: عطف نسق. أي الذي يكون بحرف عطف، وسيأتي ذكره.

قوله: «عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ فِي الْعَشْرِ»:

يقصد بالعشر: التعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والحالات الإعرابية الثلاث. والمعنى أن عطف البيان يتطابق مع متبوعه

في هذه الأشياء العشرة.

قوله: «خَالَفَ إِبْدَالًا»:

❁ يشير الناظم إلى أن كل موضع فيه عطف البيان، يَصَحُّ جعله بدلًا مطابقًا؛ إلا في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المعطوف عاريًا من (أل)، والمعطوف عليه مقرونًا بها. كما في قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فكلمة (بشر) عطف بيان من (البكري)، ولا يصح أن تكون بدلًا؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيكون الكلام هكذا: أنا ابن التارك بشر. ويلزم منه إضافة ما فيه (أل) إلى الخالي منها وهو (بشر)، وهذا ممنوع. وهذا الذي أشار إليه الناظم بقوله: «كَبِيتِ: (الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ)».

قوله: و(يا أخي عليًا):

ذكر الناظم هذا المثال على الموضع الثاني الذي لا يتطابق فيه البدل مع عطف البيان: وهو إذا كان التابع مفردًا معرفة، والمتبوع منادى.

وفي هذا المثال الذي ذكره الناظم المتبوع منادى، وهو (أخي)، والتابع (عليًا) وهي عطف بيان من (أخي)، فأنت تريد أن تنادي عليه هو في الحقيقة، ولكن لا يجوز هنا البدل؛ لأنَّ البدل يكون تابعًا على المحل، فلو كان بدلًا لكان مضمومًا، ولجاز أن تقول: يا أخي يا علي. والمنادى إذا كان مفردًا معرفة فإنه يبنى على الضم.



ومنه قول الشاعر:

أَيَا أَخَوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

المتبوع (أخويننا)، وهو منادى مفرد مبني على الواو، والشاعر نصب (عبد)، دلالة على أنَّه عطف بيان تبعه في نصبه. إذ لو كان بدلاً لصحَّ أن يكون هو المنادى، ولجاز لك أن تقول: ونوفل؛ فهي معطوفة على تابع المنادى. فلما نصبه الشاعر، دل على أنَّه أراد عطف البيان لا البدل، فالبديل تابع مقصود بالحكم، والشاعر لا يريد أن يناديه. لأنَّه لو أراد أن يناديه لبناه على الضم.





عطف النسق

٩٤- وَالنَّسَقُ بِالْوَاوِ وَالْفَا (ثُمَّ، أَوْ، إِمَّا) سَبَقُ

٩٥- عَلَيْهِ (إِمَّا) وَبِـ (لَكِنْ)، وَبِـ (أَمْ) وَ (لَا)، وَ (حَتَّى) غَايَةً، وَ (بَلْ) وَتَمَّ

النوع الثاني من أنواع العطف عطف النسق؛ وهو العطف الذي يكون بواسطة أحد حروف العطف. والنسق في اللغة: الترتيب.

❖ يتكون أسلوب العطف من أشياء ثلاثة:

الأول: معطوف عليه. الثاني: حرف العطف. الثالث: اسم معطوف.

والمعطوف يَتَّبِعُ المعطوف عليه في إعرابه. فتقول: صَلَّى زَيْدٌ وَخَالِدٌ. عَلَّمْتُ زَيْدًا وَخَالِدًا. جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ وَخَالِدٍ. نلاحظ في الأمثلة أَنَّ الاسم المعطوف (خالد) تبع المعطوف عليه (زيد) في الحالات الإعرابية الثلاثة. ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾^(١). (الأَرْضُ): اسم معطوف على (السموات) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنَّ (السموات) منصوبة، لكن نصبها بالكسرة؛ لَأَنَّهَا جمع مؤنث سالم، والواو: حرف عطف.

(١) العنكبوت: (٤٤).

قوله: «بالواو»:

بدأ الناظم بسرد حروف العطف. وأولها الواو؛ وتدل الواو على مطلق الجمع والمشاركة، مثال: دخل زيدٌ وخالدٌ. فالواو تدل على اشتراك زيد وخالد في الدخول. وذكر بعض العلماء أنَّ الواو تدل على الترتيب، والراجح من أقوال أهل اللغة وأهل الأصول أنَّ الواو لا تفيد الترتيب، وإنَّما الترتيب قد يفهم من السياق مع وجود الواو.

قوله: «والفا»:

الفاء حرف من حروف العطف، تدل على الترتيب والتعقيب. أي: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا فاصل زمني طويل عُرْفًا. مثال: دخل زيدٌ فخالدٌ. فقد دلت الفاء على أنَّ (زيد) دخل قبل (خالد).

قوله: «(ثُمَّ)»:

(ثُمَّ) حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي. أي: مع وجود مهلة وفاصل زمني في اشتراكهما في الحكم. مثال: دخلَ زيدٌ ثم خالدٌ. يفهم من (ثُمَّ) وجود فاصل زمني بين دخول (زيد) ودخول (خالد).

قوله: «أو»:

(أو) من حروف العطف، ولها عدة معانٍ أشهرها التخيير والإباحة، نحو: احفظ العمدة أو البلوغ. اشرب ماءً أو لبنًا.

قوله: «(إِمَّا) سَبَقَ، عليه (إِمَّا)»:

يتحدث الناظم عن (إِمَّا) المسبوقه بـ(إِمَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ

السَّيْلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾^(١). فـ(إِمَّا) الأولى ليست حرف عطف اتفاقاً، بينما (إِمَّا) الثانية هي العاطفة على قول فريق من النحاة، وفريق آخر يقول: الواو التي قبل (إِمَّا) هي العاطفة، و(إِمَّا) حرف تفصيل، وهو الصحيح. والناظم جعلها مع حروف العطف. ولكنه اشترط لجعلها عاطفة أن يتقدمها (إِمَّا) الأولى، كما في الآية الكريمة. وفي نحو: احفظْ إِمَّا الألفيةَ وإِمَّا الآجروميةَ. فـ(الآجرومية): اسم معطوف منصوب.

قوله: «وبـ(لكن)»:

(لكن) المخففة النون من حروف العطف، والمعطوف بها لا بدَّ أن يكون مفرداً، مثبتاً بعد نفي أو نهي. مع عدم اقتران (لكن) بالواو؛ فلو اقترنت بالواو العاطفة تكون ابتدائية.

مثال: ما جاء زيدٌ لكنْ ابنُهُ. فـ(ابن) معطوف على (زيد).

أَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^(٢). هنا اقترنت (لكن) بالواو، فليست عاطفة. و(رسول) خبر كان المحذوفة مع اسمها.

قوله: «وبـ(أم)»:

(أم) حرف عطف، تأتي بعد همزة التسوية أو همزة الاستفهام. وتسمى: المتصلة.

(١) الإنسان: (٣).

(٢) الأحزاب: (٤٠).

مثال: أحضر زيدٌ أم خالدٌ؟. وتفيد التعيين هنا.

مثال على همزة التسوية التي تسبق بكلمة (سواء) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

فإن لم تسبق باستفهام أو تسوية تكون إضرابية بمعنى (بل)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (١٢) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ (٢). فالمعنى: بل يقولون.

قوله: «و(لا)»:

(لا) كذلك عاطفة، وتفيد النفي، أي: نفي الحكم عمّا بعدها وإثباته لما قبلها، ومعطوفها يكون مفردًا.

مثال: حضر زيدٌ لا خالدٌ. فالذي حضر هو (زيد) والحكم نُفي عن (خالد).

قوله: «و(حتى) غايةً»:

تأتي (حتى) عاطفة ولها شرط؛ وهو أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه. فإنَّ اختل هذا الشرط فليست عاطفة.

مثال: قرأتُ الكتابَ حتى خاتمته. فـ(خاتمته) بالنصب على أنَّ (حتى) عاطفة؛ لأنَّها جزء من الكتاب.

(١) البقرة: (٦).

(٢) هود: (١٢، ١٣).



قوله: «و(بَلْ)»:

(بل) حرف عطف، تفيد إبطال الحكم عمّا قبلها، وإثباته لما بعدها، وشرطها أن يأتي المعطوف بعدها مفردًا.

مثال: جاء زيدٌ بل خالدٌ. علّمتُ زيدًا بل خالدًا. مررتُ بزيدٍ بل خالدٍ.

مسألة: إذا جاء بعد (بل) جملة تسمى حينئذ: إضرابية، ولا تكون عاطفة. مثل

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٣٦) (١).
فجاء بعدها جملة من مبتدأ وخبر (عباد مكرمون).

قوله: «وَتَمْ»:

أي: تَمَّتْ حروف العطف.



النِّدَاءُ

- ٩٦- بِالْهَمْزِ فِي الْقُرْبِ النَّدَاءُ بِ (أَيَّ)، وَ (يَا) وَ (آ) (أَيَا) لِنَحْوِ بُعْدٍ وَ (هَيَا)
- ٩٧- وَفِي سَوَى اسْتِغَاثَةٍ وَنُدْبَةٍ وَ (اللَّهُ) وَالْمُضْمَرِ جَوِّزٌ سَلْبَةٌ
- ٩٨- فَمَفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ، لَا (هَؤُلَا)
- ٩٩- وَالْمَفْرَدُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافَا وَشَبَّهَهُ أَنْصَبُ عَالِمًا خِلَافًا
- ١٠٠- عَنْ ثَعْلَبٍ فَهُوَ يَقُولُ: إِنْ صَلَحَ ذَانِ لِـ (أَلِ) ضَمَّهُمَا، وَالنَّصْبُ صَحَّ
- ١٠١- تَابِعَ مَا كَذِي ارْتِفَاعٍ إِنْ يُضَفَّ دُونَ (أَلِ) أَنْصَبَ، كـ (أَعْمُرُو بَنَ خَلْفُ)

هذا باب النداء وقد ذكر فيه الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا من الأحكام. وبعض من صَنَّفَ في النحو يُلْحِقُ بَابَ النِّدَاءِ فِي بَابِ الْمَفَاعِيلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ: أَنَادِي أَوْ أَدْعُو. فَمَعْنَى: (يَا زَيْدُ): أَنَادِي زَيْدًا.

والنداء أسلوب من الأساليب العربية، يتكون من أداة نداء ومنادى. وأداة النداء قد تحذف إن كانت معلومة من السياق.

❁ وَالْمَنَادَى لَهُ صُورٌ، وَإِعْرَابُهُ مُتَعَلِّقٌ بِصُورِهِ، وَهَذِهِ الصُّورُ هِيَ:

أولاً: إِذَا كَانَ الْمَنَادَى مَفْرَدًا، أَي: عَلَمًا غَيْرَ مُضَافٍ، أَوْ غَيْرَ مُخْتَوِمٍ بِـ (وَيْهِ). أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةً؛ فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يَرْفَعُ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ فَيُبْنَى عَلَى الضَّمَّةِ، وَإِنْ كَانَ يَرْفَعُ بِالْوَاوِ فَيُبْنَى عَلَى الْوَاوِ، وَإِنْ كَانَ يَرْفَعُ بِالْأَلْفِ فَيُبْنَى عَلَى



الألف. وهكذا.

مثال: يا زيدُ اتَّقِ الله. المنادى في هذا المثال عَلَمٌ وهو (زيد)؛ لذا بني على الضم. فالمنادى إذا كان علماً يبنى على الضم، إلا إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله. يا عبدَ الرحمن. يا أبا بكر. فينصب كما سيأتي. وإذا كان المنادى علماً مختوماً به (ويه) نحو: يا سبيويه. فإنه يبقى مبنياً على الكسر.

الفرق بين النكرة والنكرة المقصودة: معلوم أن النكرة اسم شائع في جنسه لا يتعلق بواحد دون غيره، ولكنك أحياناً قد تخاطب نكرة وتقصدها، كقولك لشخص معين: يا رجلُ. فـ(رجل) نكرة ولكن قصده. ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٦٩). فـ(النار) نكرة مقصودة؛ لأنها هذه النار هي التي ألقى فيها إبراهيم عليه السلام، وخاطبها الله عزَّ وجلَّ.

ثانياً: فيما عدا ذلك يكون المنادى منصوباً؛ أي: المضاف والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة. فالمنادى في هذه الصور الثلاثة يكون منصوباً.

مثال على المنادى المضاف: يا طالبَ العلم؛ أخلص النيَّة.

مثال على الشبيه بالمضاف: يا حافظاً القرآن؛ كن ذا خلق.

مثال على النكرة غير المقصودة: يا غافلاً عن العمل؛ العمرُ قصير.

قوله: «بِالْهَمَزِ فِي الْقُرْبِ النَّدَا»:

يتحدث الناظم عن أدوات النداء وتقسيمها من حيث القرب والبعد؛ فأدوات النداء في العربية بعضها للقريب وبعضها للبعيد، هذا على الأصل، ويجوز مغايرة

هذا الأصل، فيجوز أن تنادي على البعيد بأداة نداء للقريب والعكس لأغراض بلاغية.

قوله: «بِالْهَمْزِ»:

أي: بهمزة النداء. نحو: أفاطمُ. أزيدُ. فالهمزة تكون لنداء القريب.

قوله: «بِ(أَيٍّ)، وَ(يَا)، وَ(آ) (أَيَّا) لِنَحْوِ بُعْدٍ وَ(هَيَّا)»:

هذه هي أدوات النداء للبعيد.

مثال: أيا زيدُ. آزيدُ. يا زيدُ. أي زيدُ. هيا زيدُ.

قوله: «وَفِي سِوَى اسْتِغَاثَةٍ وَنُدْبَةٍ، وَ(اللَّهِ) وَالْمُضْمَرِ»:

أي: يجوز حذف أداة النداء إلا في الاستغاثة، والندبة، أو إذا كان المنادى لفظَ الجلالة (الله)، أو كان المنادى ضميرًا. أمّا الاستغاثة والندبة فسيأتي الحديث عنهما قريبًا. وأمّا نداء الضمير فنادر في كلام العرب. ومثاله قولك: يا أنت؛ اتقِ الله. وإعراب (أنت): ضمير منفصل مبني على ضم مقدر في محل نصب.

وأمّا لفظ الجلالة فقد تحذف أداة النداء؛ بشرط أن تعوض عن المحذوف بالميم في آخره، فـ(يا الله) تصبح: اللهم.

قوله: «جَوُزُ سَلْبَةٍ»:

أي: جوز سلب أداة النداء في المواضع المذكورة.

قوله: «فمفردٌ معرفةٌ يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ»:

هذه الصورة الأولى من صور المنادى: المفرد المعرفة، ويشمل: العلم والنكرة المقصودة، وحكمه البناء على ما كان يرفع به كما تقدم.

قوله: «لا (هَوْلًا)»:

يستثنى من الحكم السابق - وهو البناء على ما يرفع به - الأسماء المبنية؛ فإذا ناديتها فإنَّ بناءها يكون على ما كانت مبنية عليه؛ فإن كانت مبنية على الكسرة تبقى مبنية على الكسرة وهكذا. ومثل الناظم للأسماء المبنية بـ (هَوْلًا) فهي اسم إشارة مبني كما تقدم. مثال: يا هَوْلًا. يا سيبويه.

قوله: «والمفرد المنكور والمضاف، وشبَّهه أنصب»:

أي: انصب المفرد، وانصب المنكور، وانصب المضاف. وهذه الصورة الثانية من صور المنادى، وتشمل: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير مقصودة.

قوله: «عالمًا خلافا عن ثعلبٍ فهو يقول: إنَّ صَلَحَ، ذانٍ لِـ (أَل) ضَمَّهُما، والنَّصْبُ صَحَّ»:

يشير الناظم إلى أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، يجوز البناء على الضم في الصور الثانية للمنادى؛ فيجوز عند ثعلب أن تقول: يا حَسَنُ الوجه. فيشير الناظم إلى أنَّ ثعلب جَوَّز البناء على الضم في هذه الصور الثلاثة، وهي: المضاف والنكرة غير المقصودة والشبيه بالمضاف. لكن بشرطٍ وهو صحة دخول (أَل) على المنادى. فإذا صحَّ دخول (أَل) على المنادى كأنَّ تقول: (يا الحسنَ الوجه). جاز البناء على الضم عنده. والنصب عنده صحيح، فهو يُجَوِّز النصب، ويُجَوِّز البناء على الضم. وهذا يتعلق بالمضاف والشبيه بالمضاف؛ أمَّا النكرة غير المقصودة فلا يتصور فيها ذلك؛ لأنَّه لا يمكن دخول (أَل) عليها؛ إذ لو دخل عليها (أَل) لأصبحت معرفة.

وهنا مسألة لطيفة، وهي أَنَّ هذا البيت بتمامه عند ابن مالك في ألفيته وهو قوله:
وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

فالناظم يستدرك على ابن مالك في وجود الخلاف فقال: (عالمًا خلافًا عن ثعلب). وتكلم الشراح عن هذه المسألة فقالوا: كَانَ ابن مالك لم يعتد بخلاف ثعلب. وهذا يقوى القول بأنَّ الناظم ابن الوردي يستحضر متن الألفية في منظومته هذه، التي رجحنا أَنَّها اختصار وتلخيص للألفية، والله أعلم.

قوله: «تَابِعُ مَا كَذِي ارْتِفَاعٍ إِنْ يُضَفُّ دُونَ (أَلِ) انْصَبُ»:

يتحدث الناظم عن شيء من أحكام تابع المنادى؛ فإذا كان المنادى مبنياً فتابعه على أربعة أنواع:

الأول: واجب الرفع؛ تبعاً للفظ المنادى. وهو تابع: (أَيِّ)، و(أَيَّة)، واسم الإشارة. نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. يَا أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ. يَا هَذَا الرَّجُلُ. يَا هَذِهِ الْمَرْأَةَ. فتابع هذه الأشياء يجب رفعه؛ لأنَّ لفظ المنادى مضموم.

الثاني: واجب البناء على الضم، وهو البدل، والمعطوف المجرّد من (أَلِ) اللّذان لم يضافا، نحو: يَا زَيْدُ خَالِدُ. يَا زَيْدُ وَخَالِدُ.

الثالث: واجب النصب تبعاً لمحَلّ المنادى، وهو التابع المضاف إلى ما ليس فيه (أَلِ). ومثل له الناظم بقوله: (أَعْمَرُوْ بَنَ خَلْفُ). فـ(بن) تابع واجب النصب؛ لأنَّه مضاف لمجرّد عن (أَلِ).

الرابع: ما يجوز فيه الوجهان؛ الرفع تبعاً للفظ المنادى، والنصب تبعاً لمحله؛ وله صورتان:

أ- النعتُ المضاف المقترن بـ(أَلِ)، بشرط أن يكون صفة مشتقة مضافة إلى



معمولها، نحو: يا زَيْدُ الحَسَنُ الخَلْقِ، أو الحَسَنُ الخَلْقِ.

ب- النعت المفرد، أو التوكيد، أو عطف البيان، أو المعطوف المقترن بـ(أَلْ)، نحو: يا زَيْدُ المَجْتَهِدُ، أو المَجْتَهِدَ. ومنه قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِيٍّ مَعَهُ، وَالطَّيْرَ﴾^(١). (الطَّيْرُ): تابع للمنادى فهو معطوف على المنادى (جبال)، وهذا التابع منصوب؛ لأنَّه معطوف على المحل.





الاستغاثة

١٠٢- تُفْتَحُ لَامٌ مُسْتَغَاثٌ نُودِيَا وَكُسِرَتْ لِلْعَطْفِ مَا لَمْ تَتَلُ (يا)
١٠٣- وَعَاقَبْتُهَا أَلْفٌ وَلَتُكْسَرُ فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ اسْتُغِيثَ الْمُظْهَرُ

أركان الاستغاثة ثلاثة هي: أداة نداء. منادى، ويعبر عنه بـ(مستغاث به).
وتدخله لام مفتوحة، تسمى لام الاستغاثة. ومستغاث له. وتدخله لام مكسورة.
مثال: يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ.

والمستغاث به لामه مفتوحة كما سبق، ولكنها تكسر إن سبقت بعطفٍ
وحذفت الأداة.

نحو: يَا لَزِيدٍ وَلِخَالِدٍ.

فـ(خالد) هنا مستغاث به سبق بعطف، فتكسر اللام؛ لوجود العاطف ولعدم
وجود الأداة.

قوله: «تُفْتَحُ لَامٌ مُسْتَغَاثٌ نُودِيَا»:

أي: إذا ناديت على مستغاث به فَإِنَّ لَامَهُ تَفْتَحُ.

قوله: «وَكُسِرَتْ لِلْعَطْفِ مَا لَمْ تَتَلُ (يا)»:

أي: أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الْمَكْسُورَةُ -وهي لام المستغاث به- تكسر إذا سبقت
بعطف، ولم تسبق بالأداة (يا).



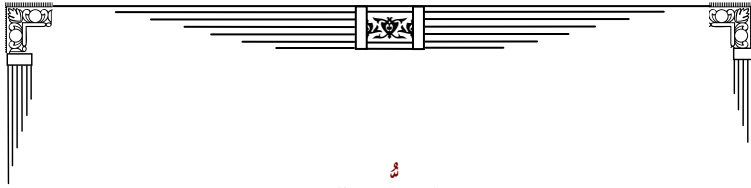
قوله: «وعاقبتُها أَلْفٌ»:

أي: أنَّ العرب تأتي بألف في آخر المستغاث به إذا حذفت اللام، فتقول: يا زيدا.

قوله: «وَلْتُكْسَرْ فيما مِنْ أَجْلِهِ اسْتُغِيثَ الْمُظْهَرُ»:

هنا يشير الناظم إلى مسألة كسر لام المستغاث له، مثال: يا لزيدٍ لِخالدٍ.





النَّدْبَةُ

١٠٤ - وما نَدَبْتَهُ بِـ (يا) أو (وا) فَلَهُ ما لِلنَّدا، أو أَلْفٌ مُكَمَّلَةٌ

١٠٥ - ويُونُسُ في صِفَةِ الموصوفِ يَرَاهُ، وأَمْنَعُ في سِوَى مَعْرُوفِ

النَّدْبَةُ: نداء المتفجّع عليه، أو المتوقع منه؛ لكونه محل ألم.

قوله: «وما نَدَبْتَهُ بِـ (يا) أو (وا) فَلَهُ ما لِلنَّدا»:

أي: ما نَدَبْتُ عليه بِـ (يا) أو (وا) فله من الأحكام ما للمنادى. أي: يبنى على الضم، وهذه الصورة الأولى.

قوله: «أو أَلْفٌ مُكَمَّلَةٌ»:

هذه الصورة الثانية: فيجوز في المندوب زيادة ألف في آخره نحو: وا زيدا. أو زيادة ألف وهاء السكت نحو: وا إسلاماه.

وإذا أردت أن تندب على كلمة مركبة نحو: (عبدالمك) فإنك تزيد ألفاً في آخر الجزء الثاني، فتقول: وا عبدالمك.

قوله: «ويُونُسُ في صِفَةِ الموصوفِ يَرَاهُ»:

يونس المذكور هو يونس بن حبيب الضبي؛ إمام من أئمة النحاة^(١). ومناسبة

(١) انظر ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» (٥١-٥٣)، «إنباه الرواة» (٧٤-٧٨)،



ذكره هنا أنَّه يرى جواز وصل ألف الندبة وهاء السكت بآخر الصفة بعد موصوفها، فيجوز أن تقول: وا زيدُ الظريفا. وا زيد الظريفاه.

قوله: «وامنَعُ في سَوَى مَعْرُوفٍ»:

أي: لا يُندب إلا المعرفة، والمعرفة في المنادى: العلم والنكرة المقصودة والمضاف، فالنكرة غير المقصودة لا تُندب، والشبيه بالمضاف لا يندب كذلك.



الترخيم

- ١٠٦- آخِرَ مَا نَادَيْتَ دُونَ نُذْبَةٍ رَحْمٌ سِوَى الْمُضَافِ وَالْمَشَبَّةِ
 ١٠٧- أَنْتَ بِأَلْهَا مُطْلَقًا أَوْ فَاقِدًا (هـ)، عَلَمًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا
 ١٠٨- فَإِنْ وَلِيَ الْحَتْمُ سَكُونَ لَيْنٍ زَادَ تَلَا أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ
 ١٠٩- فَاحْذِفْهُمَا وَلَا تُغَيِّرْ مَهْمَا نُوِي، وَالْأَفْهَوُ كَاسْمٍ تَمًّا

❁ **الترخيم: هو حذف آخر المنادى للتعجب. والذي يرخم ما يلي:**

أولاً: المؤنث المنتهي بتاء. نحو (فاطمة) فتقول في ترخيمه: يا فاطمُ.

ثانياً: العلم المذكر والمؤنث الزائد عن ثلاثة حروف. أي: أربعة فما فوق. نحو (جعفر) فتقول في ترخيمه: يا جعفُ.

وشدَّ ترخيم كلمة (صاحب)، فهي ليست علماً، فتقول: يا صاح.

قوله: «آخِرَ مَا نَادَيْتَ دُونَ نُذْبَةٍ»:

أي: آخر المنادى في النداء وفي الاستغاثة.

قوله: «رَحْمٌ»:

أي: احذف آخره.

قوله: «سِوَى الْمُضَافِ وَالْمَشَبَّةِ»:

أي: في كل صور المنادى إلا المضاف والشبيه بالمضاف.



قوله: «أَنْتَ بِهَا مُطْلَقًا أَوْ فَاقِدًا، (ها)»:

أي: يجوز ترخيم المؤنث بالهاء مطلقًا، أي: بلا شرط وبلا قيد، وترخيمه بحذف الهاء. والنحاة يعبرون عن تاء التأنيث بالهاء.

مثال: جارية، جاري. عائشة: عائش.

قوله: «عَلَمًا أَرْبَعَةً فِصَاعِدًا»:

أي: يجوز ترخيم العلم المكون من أربعة حروف فما فوق.

قوله: «فَإِنْ وَلِيَ الْحَتْمُ سَكُونَ لَيْنٍ فَاحْذِفْهُمَا»:

أي: إذا جاء قبل آخر الاسم حرف لين ساكن، وقبله أكثر من حرفين، يحذف حرف اللين والحرف الذي بعده، مثل: (عِمْرَان) فترخيمه: يا عِمْرُ. ومثله كلمة: (مِسْكِين)، هنا الياء لين، ترخيمها: يا مِسْكُ.

قوله: «زَادَ تَلَا أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ»:

أي: أن هذا الحرف مسبوق بأكثر من حرفين. أي: ثلاثة.

قوله: «وَلَا تُغَيِّرْ مَهْمَا، نُوْيَ، وَالْأَفْهَوَ كَاسْمٍ تَمَّا»:

❦ أي: أن هذا المرخم الذي يكون على هذه الصورة لك فيه وجهان بعد الحذف:

الوجه الأول: بناؤه على الضم. فيجعل كأنه اسم مستقل بذاته.

مثال: ترخيم (جعفر): يا جعْفُ.

الوجه الثاني: أن يلاحظ المحذوف فتبقى حركته كما هي قبل الحذف.

فيكون ترخيم (جعفر): يا جعْفَ. مثال: (عِمْرَان) أصل الراء مفتوحة، يجوز

فيها: يا عِمْرَ، ويا عِمْرُ.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

١١٠- (إِيَّاكُمْ الْإِعْيَاءَ) أَوْ (وَالْإِعْيَاءَ) نَضَبٌ، كَذَا الْإِغْرَاءُ، وَدُونَ (إِيَّا)

١١١- أَنْصَبَ بِفِعْلِ جَائِزِ الْإِظْهَارِ إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ

يتحدث الناظم عن باب التحذير والإغراء، وهذا الباب يذكره بعض المصنفين عقب المفعول به؛ لأنَّه باب لاسم يُنصب بفعل محذوف. وقد ذكر الناظم طريقتين لأسلوب التحذير في العربية:

الطريقة الأولى: تأتي بضمير المخاطب المنفصل، ثم بعده المفعول به منصوب على التحذير. مثال: إياك زيِّداً. (زيِّداً): مفعول به منصوب.

الطريقة الثانية: تأتي بضمير خطاب المنفصل، ثم الواو، ثم المنصوب على التحذير. مثال: إياك وزيداً.

ومثاله أيضاً قول النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النَّسَاءِ»^(١). (إياكم): ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به، و(الدخول): مفعول به منصوب لفعل محذوف.

قوله: «(إِيَّاكُمْ الْإِعْيَاءَ) أَوْ (وَالْإِعْيَاءَ)»: مثل الناظم للطريقتين؛ ويقصد في المثال الثاني: إياكم والأعياء. وحذف الهمزة للتسهيل.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣٢) ومسلم (٢١٧٢).

قوله: «كذا الإغراء»: انتقل إلى الأسلوب الثاني وهو أسلوب الإغراء، وهو نَصَبٌ على حذف فعلٍ يَحْمِلُ معنى الإغراء والترغيب واللزوم، فمثلاً لما نادى منادي الرسول ﷺ فقال: «الصلاة جامعة»^(١). فالصلاة: مفعول به لفعل محذوف على الإغراء. ومثله قولك: القرآن يا طلبة العلم.

قوله: «ودون (إيّا)»: أشار الناظم إلى أنَّ هذا الضمير قد يحذف؛ فقد تُحذَر دون (إيّا)، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٢). أي: إياكم ناقة الله وإياكم سقياها، فـ(ناقة): مفعول به لفعل محذوف. و(سُقْيَاهَا): مفعول به منصوب بفعل محذوف. ومثله قولك: أخاك أخاك. أي: الزم أخاك.

قوله: «انصب بفعلٍ جائزٍ الإظهار»:

أي: أنَّك في هذين الأسلوبين (الإغراء والتحذير) تَنصِبُ بفعلٍ يجوز إضماره.

قوله: «إلا مع العطف أو التكرار»:

أي: لا يجوز إظهار الفعل -فعل التحذير أو الإغراء- مع العطف والتكرار. فيجب حذفه.

مثال: الكذب والخداع. أي: احذروا الكذب والخداع. فهنا لا يجوز إظهار الفعل مع العطف. ومثال وجوب حذفه مع التكرار قولك: الأسد الأسد. فهنا لا يظهر الفعل.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٥) ومسلم (٩١٠).

(٢) الشمس: (١٣).



ما لا ينصرف

١١٢- لا تَصْرِفِ اسْمًا حَارَ عِلَّتَيْنِ مِنْ تَسْعِ أَوْ وَاحِدَةٍ كَتَيْنِ:

الصرف في اللغة هو التنوين؛ فالذي لا يصرف في اللغة هو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة، إلا إذا عُرِّفَ أو أُضِيفَ. وسيذكر الناظم العلل والأسباب التي تمنع الكلمة من الصرف، والممنوع من الصرف لعلتين هو ما يلي:

أولاً: العلم المؤنث. ومنعه لعلتين: العلمية والتأنيث، وهو يشمل المؤنث تأنيثاً حقيقياً، والمؤنث تأنيثاً لفظياً، والفرق بينهما أن المؤنث تأنيثاً حقيقياً يدل على أنثى تلد، نحو: زينب، عائشة. والمؤنث تأنيثاً لفظياً هو الذي ينتهي بعلامة تأنيث، وإن كان علماً لمذكر، نحو: حمزة.

ثانياً: العلم الأعجمي. اجتمعت فيه علتان: العلمية والعجمة. وقالوا في الأعجمي: أن يكون علماً في لغة العجم. مثل: (إبراهيم، إسماعيل، إسحاق). واستثني ما كان ساكن الوسط كـ(نوح)؛ بدليل أنها تنون كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(١).

ثالثاً: العلم الذي على وزن الفعل، بمعنى أن هذه الكلمة يصح أن تكون فعلاً.

(١) نوح: (١).

فإن كانت كذلك منعت من الصرف.

مثل كلمة (يزيد). فيمكنك أن تقول: يزيدُ القرآنُ المؤمنَ إيمانًا. ففهي هذا المثال جاءت فعلاً. بخلاف قولك: قرأتُ عن يزيدَ بن خالد. فهي اسم. لذا هي ممنوعة من الصرف.

رابعاً: العلم المعدول. العدل في اللغة هو النقل والتغيير، فالعلم المعدول هو الذي نقل من لفظ إلى لفظ، ويجعلون له قيداً فيقولون: الذي على وزن (فُعَل). مثال: عُمر، مُضَر، طُفَر، زُحَل.

خامساً: العلم المركب تركيباً مزجياً. ومعنى (مزجياً). أي: أن هذا التركيب مكون من كلمتين مزجتا معاً؛ فأصبحتا كلمة واحدة؛ لأنَّ التركيب في العربية ثلاثة أنواع:

الأول: تركيب إضافي. **مثال:** عبدالرحمن. عبد: مضاف، والرحمن: مضاف إليه.

الثاني: تركيب إسنادي. أي: يكون الأول مسنداً، والثاني مسنداً إليه، أي: فعل وفاعل ومفعول به، أو مبتدأ وخبر. مثل: جاد الحقُّ. حمد الله.

الثالث: تركيب مزجي. مثل: حضر موت، بعلبك.

سادساً: العلم المنتهي بألف ونون زائدتين. نحو: سلمان، سفيان، عثمان.

سابعاً: الوصف ووزن الفعل. وهو (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء. نحو: أحمر، حمراء. أحسن، حسناء. كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(١).

هنا منعت كلمة (أعلم) من الصرف؛ لأنَّها على وزن (أفعل).

وإذا كان الوصف الذي على وزن (أفعل) مؤنثه ليس على وزن (فعلاء) فإنَّه يصرف. نحو (أرمل). فإنَّ مؤنثه: أرملة. تقول: رجل أرمل.

ثامناً: الوصف المنتهي بآلف ونون. نحو: عطشان، غضبان، حيران. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا﴾^(١). لم تنون (غَضْبَان)؛ لأنها ممنوعة من الصرف.

تاسعاً: الصفة المعدولة. وذلك في الأعداد التي على وزن (مَفْعَل، وفُعال)، نحو: مثني، ثلاث، رُباع. ويكون في كلمة (أُخَر). وهي جمع (أُخْرَى). وكان القياس أن يقال (أُخَر) بإفراد الصفة وتذكيرها؛ لأنَّ أفعل التفضيل، إن كان مجرداً من (أل) والإضافة لا يؤنث ولا يشنى ولا يجمع. فالعدل بها عن القياس والوصفية هما سببا منعهما من الصرف.

قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢). (أُخَرَ): صفة مجرورة بالفتحة عوضاً عن الكسرة؛ لأنَّها ممنوعة من الصرف.

❁ ما يمنع من الصرف لعلة واحدة وهو قسمان :

أولاً: صيغة تنتهي الجموع. وهي كل جمع ثالثه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة. بشرط ألا يعرف بـ(أل)، وألاً يضاف. مثل: مساجد، مفاتيح.

وما جاء على هذا الوزن وإن لم يكن جمعاً فإنَّه يمنع من الصرف أيضاً، نحو:

(١) الأعراف: (١٥٠).

(٢) البقرة: (١٨٤).

شراحيل.

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾^(١). في الآية قال: (صَوَامِعُ). ولم يقل: (صوامعُ)، ومثلها: (وَمَسَاجِدُ). فلم تنونا؛ لأنَّهما ممنوعتان من الصرف. أمَّا كلمة (وَيَعٍ) فقد نونت وهي جمع؛ لأنَّ ثالثها ليس ألفًا.

ثانيًا: الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة والممدودة.

مثال: صحراء، شعراء. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾^(٢).

س: لماذا لم ينون (شُرَكَاءَ)؟

ج: لأنَّها ممنوعة من الصرف؛ فهي متنتية بألف ممدودة.

قوله: «فَاعْدِلْ»: بدأ الناظم بذكر علل المنع من الصرف. وقد مضى بيانها. فالعلة الأولى: العدل.

قوله: «صِفَ»: أي: الوصف.

قوله: «أُنْتُ»: أي: التأنيث.

قوله: «عَرَّفَ»: يقصد بالتعريف: العَلَم.

قوله: «اعْجِمَ»: أي: العجمة.

قوله: «اجْمَعَ»: أي: الجمع.

(١) الحج: (٤٠).

(٢) الأنعام: (١٠٠).

قوله: «رَكَّبَ»: أي: المركب.

قوله: «وَزِدَ»: أي: زيادة ألف ونون.

قوله: «وَالْفَعْلُ زِنَهُ تَمْنَعُ»: أي: وزن الفعل.

قوله: «وَأَلْفَا التَّأْنِيثَ»: يقصد: ألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

قوله: «وَالْجَمْعُ اللَّيِّ، قَامَتْ مَقَامَ عِلَّةٍ وَعِلَّةٍ»:

أي: الجمع وألفا التأنيث تقومان مقام علتين. فيمنعان من الصرف. فكل واحدة منهما تمنع من الصرف. وهو الذي يسمى الممنوع من الصرف لعله واحدة.

١١٦ - فَالْعَدْلُ مُطْلَقًا كَ (مَثْنَى)، وَ (عُمَرُ) وَالْوَصْفُ أَصْلًا مُنْعَ التَّا كَ (أَعْرُ)

قوله: «فَالْعَدْلُ مُطْلَقًا»: أي: أَنَّ الْعَدْلَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ غَيْرِهِ.

قوله: «كَ (مَثْنَى)»: مَثَلٌ لِلصِّفَةِ الْمَعْدُولَةِ بِـ (مَثْنَى). فَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنْ: اثْنَتَانِ.

قوله: «وَ (عُمَرُ)»: مَثَلٌ لِلْعِلْمِ الْمَعْدُولِ بِـ (عَمْرٍ). فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ: عَامِرٍ.

قوله: «وَالْوَصْفُ أَصْلًا مُنْعَ التَّا كَ (أَعْرُ)»:

أي: أَنَّ تَكُونَ الْكَلِمَةُ وَصْفًا أَصْلِيًّا، وَهِيَ الَّتِي عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ)، مَثَلٌ: أَحْسَنُ، وَأَعْرُ. وَلَا يَكُونُ مَوْثَنًا بِالتَّاءِ.

١١٧ - مَوْثَنُ التَّا عَلَمًا كَالْمَعْنَوِيِّ وَمَنْعُ (هِنْدٍ) لَا كَ (نُوحٍ) قَدْ قَوِي

قوله: «مَوْثَنُ التَّا عَلَمًا كَالْمَعْنَوِيِّ»:

أي: أَنَّ الْمَوْثَنَ تَأْنِيثًا لَفْظِيًّا حَكَمَهُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ حَكَمُ الْمَوْثَنِ تَأْنِيثًا حَقِيقِيًّا، مَثَلٌ: حَمْزَةٌ، طَلْحَةٌ، مَعَاوِيَةٌ.

قوله: «وَمَنْعُ (هِنْدٍ)»:

العلم المؤنث ساكن الوسط الثلاثي مثل: (وَعْد، دَعْد، هِنْد)، يجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه فتقول: عن هند، وعن هند.

قوله: «وَمَنْعُ (هِنْدٍ): لَأَكْ (نوح)»:

الأعجمي إذا كان ساكن الوسط يصرف، بخلاف العلم المؤنث ساكن الوسط، فيجوز فيه الوجهان.

قوله: «قَدْ قَوِيَّ»:

أي: قوي المنع، فالعلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط يجوز فيه الوجهان، ولكن رجح الناظم المنع، فمعنى البيت: منع صرف (هند) أقوى من صرفها.

١١٨ - معرفةُ الأعلامِ مثْلُ: (زَيْنِبٍ) وَعُجْمَةُ الأعلامِ قَبْلَ العَرَبِ

قوله: «معرفةُ الأعلامِ مثْلُ (زَيْنِبٍ)»:

لما قال الناظم في الأول: (عَرَّفَ). أراد أن يوضح معنى المعرفة، فقال: معرفة الأعلام. أي: الأعلام المعرفة مثل: زينب.

قوله: «وَعُجْمَةُ الأعلامِ قَبْلَ العَرَبِ»:

أي: يشترط في العلم الأعجمي الممنوع من الصرف أن يكون علماً عند العجم. فلو جئت بكلمة أعجمية ثم جعلتها علماً على عربي، وهي في أصلها ليست علماً في لغة العجم فإنها تصرف.

١١٩ - الجَمْعُ مُتَنَهَى الجُمُوعِ دُونَ (تَا) مُرَكَّبُ الأعلامِ بِالمَزْجِ أَتَى

وضع الناظم قيلاً لصيغة متتهى الجموع حتى تمنع من الصرف، وهو عدم

مجيء تاء التأنيث في آخره، فإذا جاء في آخره تاء التأنيث فإنه يصرف، مثل: أشاعرة، أزارقة، مغاربة. فهي جموع ثلثها ألف، وبعد الألف حرفان ولكنها تنتهي بتاء التأنيث فتصرف.

قوله: «مُرْكَبُ الْأَعْلَامِ بِالْمَزْجِ أَتَى»:

ينبه الناظم هنا إلى أنَّ التركيب الذي يمنع من الصرف في الأعلام هو التركيب المزجي؛ باستثناء الأعلام المركبة المختومة بـ(ويه) فإنَّها مبنية على الكسر دائماً.

١٢٠ - الزائدانِ أَلْفٌ وَالنُّونُ فِيْ أَعْلَامٍ (فَعْلَانِ)، وَوَصَفٍ يَنْتَفِيْ

قوله: «الزائدانِ أَلْفٌ وَالنُّونُ فِيْ، أَعْلَامٍ (فَعْلَانِ)»:

أي: أنَّ زيادة الألف والنون تكون في الأعلام التي على وزن (فَعْلَانِ). مثل: سَلْمَانِ.

قوله: «وَوَصَفٍ يَنْتَفِيْ»:

أي: أنَّ الوصف الذي فيه أَلْفٌ ونون ممنوع من الصرف، مثل: غَضْبَانِ.

١٢١ - فَعْلَانَةٌ عَنْهُ، وَوزنُ الفَعْلِ إِنْ يَخْتَصُّ أَوْ يَغْلِبُ وَبِالْثَّاءِ مَا قُرِنَ

قوله: «وَوَصَفٍ يَنْتَفِيْ فَعْلَانَةٌ عَنْهُ»:

يقيد الوصف الذي على وزن (فَعْلَانِ) بالَّأ يكون مؤنثه بالثاء، أي على وزن (فَعْلَانَةٌ) مثل: عطشان وغضبان. وقد نوزع في هذا القيد، فقد سُمع: غضبانة، والأصل: غضبى.

قوله: «ووزنُ الفَعْلِ إِنْ، يَخْتَصُّ»:

أي: أنَّ يكون هذا الوزن أصلاً هو للفعل، مثل: (تفعل، يفعل). فهذا وزن



خاص بالفعل، فكلمة (تغلب) و(يعمر) ممنوعتان من الصرف.

قوله: «أَوْ يَغْلِبُ»:

أي: أو أن يَغْلِبَ كون هذا الوزن وزنَ فعل، مثل: (فَعَلَ، فُعِلَ) كَشَمَّرَ وَدُئِلَ.

قوله: «وَبِالَّتَا مَا قُرْنُ»:

أي: لم يقرن مؤنثه بالتاء، مثل: (أرمل). الذي مؤنثه: أرملة.

١٢٢ - وَلَا ضُطْرَارٍ صَرَفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَقَصْرُ مَمْدُودٍ، وَفِي الْعَكْسِ اخْتِلَافٌ

أي: أنَّ الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة الشعرية، كما في قول امرئ القيس:

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظُعَائِنِ سَوَالِكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَيَّ شَعْبَعَبِ

والشاهد فيه صرفه لكلمة (ظُعَائِنِ) للضرورة؛ فهي على صيغة متتهى الجموع.

ومنه قول ابن أبي داود في حائيته:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةٌ وَعَامِرٌ فَهْرٌ وَالزَّبِيرُ الْمُمَدَّحُ

الشاهد فيه: صرف كلمة (طلحة) للضرورة.

قوله: «وَقَصْرُ مَمْدُودٍ»:

أي: يجوز أن تحذف همزة الممدود للضرورة. فتقول: شُعْرَا، بدل: شعراء.

قوله: «وَفِي الْعَكْسِ اخْتِلَافٌ»:

أي: اختلفوا في المصروف؛ هل يجوز منعه من الصرف؟. وقد جَوَّزَ بعضهم منعه من الصرف للضرورة.

العدد

١٢٣ - جِيءَ فِي الذُّكُورِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ بِالتَّاءِ، وَأَمَّا الضُّدُّ لَا

❁ أَحْكَامُ الْعَدَدِ:

أولاً: الأعداد (٣-١٠): للمذكر بالتاء، وللمؤنث دون تاء. ويعبر النحاة عن ذلك بقولهم: العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً. فتقول: حفظت ثلاثة أجزاءً بثلاثِ رواياتٍ.

مثال: قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(١). ذُكِّرَ العدد (سبع)؛ لأنَّ المعدود مؤنث، وهو (ليلة). وأنث العدد (ثمانية)؛ لأنَّ المعدود مذكر وهو (يوم).

تنبيه: الذي يعامل في حكم التذكير والتأنيث هو المفرد لا الجمع. فقد يكون الجمع مؤنثاً والمفرد مذكر. نحو: كتب. أوقات. ليالي. مفردها: كتاب، وقت، ليلة.

ثانياً: الأعداد المركبة (١١-١٩): الأول يخالف، والثاني يطابق.

مثال: في المسجد ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة.

والعدد (١١) للمذكر: أحد عشر. وللمؤنث: إحدى عشرة. مثال: قال تعالى:

(١) الحاقة: (٧).



﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(١). المعدود في الآية مذكر (كوكبًا)؛ لذا قال: (أحد عشر).

والعدد (١٢) للمذكر: اثنا عشر. وللمؤنث: اثنتا عشرة. وفي حالة النصب والجر تقول: اثني، واثنتي؛ لأنَّه ملحق بالمشئي.

مثال: قال تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢). المعدود في الآية (عينًا)؛ لذا قال (اثنتا عشرة). هو مرفوع بالالف. أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(٣). فالمعدود (نقيبًا)؛ لذا قال (اثني عشر). وهو منصوب بالياء.

ثالثًا: ألفاظ العقود (عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون): تعامل ألفاظ العقود معاملة جمع المذكر السالم؛ فترفع بالواو وتنصب تجر بالياء، وتلزم صورة واحدة للمذكر والمؤنث.

١٢٤ - تَمْيِيزُهُ اخْفِضُ، وَهُوَ جَمْعٌ إِلَّا فِي مِئَةٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ قَلَّا
قوله: «تَمْيِيزُهُ اخْفِضُ»:

أي: تمييز الأعداد (٣-١٠) يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة. نحو: حفظت ثلاثة أجزاء من القرآن. أمَّا تمييز الأعداد (١١-٩٩) فيكون مفردًا منصوبًا. نحو: صليت إحدى عشرة ركعة.

(١) يوسف: (٤).

(٢) البقرة: (٦٠).

(٣) المائدة: (١٢).

قوله: «وَهُوَ جَمْعٌ»:

أي: تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا.

قوله: «إِلَّا، فِي مِئَةٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ قَلَّا»:

إذا كان التمييز هو العدد مئة فإنه يكون مفردًا مجرورًا، وقد يجمع. فتقول: ثلاث مئة، وثلاث مئتين.

١٢٥ - بِالْمِئَةِ اخْفِضْ مَفْرَدًا إِلَّا مَا شَذَّ، وَشَذَّ مِئَتَيْنِ عَامًّا

قوله: «بِالْمِئَةِ اخْفِضْ مَفْرَدًا»:

وتمييز العدد (١٠٠، ١٠٠٠) يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة. نحو: في المسجد مئة رجل وألف مصحف.

قوله: «إِلَّا مَا، شَذَّ»:

يشير الناظم إلى مسألة مجيء تمييز العدد (١٠٠) جمعًا مجرورًا؛ كما في قراءة حمزة والكسائي^(١) في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾^(٢). بلا تنوين كلمة (مئة)؛ على أنها مضافة و(سنتين) مضاف إليه. أمّا من ينون (مئة) فإنه يجعل كلمة (سنتين) بدلًا أو عطف بيان من (ثلاث) المضافة إلى (مئة). ولا يصح إعرابها تمييزًا؛ لئلا يكون التمييز هنا شاذًا من وجهين؛ هما: وقوعه جمعًا، ونصبه^(٣). والتعبير بالقلّة أولى من التعبير بالشذوذ كما قال الناظم؛

(١) انظر: «السبعة في القراءات» ٣٨٩، «التيسير في القراءات السبع» ١٤٣.

(٢) الكهف: (٢٥).

(٣) انظر: «النحو الوفي» (٤/ ٥٣٤).

لأنَّ ذلك جاء في قراءات سبعة.

قوله: «وَشَدَّ مِثْنَيْنِ عَامَا»:

الأصل في تمييز العدد (١٠٠) أن يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة كما سبق، ولكن شَدَّ مجيئه منصوبًا كما في قول الشاعر:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِثْنَيْنِ عَامَا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

الشاهد فيه أنه قال: (مِثْنَيْنِ عَامَا) فلم يصف؛ بدليل وجود نون المثنى، وأتى بالتمييز مفردًا منصوبًا. وإلى هذا البيت أشار الناظم بقوله: «وَشَدَّ مِثْنَيْنِ عَامَا».

١٢٦- وَرَكَّبُوا مَعَ عَشْرَةِ أَقْلًا مِنْهَا، وَيُبْنِيَانِ فَتَحًا إِلَّا:

قوله: «وَرَكَّبُوا مَعَ عَشْرَةِ أَقْلًا، مِنْهَا»:

يتحدث الناظم عن العدد المركب من عشرة وأقل منها، أي: من أحد عشر إلى تسعة عشر.

قوله: «وَيُبْنِيَانِ فَتَحًا إِلَّا»:

أي: الأصل في العدد المركب (١١-١٩) أن يكون مبنيًا على فتح الجزئين، إلا ما سيستثنيه الناظم، فتقول: حفظ القرآن أحد عشر رجلًا. وعَلِمْتُ أحدَ عشرَ طالبًا. وأعطيت الدرسَ لأحدَ عشرَ طالبًا.

١٢٧- (اثنِي، وَثْنَتِي، وَاثْنَتِي فَلْتُعَرِّبِ وَالتَّاءُ فِي الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ

١٢٨- مِنَ الثَّلَاثِ وَإِلَى التَّسْعِ فَإِنْ ذُكِّرَ فَالْأَوَّلُ بِالتَّائِيَةِ تَقْتَرِنُ

قوله: «(اثنِي، وَثْنَتِي، وَاثْنَتِي فَلْتُعَرِّبِ»:

أي: يستثنى من حكم البناء في الأعداد المركبة: (اثنا، ثنتا، واثنتا)؛ فإنها تعرب إعراب المثنى. وقد سبق التنبيه على ذلك.



قوله: «والتاء في الثاني من المركب»:

أي: العدد عشرة إذا كان مركباً فإنه يطابق المعدود تذكيراً وتأنياً.

قوله: «من الثلاث وإلى التسع فإن، ذكر فالأول بالتأ يقترن»:

يتحدث عن حكم العدد المركب، فالأول يقترن بالتأ إذا كان المعدود مذكراً. ويتجرد منها إذا كان المعدود مؤنثاً.



ك م

١٢٩ - مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمُتَنَصِّبٍ فَرْدٍ، وَفِي الْإِخْبَارِ جَرُّهُ انْتِخِبَ

(كم) في العربية تدخل في باب يسمى: كنيات العدد. و(كم) تأتي على نوعين:
النوع الأول: (كم) الاستفهامية. وهي التي يستفهم بها، وتمييزها مفرد منصوب.

مثال: كم سورة حفظت؟. كم كتاباً قرأت؟.

ويجوز جر التمييز إذا سبقت (كم) بحرف جر. نحو: على كم شيخٍ قرأت؟.
بكم دينارٍ اشتريت الكتاب؟.

النوع الثاني: (كم) الخبرية. يراد بها الإخبار والتكثير.

مثال: كم كتابٍ مفيدٍ قرأته في تفسير القرآن.

وتمييزها مجرور، إلا عند تميم فإنهم ينصبون تمييزها، وشاهدهم قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

الشاهد فيه نصب كلمة (عمّة). ويروى بالجر.

قوله: «مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمُتَنَصِّبٍ فَرْدٍ»: أي: تمييز (كم) الاستفهامية مفردٌ منصوب.

قوله: «وَفِي الْإِخْبَارِ جَرُّهُ انْتِخِبَ»: أي: الراجح أن تمييز (كم) الخبرية مجرور، وقال: (انتخب)؛ لأن تميم ينصبونه.

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ

- ١٣٠ - مُضَارَعٌ قَدْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ تَضُمُّ مِنْهُ الْأَوَّلَا
 ١٣١ - وَبِ (أَنْ) أَنْصَبَ لَا مِنَ الْمُثَقَّلِ وَبِ (إِذَنْ) صُدِّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
 ١٣٢ - وَ (لَنْ)، وَ (كَيْ)، وَبِ (أَنْ) الَّذِي اسْتَتَرَ بَعْدَ الْحُرُوفِ السِتِّ؛ وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ
 ١٣٣ - وَ (أَوْ) كَدَ (إِلَّا) أَوْ (إِلَى)، وَ (حَتَّى) لَا الْحَالُ، وَالَّذِي بِهِ أَوَّلَتْهَا
 ١٣٤ - وَالْوَاوُ وَالْفَا بَعْدَ مَحْضِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ، نَحْوُ: الدُّعَا وَالنَّهْيِ
 ١٣٥ - وَعَاطَفُ الْفِعْلِ عَلَى اسْمٍ صُرِّحَا وَاجْزَمَ عِدَا النَّفْيِ إِنْ الْفَا طُرِحَا

قوله: «مُضَارَعٌ قَدْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى، أَرْبَعَةٍ تَضُمُّ مِنْهُ الْأَوَّلَا»:

يتحدث الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ عن طريقة صياغة الفعل المضارع، فيقول: إذا كان ماضيه على أربعة حروف فإنك تضم الحرف الأول في المضارع، ويفتح فيما عدا ذلك.

مثال: أَكْرَمَ = يُكْرِمُ.

مثال لغير الرباعي: سَجَدَ: يَسْجُدُ. اسْتَقْبَلَ: يَسْتَقْبَلُ.

ثم انتقل الناظم إلى الحديث عن نواصب الفعل المضارع، فبدأ يعددها ويذكر شيئاً من أحكامها.

قوله: «وَبِ (أَنْ) أَنْصَبَ»:

(أَنْ) تنصب الفعل المضارع. وهي حرف مصدري. كما في قوله تعالى:



﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(١). فالفعل (يخفف) نصب بـ(أَنْ). ومثاله أيضًا قولك: أحبُّ أن يحفظ الحارثُ القرآنَ.

قوله: «لَا مِنْ الْمُثَقِّلِ»:

❖ أي: غير (أَنْ) المخففة من الثقيلة. لِأَنَّ (أَنْ) على أنواع منها:

النوع الأول: (أَنْ) الناصبة للمضارع. وهي حرف مصدري، تؤول مع فعلها بمصدر صريح، وهذه هي التي تنصب الفعل المضارع.

النوع الثاني: (أَنْ) المخففة من الثقيلة. أي أصلها (أَنْ) لكن خففت النون، وعلامتها أَنَّها تسبق بعلمٍ أو يقين، وهذه لا تنصب. ومثاله قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٢). الفعل (سَيَكُونُ): بالرفع هنا؛ لِأَنَّها لم تسبق بناصب؛ فـ(أَنْ) مخففة من الثقيلة؛ بدليل أَنَّها سبقت بعلم.

النوع الثالث: (أَنْ) المفسرة. وهي التي تكون بمعنى (أي).

مثال: أشرت إليك أن اجلس. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَ﴾ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا^(٣).

النوع الرابع: (أَنْ) الزائدة التي لا عمل لها. وتقع غالبًا بعد (لَمَّا)، و(لَوْ). كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ بِهِمْ أَهْلَهَا﴾^(٤).

(١) النساء: (٢٨).

(٢) المزمل: (٢٠).

(٣) المؤمنون: (٢٧).

(٤) العنكبوت: (٣٣).

قوله: «وبـ(إِذَنْ) صُدِّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ»:

❖ **الناصب الثاني وهو (إِذَنْ)، واشترط لـ(إِذَنْ) شروط:**

الشرط الأول: أن تكون في بداية الجملة.

الشرط الثاني: أن يكون الفعل بعدها دالاً على الاستقبال.

وهذان الشرطان أشار إليهما الناظم.

الشرط الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

مثال: يقول لك أحدهم: سأزورك. فتقول له: إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

واستثنى النحاة أن يكون الفاصل القسم، فلو فصل بينها وبين الفعل قسم فإنَّها تنصب.

مثال: إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ.

قوله: «و(لَنْ)»:

الناصب الثالث هو (لَنْ). مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ

يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ﴾^(١). فالفعل (يستنكف) منصوب بـ(لَنْ).

قوله: «و(كَي)»:

الناصب الرابع من نواصب الفعل المضارع هو (كَي) المصدرية المسبوقة بلام التعليل.

(١) النساء: (١٧٢).



مثال: قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾^(١). فالفعل (تحزنوا) منصوب بـ(كي).

أمَّا المجردة عن لام التعليل فهي التي يسميها النحاة التعليلية؛ وهي حرف جر. والناصب للفعل بعدها هو (أن) المضمرة.

مثال: تفرغ الطالب كي يحفظ القرآن.

ثم تحدث الناظم عن مواضع إضمار (أن)، ف(أن) التي مضى الحديث عنها تنصب ظاهرة وتنصب مضمرة.

قوله: «وَبِ(أَنْ) الَّذِي اسْتَنْتَرْتُ، بَعْدَ الْحُرُوفِ السَّتِّ»:

أي: سيذكر الناظم المواضع التي تضمّر فيها (أن)، وذلك إذا وقعت في ستة مواضع.

قوله: «وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ»:

أي: تضمّر (أن) بعد لام الجر. وهذا الموضع الأول. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٢). وهذه اللام هي لام للتعليل. ولعل الناظم قال: لام الجر. ليشمل لام التعليل ولام العاقبة واللام الزائدة.

قوله: «و(أَوْ) كَ(إِلَّا) أَوْ (إِلَى)»:

أي: تضمّر (أن) بعد (أو) التي بمعنى (إلى)، أو (إِلَّا). وهذا الموضع الثاني.

(١) آل عمران: (١٥٣).

(٢) النحل: (٤٤).

مثال: لَا قَاتِلَنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ يَسْمَلُوا. ومنه قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الشاهد قوله: (أو تستقيما). فقد نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة بعد (أو).

قوله: «و(حتى)، لا الحال والذي به أوَّلُنا»:

أي: الموضع الثالث الذي تضمّر فيه (أن) بعد (حتى)؛ بشرط أن يكون الفعل دالًّا على الاستقبال. ومعنى قوله: «لا الحال». أي: التي لا تدل على الحال، أو معناه.

مثال: قال تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(١). فقوله (يرجع) منصوب بـ(أن) المضمرة بعد (حتى).

قوله: «والواو والفاء»:

الموضع الرابع والخامس من مواضع إضمار (أن) بعد واو المعية وفاء السببية. ولها شروط.

قوله: «بعد محض نفي»:

أي: تضمّر (أن) بعد واو المعية أو فاء السببية إذا سبقت —أي الواو أو الفاء— بنفي.

مثال: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا

يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا ﴿١﴾ الفعل (يموتوا) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بنفي، وهو قوله: (لا يُقْضَى). ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (١٤٢) ﴿٢﴾. (يَعْلَمُ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو المسبوقة بنفي، وهو قوله (ولمَّا يَعْلَمُ).

قوله: «أَوْ طَلَبٍ، نَحْوُ: الدُّعَا وَالنَّهْيِ»:

الطلب في العربية هو الأمر والنهي، والدعاء والاستفهام، والتمني، والعرض والتحضيض، والرجاء، والشواهد عليه كثيرة في القرآن الكريم؛ فالمثال على الفاء المسبوقة بالدعاء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٨٨) ﴿٣﴾. (يؤمنوا): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الدعاء (رَبَّنَا).

مثال: قال تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (٤). (فَيَشْفَعُوا): هنا سبقت الفاء بالاستفهام (فهل)، فنصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد الفاء.

مثال: قال تعالى: ﴿يَلَيِّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٥). (فَأَفُوزَ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء؛ لأنها مسبوقة بتمني (ياليتني).

(١) فاطر: (٣٦).

(٢) آل عمران: (١٤٢).

(٣) يونس: (٨٨).

(٤) الأعراف: (٥٣).

(٥) النساء: (٧٣).

مثال: قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيِّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِثَايِتٍ﴾^(١).
(نَكْذَّبُ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية، المسبوقة بالتمني (ياليتنا).

مثال: قال الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
تأتي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بالتمني (لا تنه).

قوله: «وعاطفُ الفعلِ على اسمٍ صُرِّحاً»:

تضمير (أن) بعد عاطف على اسم جامد غير صريح. وهذا الموضع السادس.

❖ **مثاله قول ميسون الكلبيّة:**

وَلُبْسٌ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
(تَقَرَّرَ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية؛ لأنّها معطوفة على اسم جامد، وهو (عباءة).
مثال: سَفَرٌ إِلَى مَكَّةَ وَأَعْتَمَرَ.

تنبيه: الكوفيين يجعلون هذه الحروف هي الناصبة بنفسها.

ثم انتقل الناظم إلى مسألة لطيفة ختم بها باب نواصب الفعل.

قوله: «وَأَجْزَمُ عَدَا النَّفْيِ إِنْ الْفَا طُرْحَا»:

أي: اجزم الفعل المضارع المسبوق بالطلب إذا سقطت منه الفاء؛ لأنه في البيت السابق قال: (نفي أو طلب). فعدا النفي هو الطلب، وصورة المسألة: عندنا جملة فيها فعل مضارع، ودخلت عليه فاء السببية وسبقت بنفي أو طلب، يقول لك الناظم: إذا حُذِفَتِ الفاء يُجْزَمُ الفعل.

مثال: (ادرس فستنجح). لو حذفنا الفاء سنقول: (ادرس تنجح). وهذا الذي يسمى الجزم بالطلب. ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٢). فكلاً من (أفْرَغُ) و(أَتْلُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والذي جزمه الطلب.

تنبيه: قد يقال: هو سيتحدث بعد قليل عن الجوازم، فلماذا لا يذكر الطلب مع الجوازم كما صنع ابن هشام وغيره من الذين ذكروا الطلب في جوازم الفعل المضارع؟ الجواب: لأنه تحدث عن الفاء التي تسبق بالطلب، فناسب أن يذكر مسألة الجزم عند حذف هذه الفاء.



(١) الكهف: (٩٦).

(٢) الأنعام: (١٥١).

جَوَازِمُ الْفِعْلِ

- ١٣٦ - وَجَزُمُهُ بِـ(لا)، وَلَا مِ طَلَبَا وَ(لَمْ)، وَ(لَمَّا)، وَلِمَاضٍ قَلْبَا
 ١٣٧ - وَجَزُمُ شَرْطٍ، وَجَزَا بِـ(إِنْ) وَ(مَا) (أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَنَّى، حَيْثُمَا)
 ١٣٨ - (مَهْمَا)، وَ(إِذْمَا، أَيْنَ، مَنْ)، وَيُعْطَى فَاءَ جَوَابٍ لَا يَصِحُّ شَرْطًا
 ١٣٩ - نَعَمْ (إِذَا) فُجَاءَةٌ لِلْفَا بَدَلُ وَالرَّفْعُ فِي جَوَابٍ مَا ضَارَعَ قُلُ
- قوله: «وَجَزُمُهُ بِـ(لا)»:

أي: يجزم الفعل المضارع بـ(لا) الناهية. نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾^(١) (تقم): فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية.

قوله: «وَلَا مِ طَلَبَا»:

أي: الجازم الثاني هو لام الأمر وتسمى اللام الطلبية؛ لأنَّ الأمر طلب. وتدخل على الفعل المضارع فتجزمه. نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾^(٢). الفعلان (يعفوا) و(يصفحوا) مجزومان بلام الأمر.

تنبيه: لام الأمر مكسورة، مثل: لَتَكْتُبْ درسك. لَتَحْفَظْ وردك. وقوله تعالى:

(١) التوبة: (١٠٨).

(٢) النور: (٢٢).

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^(١). وهذه اللام إن تقدمتها الواو والفاء فالأكثر تسكينها، ويجوز تحريكها بالكسر.

قوله: «و(لَمْ)»:

(لم) الجازم الثالث. وهي حرف نفي وقلب وجزم. ولا تدخل إلا على الفعل المضارع. نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٢).

قوله: «و(لَمَّا)»:

(لَمَّا) الجازم الرابع. وهي حرف نفي وجزم شبيه بـ(لم). ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾^(٣). فالفعل (يقض): فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

تنبيه: الفرق بين (لَمَّا) و (لم) أن (لم) تنفي صيغة (فعل)، و(لَمَّا) تنفي صيغة (قد فعل)، أي: أن (لَمَّا) تنفي الفعل المتوقع حدوثه، فقولك: (لَمَّا يحضر زيد). يشعر أنه سيحضر، لكنه لم يحضر إلى الآن. كذلك يحسن التنبيه إلى الفرق بين (لَمَّا) الحرفية الجازمة، و(لَمَّا) الظرفية التي لا تجزم؛ فهي اسم. كالتي في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٤).

(١) الطلاق: (٧).

(٢) الإخلاص: (٣).

(٣) عبس: (٢٣).

(٤) البقرة: (٨٩).

قوله: «وَلِمَاضِي قَلْبًا»:

أي: تقلب (لم) و(لَمَّا) زمن الفعل المضارع إلى الماضي. فالفعل (يسجد) في قولك: (لم يسجد محمد لغير الله). فعل مضارع؛ لكنه يدل على الماضي. فمعنى الجملة أَنَّ فعل السجود لم يقع في الماضي.

وهذه الجوازم التي مضى الحديث عنها تجزم فعلاً واحداً، والجوازم التي سيذكرها تجزم فعلين، ويضاف إلى الجوازم الطلب الذي تحدث عنه في نهاية باب النواصب.

قوله: «وَجَزْمُ شَرْطٍ»:

أي: أَنَّ الفعل المضارع يجزم بالشرط. وأسلوب الشرط في العربية يتكون من ثلاثة أركان:

الأول: أداة الشرط. وكلها أسماء باستثناء (إن) شرطية. ومنها ما يجزم فعلين. وهي التي سيذكرها الناظم. ومنها ما لا يجزم مثل (لو، لولا).

الثاني: فعل الشرط.

الثالث: جواب الشرط.

مثال: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(١). (مَنْ): أداة الشرط، و(يَتَّقِ): فعل الشرط مجزوم، و(يَجْعَلْ): جواب الشرط، وهو كذلك فعل مضارع مجزوم.

(١) الطلاق: (٢).

قوله: «وَجَزَابُ (إِنْ)»:

(إِنْ) حرف شرط جازم لفعلين؛ فعل الشرط وجواب الشرط.

مثال: قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(١).
(تَتَّقُوا): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط.
(يَجْعَلْ): جواب الشرط؛ فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

قوله: «و(ما)»: (ما) الشرطية: اسم شرط جازم مبني على السكون.

مثال: قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾^(٢). (نَنْسَخْ):
فعل الشرط، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. و(نَأْتِ): جواب
الشرط، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

قوله: «أَيَّ»:

(أَيَّ) اسم شرط جازم لفعلين. ولا يأتي الفعل بعد (أَيَّ)، لأنها تلزم الإضافة،
فما بعدها مضاف إليه. ثم يأتي الفعل. ومعناها بحسب ما تضاف إليه.

مثال: أَيَّ كِتَابٍ تَقْرَأُ تَسْتَفِدُّ مِنْهُ.

قوله: «متى»: (متى) هي اسم للدلالة على مطلق الزمان، ضَمَّنَ معنى الشرط.
وتعرب في محل نصب على الظرفية. وتجزم فعلين.

مثال: متى تحفظَ المتن؛ تضبطه. فعل الشرط (تحفظَ) وجوابه (تضبطَ)
وكلاهما مجزوم.

(١) الأنفال: (٢٩).

(٢) البقرة: (١٠٦).

قوله: «أَيَّانَ»: (أَيَّان) اسم شرط جازم مثل (متى) في الدلالة. تجزم فعلين. ولم تقع في كتاب الله.

مثال: أَيَّان تَزُرُّنِي أَكْرَمُكَ.

قوله: «أَنَّى»: (أَنَّى) اسم شرط جازم لفعلين، وضعت للدلالة على المكان ثم ضُمَّنْتَ معنى الشرط. وتعرب في محل نصب على الظرفية.

مثال: أَنَّى تَحْرُصُ عَلَى الْخَيْرِ تَوْفُقُ إِلَيْهِ.

قوله: «حَيْثُمَا»:

(حيثما): اسم شرط جازم لفعلين. ويجب أن تتصل بـ(ما) الزائدة لتجزم. وتعرب في محل نصب على الظرفية المكانية.

مثال: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾^(١). (كنتم): فعل ماض ناقص مبني في محل جزم، فعل الشرط. وجملة جواب الشرط (فولُّوا) في محل جزم.

قوله: «مَهْمَا»: (مهما): اسم شرط جازم لفعلين.

مثال: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) (تأتنا): فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط. وجملة جواب الشرط في محل جزم.

(١) البقرة: (١٤٤).

(٢) الأعراف: (١٣٢).



قوله: «و(إِذَا): (إِذَا): أداة شرط جازمة فعلين. وقد وقع في اسميتها خلاف. شبيهة ب(إِنْ).

مثال: إِذَا تَقَمَّ أَقَمَّ.

قوله: «أَيْنَ»: (أَيْنَ): اسم شرط جازم. وضعت للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط. تتصل ب(ما) الزائدة.

مثال: قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ﴾^(١). (تكونوا): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط. (يدرككم): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. وهو جواب الشرط.

ثم انتقل الناظم إلى مسألة أخرى وهي: متى تدخل الفاء على جواب الشرط؟.

قوله: «وَيُعْطَى، فاء جوابٍ لا يَصِحُّ شَرْطًا»:

يتحدث الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ عن المواضع التي تدخل فيها الفاء على جواب الشرط، وقد جمعها أحدهم بقوله:

اسْمِيَّةٌ طَلِبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَب(مَا) وَ(لَنْ) وَ(قَدْ) وَبِالتَّنْفِيسِ

تدخل الفاء على جواب الشرط إذا كان جواب الشرط أحد الأشياء المذكورة، فإن كانت جملة جواب الشرط جملة اسمية، أو جملة طلبية، أو جملة فعلية فعلها جامد مثل: (نعم، بئس، ليس، عسى) أو سبقت بنفي أو قد أو السين وسوف، دخلت عليها الفاء.

مثال: إن تحفظ القرآن فَنِعَمَ الطالبُ. إن تحفظ القرآن فأنت مجتهدٌ. إن سافرت إلى مكة فاعتمر. إن حافظت على صلاة الفجر فما أنت من المقصرين.

قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(١). (يسرق): فعل الشرط. و(فقد سرق): جملة جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لوجود (قد).

وقد ذكر الناظم ضابطاً يجمع كل هذه الحالات، فقال: إن لم يصح دخول أداة الشرط على جواب الشرط، وجب اقتران الجواب بالفاء. وهذا معنى قوله: «وَيُعْطَى فَاءَ جَوَابٍ لَا يَصِحُّ شَرْطًا». ففي المثال السابق هل يصح دخول (إن) على جواب الشرط؟ أي: هل يصح أن تقول: إن قد سرق؟ لا؛ إذن يجب دخول هذه الفاء.

مثال: قال تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٢). جملة (فلن يغفر) هي جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لدخول (لن) عليه. ولا يصح دخول أداة الشرط عليها؛ فلا يقال: إن فلن يغفر.

مثال: قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(٣). جملة (فسوف يأتي الله بقوم) هي جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لدخول التنفيس عليها، وهو (سوف).

ثم انتقل الناظم إلى مسألة أخرى، وهي اقتران جواب الشرط بـ(إذا) الفجائية.

(١) يوسف: (٧٧).

(٢) التوبة: (٨٠).

(٣) المائدة: (٥٤).



قوله: «نَعَمْ (إِذَا) فُجَاءَةٌ لِلْفَا بَدَلٌ»:

أي: (إِذَا) الفجائية تكون بديلة عن الفاء بالضابط المذكور، وجاءت في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١). (تُصِبُّهُمْ): فعل الشرط مجزوم، و(هُمْ يَقْنَطُونَ): جملة جواب الشرط، اقترنت بـ(إِذَا) الفجائية بدلاً من الفاء؛ لأنَّ جواب الشرط جملة اسمية.

قوله: «والرفعُ في جوابِ ما ضارَعَ قُلٌّ»:

الأصل في الأدوات المذكورة أنَّها تجزم فعلين، ولكن بين الناظم أنَّه يقل عدم جزمها للفعل الثاني وهو جواب الشرط. أي: يصح أن يأتي الفعل في جواب الشرط مرفوعاً، لكن هذا قليل في كلام العرب. ومن ذلك قول الراجز:

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالفعل (تصرعُ) مرفوع؛ وهو واقع في جواب (إن) الشرطية الجازمة لفعلين. والأصل أن يجزم.



التصغير

- ١٤٠ - صَغُرْ ثَلَاثِيًّا (فُعَيْلًا)، ومتى زَادَ (فُعَيْعِلًا، فُعَيْعِيلًا) أَتَى
 ١٤١ - وَاخْتِمَ مُؤَنَّثًا ثَلَاثِيًّا أَمِنَ لَبَسًا بِ(تَا)، إِذَا خَلَا مِنْهَا كَـ(سِنْ)
 ١٤٢ - (بُؤَيْبُ) بِالْوَاوِ، (نُيَيْبُ) بِالْيَا كَذَا (سُرَيْحِينَ) كَجَمْعِ الْأَشْيَا
 ١٤٣ - وَجْهَانٍ فِي كَـ(جَدُولٍ)، وَضَدًّا عَنْ الرُّبَاعِيِّ زَائِدًا، لَا الْمَدَّ
 ١٤٤ - وَفِي الْخُمَاسِيِّ حَذْفُ خَامِسٍ قَبْلَ لَا شِبْهَ زَائِدٍ، وَجَا (سُفَيْرِ جُلْ)
 ١٤٥ - وَفِي (الَّذِي) وَ(ذَا)، وَفِي الْفُرُوعِ شَذَّ، كَذَا فِي كُلِّ مَسْمُوعٍ

يتحدث الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الصَّرْفِ، وَهُوَ التَّصْغِيرُ. وَهَذَا الْبَابُ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ، وَلَهُ أَوْزَانٌ مَخْصُوصَةٌ سَيَأْتِي ذِكْرُهَا.

قوله: «صَغُرْ ثَلَاثِيًّا (فُعَيْلًا)»: أَي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصْغِرَ كَلِمَةً ثَلَاثِيَّةً، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِهَا عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلٍ) أَي: بِضَمِّ الْأَوَّلِ، وَزِيَادَةِ يَاءٍ بَعْدَ الثَّانِي. مِثَالُ: تَصْغِيرِ (رَجُلٍ): رُجَيْلٌ. وَتَصْغِيرِ (عُمَرُ): عُمَيْرٌ. وَهَكَذَا.

قوله: «ومتى زادَ (فُعَيْعِلًا، فُعَيْعِيلًا)»:

أَي: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا فَإِنَّ تَصْغِيرَهُ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ: (فُعَيْعِلٍ)، وَ(فُعَيْعِيلٍ).

مثال: تَصْغِيرِ (دِرْهَمٍ): دُرَيْهَمٌ. وَتَصْغِيرِ (جَعْفَرٍ): جُعَيْفَرٌ. وَتَصْغِيرِ (عَصْفُورٍ): عَصَيْفِيرٌ.



قوله: «أَتَى»:

أي: أتى هذا التصغير على هذا الوزن في المزيد عن الثلاثي، أي: في الرباعي والخماسي.

قوله: «وَاخْتِمَ مُؤَنَّثًا ثَلَاثِيًّا أَمِنْ، لَبَسًا بِ(تَا)، إِذَا خَلَا مِنْهَا كَد(سِنْ)»:

أي: عند تصغير الأسماء الثلاثية المؤنثة، نزيد تاء التأنيث في آخرها بعد التصغير. نحو كلمة (سِنْ، دار)، فهذه الكلمات تختتم بالتاء بعد تصغيرها. فتصغير (سِنْ): سُنَيْن. ثم نزيد تاء فتصير: سُنَيْنَة. وتصغير (دار): دوير. ثم نزيد تاء فتصير: دويرَة.

قوله: «أَمِنْ، لَبَسًا»:

أي: لا نضع التاء إذا خيف التباس المؤنث المفرد بالجمع. والناظم هنا ذكر شرط زيادة التاء؛ لأنه قد يلتبس المفرد بالجمع في بعض الكلمات عند زيادة التاء. فإذا أردت تصغير كلمة (نخل) مثلاً فإنك تقول: نُخَيْل. ولا تزيد تاء؛ لأنها ستصبح: (نُخَيْلَة)؛ فتنتقل الكلمة من الجمع إلى المفرد، فـ(نخيلة) تصغير: نخلة. ومثلها كلمة (شجر) تصغيرها: شُجَيْر. وتصغير (بقر): بُقَيْر. كل ذلك دون تاء؛ لئلا يلتبس الجمع بالمفرد.

قوله: «(بُؤَيْبُ) بِالْوَاوِ، (نُيَيْبُ) بِالْيَا، كَذَا (سُرَيْحِينُ) كَجَمْعِ الْأَشْيَاء»:

يشير الناظم في هذا البيت إلى الكلمات التي ثانيها حرف مدّ؛ فتصغير ما ثانيه حرف مدّ يكون برد الحرف إلى أصله ثم نصغر على الوزن. ويُعرف أصل الحرف بجمعه أو تثنيته.

❁ سؤال: كيف تصغر كلمتي: (باب، وناب)؟.

الجواب: أولاً: نرد الألف إلى أصلها. ولمعرفة أصلها نجعلها، فجمع (باب): أبواب. إذن أصل الألف واو. وجمع (ناب): أنياب. فأصل الألف ياء.

ثانياً: نصغر الكلمة، فنضم الأول ونضع ياءً بعد الحرف الثاني، فتصير: بُوَيْب، وَنُيَيْب.

وكذلك كلمة (سرحان)، جمعها: سراحين، فأصل الألف ياء، ثم نصغر فتصير: سُريحين.

قوله: «وجهان في كـ (جدول)»:

يتحدث الناظم عن تصغير ما ثالثه واو متحركة متوسطة مثل: (جدول، أسود، أعور). فأشار الناظم إلى أنه يجوز فيه وجهان:

الأول: أن تقلب الواو ياءً، وتدغم مع ياء التصغير.

مثال: تصغير (جدول): جُدَيْل. (أسود): أُسَيْد. (أعور): أُعَيْر.

الثاني: أن تبقى الواو، مع إضافة ياء التصغير.

مثال: تصغير (جدول): جُدَيُول. (أسود): أُسَيُود. (أعور): أُعَيُور.

قوله: «وُصِّدًا، عن الرباعي زائدًا، لا المَدَّ»:

أشار الناظم إلى مسألة أخرى وهي: إذا كانت الكلمة رباعية مزيدة، فإننا نحذف الحرف الزائد عند التصغير.

مثال: (مُدَحرج، مُقَشعر). فعند تصغير هاتين الكلمتين وما شابههما نحذف

الحرف الزائد في الأول من هذا الاسم الرباعي؛ فنحذف الميم، ثم نصغر على

القاعدة، فيكون تصغير (مدحرج): دُحِجِرَج. و(مقشعر): قُشِيعِر.

تنبيه: هذا الباب السماع فيه أقوى من القياس. فقالوا في تصغير (مستخرج): مُخَيَّرَج. فلم يحذفوا الميم، بل حذفوا السين سماعًا.

قوله: «وفي الخماسي حَذَفُ خَامِسٍ قَبْلُ، لَا شِبْهَ زَائِدٍ، وَجَا (سُفَيْرِ جَلْ):

أي: إذا أردت أن تصغر الخماسي، فاحذف الحرف الأخير ثم صَغُرْ.

مثال: تصغير (سفرجل): سُفَيْرَج. بحذف اللام. وُسْمَع: سفيرجل. كما ذكر الناظم.

ثم أشار الناظم إلى مسألة تصغير بعض الأسماء، كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

قوله: «وفي (الذي) و(ذا)، وفي الفروع، شَذَّ»:

أي: شَذَّ تصغير هذه الكلمات، فيصغرون (الذي) على: الذِّيَّ. و(التي): التِّيَّ. وهو جار في فروعهما من المثنى والجمع. واسم الإشارة (ذا) صغروه على: ذَيَّ.

قوله: «كذا في كَلِمٍ مَسْمُوعٍ»:

أي: شَذَّ عند العرب تصغير كلمات على غير الأوزان التي ذُكرت.

مثال: كلمة (إنسان)؛ تصغيرها في الأصل يكون على: أنيسان. ولكن جاء تصغيره على: أنيسين. وكذلك كلمة (مغرب) صغروها على: مُغِيرَبان. والأصل: مُغِيرَب.



الحروف الزوائد

١٤٦ - (أَتَوْهُ سَالِمِينَ)، (سَايِلٌ وَأَنْتَهُمْ) (سَأَلْتُمُونِيهَا) تُزَادُ فِي الْكَلِمِ

هذه الحروف التي يسمونها حروف الزيادة، أي: الزائدة على أصل الكلمة؛ ولكنَّ زيادتها زيادة معنى وليست زيادة مبنى فقط. وإذا أردت معرفة حروف الزيادة في كلمة ما فإنَّك تعيدها إلى أصلها الثلاثي، فعندها يظهر أصل الكلمة (ثلاثي أو غير ثلاثي)، وتظهر لك الحروف الأصلية والحروف الزائدة؛ فالحروف الأصلية هي التي تبقى مع الكلمة في جميع صيغها واشتقاقاتها؛ بينما الحروف التي تدخل عليها وتنفارقتها في بعض صيغها وتصاريفها فهذه حروف زائدة.

مثال: كلمة (سجود)؛ لو رددناها إلى أصلها الثلاثي ستصبح: (سجد)؛ نلاحظ أنَّ الواو سقطت، فهي إذن زائدة.

وقد جمع العلماء هذه الحروف بقولهم: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، أو (أَتَوْهُ سَالِمِينَ)، أو (سَايِلٌ وَأَنْتَهُمْ). أي: السين والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، وألف المد. وهذه الحروف وجودها في الكلمة يعطي معنى جديداً، فـ(ساجد) غير (سجد). و(السجود) غير (سجد)، و(شارك) غير (تشارك) و(مشاركة). و(قَبِلَ) غير (استقبل)، و(استقبال)، وهكذا.



النَّسَبُ

- ١٤٧- تَزِيدُ إِنْ نَسَبْتَ يَاءً وَلَيْتَ كَسْرًا، وَيَاءً أَشْبَهَتْهَا نُحَيْتَ
 ١٤٨- وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تُنَحِّي مُطْلَقًا وَيَاءُ مَنْقُوصٍ ثَلَاثَةً رَقَا
 ١٤٩- وَالْفُ الْمَقْصُورِ خَامِسًا فَمَا فَوْقَ، وَأَمَّا رَابِعًا فَإِنَّمَا
 ١٥٠- تَحْذِفُهُ إِنْ كَانَ لِلْإِنَاثِ وَالْفُ الْمَقْصُورِ فِي الثَّلَاثِي
 ١٥١- بَدِيلُ أَصْلِ قَلْبِهِ وَأَوَا رُويَ كَ (فَتَوِيٌّ) فِي (فَتَى)، وَ (عَصَوِيٌّ)
 ١٥٢- وَوزنُ (فَاعِلٍ) وَ (فَعَّالٍ، فَعِلٌ) يُغْنِي عَنِ الْيَاءِ،

قوله: «تَزِيدُ إِنْ نَسَبْتَ يَاءً وَلَيْتَ، كَسْرًا»:

أي: إن أردت النسب لقبيلة، أو لمهنة، أو لصنعة، أو غير ذلك، فإنَّكَ تزيد ياءً، وتكسر ما قبلها.

مثال: عرب: عربي. عجم: عجمي. مروان: مرواني.

قوله: «وَيَاءُ أَشْبَهَتْهَا نُحَيْتَ»:

أي: إذا كانت الكلمة مختومة بياء، مثل كلمة (الشافعي)، فعند النسب نحذف هذه الياء الأصلية ثم نضع ياء النسب. بمعنى أنَّكَ تبقي الياء كما هي في النطق، فلا تغير شيئاً، تقول: الإمام الشافعي. وأنا أنتسب إلى المذهب الشافعي. فالثانية اسم منسوب.

قوله: «وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تُنَحِّي مُطْلَقًا»: أي: إذا أردت أن تنسب إلى كلمة مختومة بتاء التأنيث، فإنَّكَ تحذف التاء مطلقاً.



مثال: النسب لـ (مكة): مكّي. و (كوفة): كوفي.

قوله: «وياءٌ منقوصٍ ثلاثةً رَقَا»:

أي: تحذف ياء الاسم المنقوص الزائدة عن ثلاثة في النسب. وإن كانت ثلاثة فإنّها تقلب واوًا.

مثال: النسب لـ (شَجِي): شَجَوِي. (عَلِي): عَلَوِي.

قوله: «وَأَلْفُ الْمَقْصُورِ خَامِسًا فَمَا، فَوْقُ»:

أي: كذلك ألف المقصور أيضًا تحذف إذا كانت خامسة فما فوق.

مثال: النسب لـ (صحاري): صحاري.

قوله: «وَأَمَّا رَابِعًا فَإِنَّمَا تَحْذِفُهُ إِنْ كَانَ لِلْإِنَاثِ»:

أي: إذا كانت ألف المقصور رابعة فإنّها تحذف؛ إن كانت للتأنيث.

مثال: بردى، سلمى.

فهذه الألف للتأنيث، جاءت رابعة، لذلك تحذف أيضًا، فتقول في النسبة إليهما: بَرْدِي، سَلْمِي.

فإن لم تكن للتأنيث قلبت واوًا. **مثال:** النسب لـ (مرمى): مَرْمَوِي. و (دعوى): دَعْوِي.

قوله: «وَأَلْفُ الْمَقْصُورِ فِي الثَّلَاثِي بَدِيلُ أَصْلٍ قَلْبُهُ وَاوًا رُوي»:

أي: إذا كانت ألف المقصور في الثلاثي منقلبة عن أصل قلبت واوًا.

وإذا كانت هذه الألف رابعة يجوز أن تقلب واوًا أو أن تحذف.



مثال: النسب لـ (ملهى): ملهوي. وملهي وإن كانت خامسة فصاعداً فتحذف.

مثال: النسب لـ (مُصْطَفَى): مُصْطَفِي.

قوله: «كَ(فَتَوِيٍّ) فِي (فَتَى)، وَ(عَصَوِيٍّ)»:

مثل الناظم هنا للاسم المقصور بـ (فتى وعصى).

قوله: «ووزنُ (فاعلٍ)»:

أي: هذا الوزن - وهو وزن (فاعل) - يغني عن النسبة بواسطة ياء النسب.

مثال: النسب لـ (نَبَل): نابل. ولا تلحقه الياء.

قوله: «و(فَعَّالٌ، فَعِلٌ)، يُغْنِي عَنِ الْيَاءِ»:

أي: أنَّكَ قد تنسب دون ياء النسب، على أوزان مخصوصة وهي وزن (فاعل، فَعَّالٌ، فَعِلٌ)؛ فهذه الأوزان يبنى الاسم عليها، فيتم النسب دون ياء.

مثال: (عَطَّار). أي: ذو عطارة. وهي على وزن (فَعَّالٌ). **مثال:** نَهْمٌ، وَطَعْمٌ، وَنَهْرٌ. نسبتهما إلى النَّهْمِ، وَالطَّعْمِ، وَالنَّهْرِ، وهما على وزن (فَعِلٌ).

تنبيه: في باب النسب شذوذ كثير؛ إذ يوجد أسماء كثيرة نسبت على غير قاعدة.

١٥٢-..... تَمَّ نَظْمِي وَكَمَّلْ

١٥٣- حَامِدًا اللَّهَ، مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَلَا

قوله: «وَلَا»: أي: التابعين. فالناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَمَّ نَظْمَهُ وَأَكْمَلَهُ، وَخَتَمَهُ بِحَمْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المصادر والمراجع

١. ابن الوردي وكتابه شرح التحفة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٣م، عبد الباقي محمد البرير، محمد الحسن مختار.
٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، ابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، إدوارد كرنيليوس فانديك (١٣١٣هـ) تحقيق: السيد محمد علي البلاوي، مطبعة التأليف الهلال، مصر ١٣١٣هـ.
٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٦هـ.
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٤هـ.
٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) دار المعرفة - بيروت.
٧. بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -



لبنان.

٨. تاج العروس، مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) دار الهداية.
٩. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق: حسن هندايي، دار القلم - دمشق، دار كنوز إشبيليا - الرياض.
١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - بيروت.
١١. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ٢٠٠١م.
١٢. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، ١٤٢٨هـ.
١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ.
١٤. الجواهر المختارة من تراث العرب، محمد صالح البنداق، دار الآفاق الجديدة.
١٥. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط ٢، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤١٣هـ.
١٦. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي

(٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، ط٣، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق - بيروت ١٤٠٦هـ.

١٨. شرح التحفة الوردية، أبو حفص عمر بن مظفر، ابن الوردي (٧٤٩هـ) تحقيق: عبدالله الشلال، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٩. شرح الكافية الشافية محمد بن عبد الله، ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٢٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين - بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢١. طبقات الشافعية، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

٢٢. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

٢٣. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، صلاح الدين (٧٦٤هـ) تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر - بيروت.

٢٤. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)



- ط٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ.
٢٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨هـ.
٢٦. الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق ١٤١٦هـ.
٢٧. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور (٧١١هـ) ط٣، دار صادر - بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٨. معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهر (٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود ١٤١٢هـ.
٢٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وزملائه، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
٣٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إيلان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ) مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
٣١. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (١٤٠٨هـ) مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ) كالة المعارف - استانبول، ١٩٥١م.
٣٣. الهمع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد، ابن



خلكان (٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.





مُحْتَوَاتُ الْكِتَابِ

المقدمة	٣
القسم الأول الدراسة والتحقيق	٩
المبحث الأول ترجمة المؤلف	١١
المبحث الثاني التحقيق	١٥
نماذج من النسخ الخطية	٢١
المتن المحقق كاملاً	٢٩
القسم الثاني: الشرح (الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ شَرْحُ التُّحْفَةِ الْوَرْدِيَّةِ)	٤٧
مقدمة الناظم	٤٩
المعرب والمبني	٦٥
فعل التعجب وأفعال التفضيل	١٦٥
أفعال المدح والذم	١٧٠
التوابع	١٧٤
التوكيد	١٧٦
البدل	١٧٩
العطف: عطف البيان	١٨٢
عطف النسق	١٨٥
النِّداء	١٩٠
الاستغاثة	١٩٦



١٩٨	النُّدْبَةُ
٢٠٠	الترخيم
٢٠٢	التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ
٢٠٤	مَا لَا يَنْصَرَفُ
٢١٢	الْعَدَدُ
٢١٧	كَمْ
٢١٨	نَوَاصِبُ الْفِعْلِ
٢٢٦	جَوَازِمُ الْفِعْلِ
٢٣٤	التَّصْغِيرُ
٢٣٩	النَّسَبُ
٢٤٢	المصادر والمراجع
٢٤٧	محتويات الكتاب

